



جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة القادسية / كلية الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية
الدراسات العليا

تحليل أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة

في العراق للمدة (2004-2022)

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد جامعة القادسية وهي جزء من متطلبات نيل درجة
الماجستير في العلوم المالية والمصرفية

رسالة قدمتها الطالبة

تهاني عباس فاضل آل محمد أغا

بإشراف

أ.د. بتول مطر عبادي الجبوري

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿مَثَلُ الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ كَمَثَلِ حَبَّةٍ أُتْبِتَتْ سَبْعَ سَنَابِلَ فِي كُلِّ سُنبُلَةٍ مِئَةٌ
حَبَّةٍ وَاللَّهُ يُضَاعِفُ لِمَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة البقرة (آية 261)

الاهداء

الى سيد الخلق الحبيب المصطفى الرسول الأعظم محمد (صل الله عليه واله و سلم)

الى من يشرفني ان احمل اسمه ، و من غابت روحه عني و مثلي الأعلى في الحياة ، الى من زرع الطموح في نفسي، الى من رحل قبل ان يرى ثمرة غرسه جدي (السيد فاضل علوان) رحمه الله تعالى.

الى من تحمل الظروف من اجلي و من حملا همي قبل همهم ومن كان سببا في نجاحي (والدي و والدي) أصحاب العلم كل الاحترام لهم لجهودهم المبذولة في وصولي الى هذه المرحلة (اطال الله في أعمارهم)

الى من دعمني خلال فترة حياتي و سندي الدائم (اخواني) ادامهم الله لي ذخرا واسال الله تعالى ان لا يريني فيهم بأسا يبكييني يوما ، الى الخليل الوفي ويدي اليمنى و اخي الوحيد (د. خلدون عباس فاضل) .

، الى عمتي الغالية على النصائح التي غرستها في شخصيتي و الى من تمدني بالقوة دائما التربوية و المربية الفاضلة (ست بيداء حسين علوان) ادامها الله بصحة و عافية ،

و الى صديقتي المقربة و من بهائج الروح ان امتلك صديقة مثلها و من ساندني خلال حياتي الست (سارة حسن) أتمنى كل السعادة لها .

اليكم جميعا اهدى هذا الجهد المتواضع

الباحثة

تهاني ال محمد اغا

الشكر والعرفان

أتقدم بالشكر والعرفان الى من تحملت أعباء رسالتي الدكتوراة الفاضلة (أ.د. بتول مطر عبادي الجبوري) على كل النصائح التي قدمتها لي وكل ملاحظاتها القيمة سيكون لها اثر واضح في رسالتي و حياتي و وصولي الى ما انا عليه فجزاها الله خير الجزاء و لها مني كل الثناء و التقدير و الاحترام .

الشكر و الاحترام و التقدير الى أعضاء لجنة المناقشة لتفضلهم بالموافقة على مناقشة رسالتي و ما يبذلونه من ملاحظات مهمة سيكون لها اثر واضح في اغناء الرسالة .

الشكر موصول الى عمادة كلية الإدارة و الاقتصاد المتمثلة بالسيد عميد كلية الإدارة و الاقتصاد (أ.د. حسين فلاح ورد) و الى رئيس قسم العلوم المالية و المصرفية السيد (أ.م.د فاضل حميد هادي) على ما بذلوه من الدعم للعلم و تشجيعهم للطلبة و تذليل الصعاب لهم .

وأتقدم بالشكر والعرفان الى اساتذتي كل من (أ.د. عقيل شاكر الشرع) و (أ.د. سالم صلال) و (ا.د.م علي عبد الحسين راجي) و (أ.م.د ضياء زامل خضير) و (أ.م.د احمد كاظم) و (أ.م.د خولة راضي عذاب) و (أ.م.د قسمة صابر عوض) و (أ.م.د اسعد ناصر) انحنى لهم جميعا اجلالا و احتراما على احترامهم و رعايتهم و اهتمامهم لي و لزملائي في قسم العلوم المالية و المصرفية .

و الشكر الى (أ.م.د كرار حاتم عطية) على كل نصيحة قدمها لي و كل كلمة داعمة يستحق مني كل التقدير، و الشكر الخاص الى (أ.م.د جنان سليم) المؤثرة الأولى بي والتي افتخر بأنها علمتني في يوم ما .

و الشكر العظيم الى من ساعدتني في تسير إجراءات رسالتي الست الفاضلة (ست ميعاد) الموظفة في سكرتارية قسم العلوم المالية و المصرفية كل الشكر على احترامها و مساعدتها لي.

من أصبحت لي اخت في الحياة و دعمتني في كل خطوة والتي أصبحت لي مصدر العطاء و التفاؤل كل الشكر على الجهد الذي بذلته طيلة مدة دراستي الأخت و الست (ولاء جاسم محمد) أتمنى لها كل التوفيق و السعادة في حياتها .

الى الأخت المحترمة و الزميلة المساندة الست (ميلاد محمود) التي وقفت بجاني و أسهمت في مساعدتي فلها مني كل الاحترام، و من اعظم انتصارات المرء التي يجب ان يفتخر بها وجود صديق حقيقي داعم بجانبه (ست مريم سمير) والشكر الى الأستاذين (ليث حليم و كرار عدنان) و الأخ (محمد سعد) لهم مني اطيب الدعوات و الى الزميل والاخ الأستاذ (م.م. إبراهيم بركه) التدريسي في كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة ميسان) على مساعدتهم لي خلال مدة اعداد الرسالة و تقديم النصيحة لي أتمنى لهم كل التوفيق....

الباحثة

تهاني ال محمد اغا

المستخلص :

تعد العلاقة بين السياسة المالية و البطالة من الموضوعات التي يهتم بها الاقتصاديون بشكل كبير في الدراسات المالية و الاقتصادية بوصفها مشتركة بينهما وفي هذه الدراسة تم استخدام بعض متغيرات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة (النفقات الجارية و النفقات الاستثمارية) و الإيرادات العامة لتقييم العلاقة بين السياسة المالية و معدل البطالة فضلا عن الدين العام، وتتصف السياسة المالية في العراق بهيمنة النفقات الجارية و الإيرادات النفطية و تراجع دور الإيرادات الضريبية و مصادر الإيرادات الأخرى . ويرجع ذلك الى التحولات الكثيرة التي مر بها الاقتصاد العراقي خلال المدة (2004-2022) اذ عانى الكثير من المشاكل التي بدورها أثرت على المتغيرات الاقتصادية الكلية اذ ان السياسة المالية ذات تأثير كبير على النشاط الاقتصادي، كما حظي الاقتصاد العراقي بأهتمام الكثير من الاقتصاديين و الباحثين على المستوى المحلي بسبب الظروف المختلفة التي مر بها الاقتصاد العراقي اذ عانى من اختلالات هيكلية أدت الى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام و ارتفاع معدل التضخم و البطالة، كما عد الاقتصاديون البطالة ظاهرة اقتصادية خطيرة تواجه الاقتصاد العراقي و لها انعكاسات سلبية على الصعيد الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي و المالي لان عنصر العمل احد العناصر المهمة القادرة على تحقيق التفاعل بين عناصر الإنتاج . للوصول الى هدف البحث تم التطرق الى متغيرات السياسة المالية و البطالة و العلاقة بينهما الى جانب تحليل و استخدام الأسلوب القياسي لبيان الاطار المفاهيمي لمتغيرات المالية و معدل البطالة و تم استخدام اختبار الفرضيات و معادلة الانحدار و قد تضمنت مجموعة من المتغيرات المستقلة المتمثلة بمؤشرات السياسة المالية على المتغير التابع المتمثل بمعدل البطالة بالاعتماد على برنامج (Eviews12) وأثبتت نتائج التقدير وجود أثر إيجابي والبعض الآخر اثر سلبي ،و يتمثل الاستنتاج الرئيس للبحث بأن اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية في تغطية النفقات العامة تجعل البلد مرتبطا باقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة لان اغلب الإيرادات تأتي من الخارج كذلك تجعل الاقتصاد اكثر عرضة للازمات المالية و الاقتصادية التي تحدث في تلك الدول و تعرقل سير النمو الاقتصادي و الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية .وكذلك تجعل الاقتصاد عرضة للازمات المالية و الاقتصادية التي تحدث في تلك البلدان و تعرقل سير النمو الاقتصادي و الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية ، واوصت الباحثة بضرورة توجيه الانفاق العام على نحو كفوء نحو مجالات اجتماعية و اقتصادية و استخدامه للتقليل من معدلات البطالة عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام .

الكلمات الرئيسية للبحث: السياسة المالية ، معدل البطالة ، النفقات العامة ، الإيرادات العامة ، الدين العام.

قائمة المحتويات

المحتويات	رقم الصفحة
الآية	أ
الاهداء	ب
الشكر و التقدير	ت
المستخلص	ث
قائمة المحتويات	ج
المقدمة	1
الفصل الأول: منهجية الدراسة و بعض الدراسات السابقة	8-2
المبحث الأول : منهجية البحث	2
أولاً: أهمية البحث	2
ثانياً : مشكلة البحث	2
ثالثاً : فرضية البحث	2
رابعاً : هدف البحث	2
خامساً: حدود البحث	3
سادساً : منهجية البحث	3
سابعاً: هيكلية البحث	3
المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة	4
أولاً: الدراسات العراقية	4
رابعاً: مناقشة الدراسات السابقة	8
الفصل الثاني : السياسة المالية ، البطالة، اطار مفاهيمي	31-9
المبحث الأول : السياسة المالية ، اطار مفاهيمي	10
أولاً: نشأة ومفهوم السياسة المالية	10
ثانياً : اهداف السياسة المالية	11
ثالثاً: أنواع السياسة المالية	12
رابعاً : أهمية السياسة المالية	12
خامساً : متغيرات السياسة المالية	12
النفقات العامة	13

21	الإيرادات العامة
24	الدين العام
32	المبحث الثاني: البطالة ، اطار مفاهيمي
33	أولاً : مفهوم البطالة
33	ثانياً : أسباب تكوين البطالة
34	ثالثاً : أنواع البطالة
35	رابعاً : اثار البطالة
37	خامساً : معدل البطالة
39	سادساً: البطالة و الاستخدام الكامل
40	سابعاً: النظريات المفسرة للبطالة
44	ثامناً : التحديات التي تواجه البطالة
56-46	المبحث الثالث: اثر متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة
47	أولاً: العلاقة بين السياسة المالية و البطالة
49	اثر النفقات العامة في معدل البطالة
52	اثر عجز الموازنة في معدل البطالة
52	اثر الإيرادات في معدل البطالة
54	اثر الدين العام في معدل البطالة
55	نوع البطالة المنتشرة في العراق
88-63	الفصل الثالث: المبحث الأول قياس و تحليل اتجاه العلاقة بين بعض متغيرات السياسة المالية و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
78-64	المبحث الأول : تحليل اتجاه بعض متغيرات السياسة المالية و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
65	اولاً: تحليل اتجاه النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2022)
67	ثانياً: تحليل اتجاه الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2022)
70	ثالثاً : تحليل اتجاه الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2022)
74	رابعاً: تحليل اتجاه معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

87-78	المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
78	أولاً: صفات الاقتصاد العراقي
79	ثانياً : تحليل مؤشر النفقات العامة و البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
82	ثالثاً: تحليل مؤشر الإيرادات العامة و البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
85	رابعاً: تحليل مؤشر الدين العام الداخلي و البطالة في العراق (2004-2022)
89	المبحث الثالث: قياس اثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
90	أولاً: توصيف النموذج القياسي
91	ثانياً : قياس دور متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
110	ثالثاً: مصفوفة معاملات الارتباط Correlation
111	الاستنتاجات
112	التوصيات
114	قائمة المصادر

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول
64	تحليل النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2022)
68	تحليل الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2022)
71	تحليل الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2004-2022)
75	تحليل معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
79	أنواع النفقات (التشغيلية و الاستثمارية) و البطالة في العراق
83	الإيرادات العامة ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)
86	الدين العام و معدل البطالة في العراق
90	الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج المدروس
95	مصفوفة معاملات الارتباط Correlation

98	نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الأول (الإيرادات العامة و معدل البطالة)
98	اختبار التكامل المشترك
100	تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الأول
101	تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الأول
111	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي
112	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين
94	نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الثاني
95	اختبار الحدود للتكامل المشترك
97	تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الثاني
98	تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني
98	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي
99	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين
100	نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الثالث
101	اختبار الحدود للتكامل المشترك
103	تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الثالث
104	تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثالث
104	اختبار مشكلة الارتباط الذاتي
105	اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

قائمة الاشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1	عواقب الدين العام	27
2	شكل معدل نمو النفقات العامة في العراق خلال المدة (2004-2022)	67
3	شكل معدل نمو الإيرادات العامة خلال المدة (2004-2022)	70

74	معدل نمو الدين العام الداخلي في العراق خلال المدة (2004-2022)	4
77	مؤشر البطالة في العراق للمدة (2004-2022)	5
82	مؤشر النفقات التشغيلية و مؤشر النفقات الاستثمارية ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)	6
85	مؤشر الإيرادات العامة ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)	7
87	مؤشر الدين العام الداخلي ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)	8
86	استقرار متغيرات النموذج الأول (الإيرادات العامة و معدل البطالة)	9
92	استقرار متغيرات النموذج الثاني (النفقات العامة و معدل البطالة)	10
97	استقرار متغيرات النموذج الثالث (الدين العام الداخلي و معدل البطالة)	11

قائمة المصطلحات

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الإنكليزية
السياسة المالية	Fiscal policy
النفقات العامة	General Expenses
الدين العام	Public Debt
البطالة	The Unemployment
الإيرادات العامة	Public Revenues
الدين العام الداخلي	Internal Public Debt
الدين العام الخارجي	External Public Debt
البطالة الاحتكاكية	Frictional Unemployment
البطالة الهيكلية	Structural Unemployment

Seasonal or Seasonal Unemployment	البطالة الفصلية او الموسمية
Technical Unemployment	البطالة الفنية او التكنولوجية
Cyclical Unemployment	البطالة الدورية
Structural Unemployment	البطالة البنيوية
Explicit unemployment and Disguised Unemployment	البطالة السافرة او المقنعة
Behavioral Unemployment	البطالة السلوكية
Unemployment and Full Employment	البطالة و الاستخدام الكامل
Productive expenses and non-productive	النفقات المنتجة و النفقات غير المنتجة
Administrative and capital expenses	النفقات الإدارية و الرأسمالية
Actual expenses and conversion expenses	النفقات الفعلية و التحويلية
Ordinary and extraordinary expenses	النفقات العادية و غير العادية
Contractionary fiscal policy	السياسة المالية الانكماشية
Expansionary fiscal policy	السياسة المالية التوسعية
Deflation	الانكماش
Vogue	الرواج
Depression	الكساد
Recovery	الانتعاش
Public budget	الموازنة العامة
Taxes	الضرائب
Mandatory and optional revenues	الإيرادات الاجبارية و الاختيارية
Original and derivative revenues	الإيرادات الاصلية و المشتقة
Public and private economy revenues	إيرادات الاقتصاد العام و الخاص
Ordinary and extraordinary revenues	الإيرادات العادية و غير العادية

المقدمة

المقدمة :

تعد السياسة المالية إحدى السياسات الاقتصادية و الأبرز تأثيراً على النشاط الاقتصادي في أي بلد ، إذ زاد الاهتمام بها في البلدان النامية ذات الاقتصاد الريعي لأنه تعد الإيرادات النفطية أحد أهم محركات هذا الاقتصاد ، إذ تم في هذه الدراسة الاهتمام ببعض متغيرات السياسة المالية و لا سيما النفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام الداخلي بوصفها أكثر المتغيرات تأثيراً على النشاط الاقتصادي ، إذ ترتبط اتجاهات السياسة المالية في العراق بطبيعة الظروف التي يتعرض لها البلد خلال مدة البحث ، و يتطرق هذا البحث الى معرفة العلاقة و الأثر الذي يربط متغيرات السياسة المالية الثلاث بمعدل البطالة و دور هذه المتغيرات في معدل النمو الاقتصادي و مدى مساهمتها في رفع معدل النمو و الغاية الأساسية التي يجب الوصول اليها هي تخفيض معدل البطالة .

كما تم دراسة معدلات البطالة و تأثيرها على النمو و التشغيل و الدخل القومي و تحليل دور هذه المتغيرات الخاصة بالسياسة المالية في هذه المعدلات .
و تم استخدام الأساليب الإحصائية الكمية لقياس الأثر الذي تتركه متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022) و اختبار مدى تحقق فرضيات الدراسة .
سوف نتطرق في هذا البحث الى ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يشمل المنهجية وبعض الدراسات السابقة

الفصل الثاني : يشمل السياسة المالية و البطالة ، الجانب النظري

الفصل الثالث : يشمل تحليل وقياس اثر متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة في العراق و يشمل الجانب القياسي لمتغيرات السياسة المالية و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

الفصل الاول

منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة

المبحث الاول : منهجية البحث

المبحث الثاني : بعض الدراسات السابقة

المبحث الأول

المنهجية العلمية للبحث

أولاً: مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في بيان و كشف تأثير متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة من خلال أدوات السياسة المالية (النفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام الداخلي) التي تؤثر بدورها على جميع الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية من خلال التأثير على الاستهلاك و الإنتاج و الطلب الكلي و الناتج القومي و يمكن صياغة مشكلة البحث بالتساؤل الآتي :

هل لمتغيرات السياسة المالية اثر في معدلات البطالة ؟ و ما هو نوع هذا الأثر ؟

ثانياً: أهمية البحث :

تحليل بعض متغيرات السياسة المالية و اثرها في معدلات البطالة من خلال استخدام مجموعة من متغيرات السياسة المالية التي تتمثل بالنفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام و التي تؤثر على حجم الدخل القومي و الطلب الكلي و الاستهلاك و الإنتاج و من ثم تؤثر على البطالة و تؤثر على النشاط الاقتصادي بشكل عام .

ثالثاً: فرضية البحث :

ينطلق البحث من فرضية مفادها : ان متغيرات السياسة المالية اثر متباين في معدلات البطالة و يختلف نوع و حجم ذلك الأثر بحسب طبيعة المتغيرات فبعضها لها تأثير معنوي سالب و بعضها له تأثير معنوي موجب

- يفترض البحث وجود علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق

1. وجود علاقة ذات اثر معنوي سلبي بين الانفاق العام الحكومي و معدلات البطالة
2. وجود علاقة ذات اثر معنوي سلبي بين الإيرادات العامة و معدلات البطالة في العراق
3. وجود علاقة ذات اثر معنوي سلبي بين الدين العام و معدلات البطالة في العراق

رابعاً : هدف البحث :

- (1) التعرف على السياسة المالية و أهدافها و العوامل التي تؤثر بها و ادواتها و دورها في الاقتصاد العراقي
- (2) التعرف على اتجاهات السياسة المالية في العراق من خلال متغيراتها الثلاث .
- (3) متابعة مسار ظاهرة البطالة في العراق و ماهي السبل المتاحة و المقترحة للتقليل منها من خلال استخدام مؤشرات السياسة المالية .

(4) بيان اثر كل متغير من متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022).

خامساً: الحدود الزمانية والمكانية للبحث:

الحدود الزمانية : المدة (2004-2022)

الحدود المكانية : الاقتصاد العراقي .

سادساً: منهجية البحث :

اعتمد البحث على المنهج الاستنباطي الذي يعتمد على الحقائق المتعلقة بطبيعة ظاهرة البطالة في العراق و المنهج الاستقرائي اذ يقوم البحث بجمع الأدلة عن طبيعة العلاقة بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق ، و قد تم استخدام الجانب القياسي الكمي في قياس اثر متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة في العراق .

سابعاً : هيكلية البحث :

لتحقيق هدف البحث قسم الى مقدمة و ثلاثة فصول :

الفصل الأول : يتضمن منهجية البحث و بعض الدراسات السابقة

الفصل الثاني: تناول الاطار النظري و المفاهيمي لمتغيرات السياسة المالية و البطالة و تحديد اثر هذه المتغيرات في معدلات البطالة .

الفصل الثالث : يتضمن قياس و تحليل مؤشرات السياسة المالية و البطالة

المبحث الثاني

بعض الدراسات السابقة

1-الدراسات العربية :

الباحث	العزاوي و الشمري 2015
عنوان الدراسة	اثر السياسة المالية في معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد في العراق للمدة (2003-2014)
هدف الدراسة	التعرف على مدى مساهمة السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة في العراق خلال وضع تصورات لما يمكن ان تكون عليه السياسة المالية لزيادة فعالية النشاط الاقتصادي و من ثم التخفيف من مشكلة البطالة
مجتمع و عينة الدراسة	مؤشرات الاقتصاد العراقي للمدة (2003-2014)
أسلوب الدراسة	المنهج الوصفي التحليلي القياسي في توضيح اثر السياسة المالية على البطالة
اهم الاستنتاجات	لا يملك العراق الكم المناسب من فر العمل التي تضمن لمعظم سكان العمل الذين يكفل لهم العيش بكرامة كغيرهم من سكان معظم بلدان المنطقة و العالم
الباحث	الجبوري 2016
عنوان الدراسة	اثر السياسة المالية وفي معالجة ظاهرة البطالة في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2015)
هدف الدراسة	قياس العلاقة بين السياسة المالية و البطالة في العراق من اجل مساعدة متخذي القرار للنهوض بمستويات السياسة المالية و التقليل من حدة البطالة و معالجة بعض المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية الأخرى .
مجتمع وعينة الدراسة	الاقتصاد العراقي ككل اذ ان الظاهرة المدروسة هي ظاهرة اقتصادية كلية

أسلوب الدراسة	المزج بين الأسلوبين الوصفي والتحليلي العام والمنهج القياسي باستعمال الأدوات القياسية في التقدير بالاعتماد على مجموعة من المصادر العلمية و البيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة ومجموعة من المصادر العلمية و البيانات الصادرة من الجهات ذات العلاقة و مجموعة من المواقع الالكترونية الموثوقة .
اهم الاستنتاجات	وجود علاقة باتجاه واحد بين بعض متغيرات السياسة المالية ومعدلات البطالة بمعنى ان السياسة المالية المتمثلة بالنفقات و الإيرادات تمارس تأثيرا على معدلات البطالة في الاقتصاد العراقي .
الباحث	سلمان 2021
عنوان الدراسة	إشكالية التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و اثرها على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق
هدف الدراسة	تحليل واقع متغيرات البحث المتمثلة بأدوات السياسة المالية و النقدية و بعض المتغيرات الكلية المتمثلة بالنواتج القومي الإجمالي و التضخم و البطالة .
مجتمع و عينة الدراسة	الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2022
أسلوب الدراسة	أسلوب قياسي حديث
اهم الاستنتاجات	ان واقع التنسيق بين السياستين المالية و النقدية كما واضحا في التأثير على الناتج القومي و التضخم و البطالة مقارنة بعمل كل سياسة بمعزل عن الأخرى .
الباحث	العيساوي 2021
عنوان الدراسة	اثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في البطالة في الاقتصاد العراقي في ظل التحول من الاقتصاد الموجه الى اقتصاد السوق للمدة (2004-2020)
هدف الدراسة	يهدف البحث الى تسليط الضوء على اهم ظاهرة اقتصادية و اجتماعية و سياسة يعاني منها الاقتصاد العراقي وهي البطالة

مجتمع و عينة الدراسة	المؤشرات الاقتصادية في العراق للمدة 2004-2020
أسلوب الدراسة	اعتماد المنهج الوصفي التحليلي و المنهج الكمي باستخدام نماذج قياس و تحليل اثر بعض المتغيرات الاقتصادية في البطالة
اهم الاستنتاجات	تترك البطالة العديد من الاثار الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية في حياة الافراد و الاسر و تفشي ظاهرة المخدرات و الإدمان و العنف كنتيجة لعدم انخراط شريحة الشباب بأعمال تليق بهم و تستجيب لمؤهلاتهم و تنقذهم من حالة القلق على مستقبلهم .

الباحث	العلي 2015
عنوان الدراسة	اثر تغير الانفاق العام في معدل البطالة في سوريا دراسة تحليلية (2000-2021)
هدف الدراسة	تحديد اهم خصائص البطالة و أسبابها في سوريا توضيح طبيعة العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام و معدل البطالة في سوريا
مجتمع و عينة الدراسة	المؤشرات الاقتصادية في الجمهورية العربية السورية
أسلوب الدراسة	المنهج الوصفي و المنهج التحليلي لانهما يتماشيان مع طبيعة الموضوع
اهم الاستنتاجات	تبين من خلال الدراسة ان الانفاق العام قد اثر إيجابا على الاستثمار الكلي و ان العلاقة طردية بين الاستثمار الكلي و عدد المشغلين فكل زيادة في الانفاق العام بمقدار ليرة سورية تؤدي الى زيادة في الاستثمار الكلي و بالأسعار الثابتة .
الباحث	علي 2018
عنوان الدراسة	دور السياسة المالية في معالجة مشكلة البطالة بالجزائر للفترة (2000-2016)

هدف الدراسة	تحليل أدوات السياسة المالية ودورها في معالجة مشكلة البطالة و الوقوف على الصورة الحقيقية لواقع البطالة في الجزائر
مجتمع و عينة الدراسة	الاقتصاد الجزائري
أسلوب الدراسة	أسلوب تحليلي من خلال تحليل و معالجة مشكلة البطالة في الجزائر و تطوير سوق العمل في الجزائر
اهم الاستنتاجات	الاختلال في توزيع القوى العاملة المشتغلة اذ نجد ان النسبة الكبيرة من العمالة تتركز في القطاعات غير الإنتاجية .

2- الدراسات الأجنبية :

الباحث	D-HJELM and stock hammar 2016
عنوان الدراسة	Short Run Effects of Fiscal Policy Fiscal on GDP and Employment : Swedish Evidence
هدف الدراسة	بيان اثر السياسة المالية و كل من الإيرادات و النفقات على الناتج المحلي الإجمالي
مجتمع و عينة الدراسة	المؤشرات الاقتصادية لدولة السويد
أسلوب الدراسة	اختبار التكامل المشترك لكشف العلاقة بين الإيرادات و النفقات على الناتج المحلي الإجمالي .
اهم الاستنتاجات	التركيز على اثار غير خطية للسياسة المالية في هذه الدراسة ، اذ استعملت مجموعة من البيانات الخاصة بالاقتصاد السويدي ربع السنوية المنشورة حديثا حول المتغيرات المالية و تقدير التأثيرات على الناتج المحلي الإجمالي و العمالة للمدة من الربع الأول (1980- 2015)
الباحث	Abd Ebrahim Chibi 2020
عنوان الدراسة	Inter action Between Monetary and policy in algeria : An Applica Tion of A model with Markovian
هدف الدراسة	يهدف الى تحليل التفاعل الديناميكي بين السياسة النقدية و المالية في الجزائر (1963-2017)
مجتمع و عينة الدراسة	الاقتصاد الجزائري
أسلوب الدراسة	دراسة طبيعة السياسة المالية في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي
اهم الاستنتاجات	تدير السياسة المالية بمستوى الدين العام مع ذلك اكتشف الباحثون انه يمكن عكس المهام الخاصة بالسياسة المالية من خلال السياسة النقدية .

الباحث	Nazar 2020
عنوان الدراسة	THE IMPACT OF FISCAL POLICY ON UNEMPLOYMENT IN THE IRAQI ECONOMY FOR A PERIOD 2004 – 2020
هدف الدراسة	هدفت الدراسة الى محاولة تحليل و قياس دور السياسة المالية في التعامل مع البطالة في العراق للمدة 2020-2004
مجتمع و عينة البحث	الاقتصاد العراقي للفترة 2020-2004
اهم الاستنتاجات	اعتماد الاقتصاد العراقي على الإيرادات النفطية بشكل كبير الامر الذي يؤدي الى على تعرض الاقتصاد العراقي الى أزمات تؤثر على إيرادات المورد الواحد.

اهم ما يميز هذا البحث عن الدراسات السابقة :-

يتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالربط بين متغيرات السياسة المالية (النفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام) و معدل البطالة في العراق في دراسة واحدة و تم الاستعانة بالجانب الاحصائي المتمثل بالانحدار الخطي البسيط و الارتباط لتحديد طبيعة العلاقة بين معدل نمو الانفاق العام و الايراد العام و الدين العام و بين معدل البطالة في العراق خلال المدة 2022-2004 . كما يظهر البحث أثر كل تلك المتغيرات و انعكاسه على عدد المشتغلين . وقد ركز البحث على فاعلية السياسة المالية للقضاء على البطالة في العراق او التقليل منها لان معدل البطالة وتعد مؤشرا أساسيا في اقتصاد أي دولة . كما يركز البحث على المدة الزمنية و التحولات الاقتصادية التي عاشها العراق خلال المدة بين العام 2004 و العام 2022 و ما جرى في هذه الفترة من صدمات اقتصادية و صحية و عسكرية و تأثيرها على السياسة المالية للوقوف على الضغوطات المالية و النقدية التي حدثت عنها .

الفصل الثاني

السياسة المالية، البطالة، اطار مفاهيمي ، نظري

المبحث الاول: السياسة المالية، المفهوم

المبحث الثاني : البطالة، اطار مفاهيمي، نظري

المبحث الثالث: أثر متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة

في العراق للمدة (2004_2022)

التمهيد :

تعد السياسة المالية أداة رئيسة من أدوات السياسة الاقتصادية العامة (أي هي أحد انواعها) التي تستخدمها الدولة بجانب السياسات الأخرى كالسياسة النقدية و التجارية و سياسة الأجور و الأسعار للتأثير على المستوى الاقتصادي من خلال استخدام بعض المتغيرات المكونة للسياسة المالية ، اذ ان السياسة المالية تحتل مكانة بارزة بين أدوات السياسة الاقتصادية لأنها تسهم في توجيه المسار الاقتصادي و مواجهة ما يتعرض له الاقتصاد من أزمات خلال الدورة الاقتصادية.

كما هناك وسيلة لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي و هي الموازنة العامة التي يمكن من خلالها السيطرة على النفقات و الإيرادات و يمكن ان تكون السياسة المالية سياسة مالية توسعية او انكماشية و ذلك حسب حالة الاقتصاد .

كما يقترن تطور السياسة المالية بمفهوم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي اذ يبرز دور الدولة هنا من خلال الوظيفة التي يؤديها في توجيه المسارات الاقتصادية اذ عدها الاقتصاديون أداة مهمة لمواجهة المشاكل التي تتعرض لها الدول النامية سواء كانت الاقتصادية و الاجتماعية .

وقد اخذت السياسة المالية محور اهتمام الكثير من الاقتصاديين و التيارات الاقتصادية لأنها أداة فعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية . فهي تؤثر على البطالة من خلال ادواتها التي سوف نحاول تسليط الضوء عليها .

يقسم الفصل الثاني الى المباحث الآتية :

المبحث الأول \ السياسة المالية و مفهومها

المبحث الثاني \ البطالة و مفهومها و نظرياتها.

المبحث الثالث \ أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق .

المبحث الأول

السياسة المالية : المفهوم

أولاً: نشأة و مفهوم للسياسة المالية :

اشتق المفهوم الأساسي للسياسة المالية من الكلمة الفرنسية Fisc التي تعني حافظة النقود او الخزنة ، اذ كانت السياسة المالية ، تشمل المالية العامة و ميزانية الدولة اذ تم استخدام هذا المصطلح على نطاق واسع و اكايمي وقد اختلفت التعاريف التي توضح معنى السياسة المالية لاختلاف المراحل الزمنية و الظروف الاقتصادية فضلاً عن توسع دور الدولة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية ، كما تم تعريفها بانها استخدام أدوات المالية العامة المتمثلة بالنفقات العامة و الإيرادات العامة لتحريك و تحليل متغيرات الاقتصاد الكلي الا وهي الاستثمار و العمالة و الادخار و الناتج القومي ، و ذلك لتحقيق الأهداف الاقتصادية و تجنب الاثار السلبية على الاقتصاد و الدخل و الناتج القومي أي هي السياسة التي تعني بدراسة النشاط المالي للاقتصاد العام (مساعدة و عقله ، 2011 : 47)

تعرف السياسة المالية على انها : مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدولة او الحكومة بشأن إدارة المالية العامة التي تتمثل بالنفقات العامة والإيرادات العامة والدين العام و ذلك لتحقيق الهدف الأساسي للسياسة المالية الذي يتمثل بتوفير الحاجات الأساسية للمجتمع من السلع و الخدمات و تحقيق الاستقرار الاقتصادي، و تهدف الى توزيع الدخل و الثروات و تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مجموعة من الخطط و البرامج التي تستخدمها. (المشهداني واخرون ، 2018: 180)

كما تعد السياسة المالية أداة لتخفيض معدلات البطالة و التضخم (من خلال تنسيقها مع السياسة النقدية) أي الهدف الأساسي منها الوصول الى نشاط اقتصادي مستقر . وهناك تعاريف عدة يمكن التوصل من خلالها الى مفهوم للسياسة المالية منها: هي الإجراءات و التدابير المتخذة من قبل الدولة في التأثير على الاقتصاد بشكل عام من خلال المتغيرات الخاصة بها المتمثلة بالنفقات و الإيرادات و الدين العام. (Ginette, 2006: 250)

ويمكن تعريفها بانها اهم أدوات السياسة الاقتصادية والتي يعتمد عليها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية وخاصة في ظل التوسع المتزايد للدول المعاصرة و بدرجات تختلف حسب طبيعة نظمها الاقتصادية و درجة تطورها و مواردها ، كما تعتمد السياسة المالية على التحكم بالنفقات العامة و الضرائب و الدين العام لغرض الحماية من التضخم و محاربته و علاج الانكماش كما ان الحكومة بإمكانها استعمال الضرائب و النفقات العامة من خلال السياسة المالية لغاية تحقيق العمالة الكاملة و رفع معدلات نمو الناتج

القومي ، اذ الغاية منها تحقيق الاستقرار في الأسعار و الأجور و تحقيق التوزيع العادل في الدخل من خلال الأدوات الخاصة بالسياسة المالية . (خلف، 2000 : 335)

ثانيا \ اهداف السياسة المالية :

تسعى السياسة المالية الى تحقيق جملة من الأهداف من أهمها : (الوادي ، 2010 : 193)

(1) تحقيق الاستقرار الاقتصادي: اذ تلعب السياسة المالية دورا مهما في تحقيق هذا الهدف لا سيما في مراحل الدورة الاقتصادية ولا سيما في وقت الكساد او وقت الراج، اذ تؤثر على مستوى التشغيل و مستوى الأسعار و مستوى الناتج المحلي الإجمالي، كما ان هناك مصادر و اختلالات و تقلبات اقتصادية تتعرض لها الدول النامية و تتمثل بوجود قوة احتكارية تخرج عن قواعد المنافسة و تسهم في تحديد الأسعار و الأجور في المجتمع مع انخفاض درجة المرونة في بعض عوامل الإنتاج ، كما يمكن للسياسة المالية ان تؤثر على معدلات النمو الاقتصادي من خلال توجيه الاستثمارات و دعم القطاعات الاقتصادية الحيوية عن طريق تخصيص الموارد بشكل فعال أي يمكن للحكومة تحقيق النمو في المستوى الاقتصادي و خلق فرص عمل جديدة .

(2) تحقيق التشغيل الكامل : التوازن العام هو توازن مجموع الانفاق المحلي الاجمالي و مجموع الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة، و يتم ذلك في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة و الأدوات التي تستخدمها الدولة في الوصول الى هذا الهدف المتمثلة بالضرائب و القروض و الإعانات ، أي ان الانفاق العام هنا يساوي الناتج المحلي الإجمالي .

(3) التخصيص الأمثل للموارد: تستطيع الدولة بأدواتها تحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال تحديد أهمية المشاريع التي تسهم في التطور الاقتصادي و اولويتها و المشاريع التي تسهم في تحقيق قيمة مضافة للاقتصاد من خلال المساعدة في تحديث وسائل الإنتاج بصورة مباشرة و غير مباشرة ، و هنا التخصيص يكون للموارد البشرية و الزراعية و تحسين العلاقة بين الجانبين في نطاق المجتمع ككل أي الهدف الأساسي هنا هو تحقيق التنمية المستدامة للاقتصاد الزراعي و المجتمع الريفي و البيئة التكنولوجية ، تشمل أيضا عملية تحسين فعالية الجمع بين القوى العاملة الزراعية و موارد المواد الزراعية ، من اجل تعجيل التنمية الزراعية و الاقتصادية بشكل مخصص .

(4) إعادة توزيع الدخل و الثروات : من خلال استخدام النفقات التحويلية التي تسهم في رفع دخول أصحاب الدخل المحدودة و ذلك لتحقيق العدالة عن طريق استعمال قنوات الانفاق العام ، و يقصد النفقات التحويلية هي تلك النفقات التي لا يقابلها أي مقابل او نفع و لا يقابلها حصول الدولة على سلع و خدمات أي تحول للموارد بواسطة الدولة ، اي ان الغاية منها هو تقليل التفاوت بين الطبقات مثل الضرائب التصاعدية على اصحاب

الدخل المرتفعة و الضرائب على التركات و وضع حد للملكية و الضرائب على المبيعات، وتقوم الدولة بتحقيق هذا الهدف عند اكتشافها ان توزيع الدخل يتم بشكل غير عادل فتتدخل لتوزيع الدخل و ثروات ، ويمكن ان يعد هذا الهدف هو هدف توازن اجتماعي أي ان السياسة المالية تسعى الى تحقيق التوازن في مستوى المعيشة لا في مستوى الدخل .

(5) مكافحة التضخم و البطالة : تسعى السياسة المالية الى مكافحة التضخم و الحد من ارتفاع معدل البطالة و التي يمكن ان تؤثر على الضرائب و الانفاق العام و مستوى التضخم و معدلات البطالة في الاقتصاد و تحافظ على استقرار الأسعار و تعزيز فرص العمل للمواطنين .

ثالثاً \ أنواع السياسة المالية Types of Fiscal Policy :

هناك نوعان من أنواع السياسة المالية يمكن تطبيقها وفق ظروف معينة للاقتصاد وهي : (علي، 2020: 68)

1- سياسة مالية توسعية Expansionary fiscal policy :

هي السياسة التي صممت لتحفيز الاقتصاد ، والتي تستخدم غالباً في فترة الركود او في الأوقات التي تكون فيها البطالة مرتفعة، و يتم تطبيق هذه السياسة من خلال تخفيض الضرائب و زيادة النفقات العامة.

2- سياسة مالية انكماشية:

هي السياسة التي تستخدم في الوقت الذي يلاحظ به نمو مرتفع في النشاط الاقتصادي فيتم تطبيقها لابطاء النمو الاقتصادي و تقليل نسبه و تطبق أيضاً في حالات التضخم المرتفع اذ ان الغاية منها هو تخفيض النفقات العامة و رفع نسب الضرائب و سحب الأموال التي في حوزة المستهلكين .

خامساً \ ادوات السياسة المالية:

يقسم علم المالية العامة الى نفقات عامة و إيرادات عامة التي تشمل (الضرائب و القرض العام) والتي تحدد وفقاً للأداء الوظيفي للدولة كما تستخدم السياسة المالية مجموعة من الأدوات لتحقيق أهدافها ويمكن دراسة اهم الأدوات الخاصة بالسياسة المالية وهي: (Mithan, 1998 : 221)

1. النفقات العامة Public expenses

2. الإيرادات العامة Public revenues

3. الدين العام Public debt

تعد الضرائب و الإيرادات من أهم أدوات السياسة المالية إذ عن طريق فرض ضرائب على المواطنين و الشركات اذ تقوم الحكومة بالحصول على الإيرادات لتمويل نفقاتها ، كما تمثل النفقات العامة اداة لتحفيز النمو الاقتصادي من خلال زيادتها على القطاع الحيوي بهدف دعم النمو الاقتصادي ، اما الديون العامة فهي ملجا الحكومة في وقت العجز الحاصل في الميزانية و يمكن ان تكون الديون عامة و خاصة و داخلية و خارجية اذ عد الاقتصاديون الديون أداة فعالة لتمويل المشاريع الكبيرة و الحفاظ على الاستقرار المالي ، وقد تم تسليط الضوء في هذا البحث على النفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام دون الأدوات الأخرى بوصفها أكثر الأدوات تأثيرا على النشاط الاقتصادي فضلا عن انها تحقق نتائج عالية من الناتج المحلي الإجمالي في حالة الارتفاع .

سادسا \ اراء المدارس الاقتصادية في السياسة المالية :

الجدول (1)

خلاصة اراء المدارس الاقتصادية في السياسة المالية

المدرسة	الأسس المالية	دور السياسة المالية
الكلاسيك	• اليد الخفية • الدولة الحارسة	• المالية المحايدة • الوظائف الأساسية (الامن – الدفاع) • توازن الموازنة العامة
الكينزيون	• فشل السوق • الدولة المتدخلة	• المالية المتدخلة • الوظائف الأساسية + تحقيق الاستقرار • التوازن الاقتصادي بدلا من توازن الموازنة
النقديون	• الحرية الاقتصادية • حيادية دور الدولة	• السياسة النقدية بدلا من السياسة المالية

● عدم فاعلية السياسة المالية		
تخفيض الضرائب بدلا من زيادة الانفاق العام	● إعادة احياء قانون ساي Say ● تخفيض الضرائب	اقتصادي جانب العرض

المصدر : (حسن لطيف كاظم الزبيدي ، السياسة المالية ، 2018 ، 38)

وسوف نستعرض بعض ادوات السياسة المالية منها :-

1- النفقات العامة (السياسة الأنفاقية) : General Expenses :

تعرف النفقة العامة " بأنها المبلغ النقدي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى هيأتها يهدف تحقيق نفع عام . كما تعرف على انها مبلغ من النقود يدفعه شخص من اشخاص القانون العام لإشباع حاجة عامة .(القاضي ،

2014: 65)

كذلك يمكن ان تعرف على انها مبالغ نقدية تقر من السلطة التشريعية ليقوم شخص عام بأنفاقها لتوفير سلع و خدمات عامة و تحقيق اهداف اقتصادية و اجتماعية ،(عابد،2010: 20)

كما يمكن تعريف الانفاق العام على انه مبلغ مالي يخرج من الذمة المالية للدولة او احدى دوائرها او مؤسساتها الحكومية لغرض اشباع الحاجات العامة. (باهر،1998: 76)

أي ان النفقة العامة لها ثلاثة عناصر : (ناشد ، 2008 : 25)

أ- -مبلغ نقدي

ب- -يقوم بأنفاقه شخص عام

ت- -الغرض منها هو تحقيق نفع عام .

تعريف النفقات العامة من وجهة نظر الباحث :

تعد النفقات العامة أداة للتأثير على عناصر الإنتاج و نقلها من نشاط الى اخر ومن منطقة الى أخرى أي تستطيع توجيه النفقات العامة بالاتجاه الذي يحقق مصلحة الجميع وزيادة حجم النفقات العامة المخصصة لخدمات التعليم و الصحة و المشروعات العمرانية في المناطق الفقيرة و المناطق النائية ، كما يقصد بها قيام الدولة او شخص تابع الى الدولة بدفع مبلغ نقدي من اجل تقديم منفعة عامة اذ ان شرط النفقات العامة حتى تعد نفقة عامة هو

الحصول على النفع العام كما انها تحتاج الى رقابة متنوعة للسيطرة عليها و لضمان تنفيذها بالشكل المتفق عليه و بالأهداف التي حددت من اجله ، كما ان التوسع في النفقات العامة يؤدي الى تحسن مستوى دخل الافراد و العاملين و زيادة قدرتهم على الادخار .

و نتناول في ما يأتي بعض الأمور المتعلقة بالنفقات العامة :

أ_ أسباب زيادة النفقات العامة : Reasons General Expenses

لاحظ الاقتصاديون وجود نمو متزايد للنفقات العامة في الدول المختلفة و هناك أسباب عديدة تقوم الدولة على أساسها القيام بالنفقات و هي: (حشيش ، 1992 : 13) (الاعسر، 2016 : 72)

*الأسباب الاقتصادية : نتيجة تطور الفكر الاقتصادي من الدولة الحيادية الى الدولة المتدخلة زادت مسؤوليات الدولة و أهدافها و تدخلها في أمور التنمية و التصنيع و في الأنشطة الاقتصادية المختلفة مما يستلزم زيادة في حجم النفقات العامة بصفة أساسية خاصة النفقات الرأسمالية المخصصة لتصنيع و تتمثل هذه الأسباب في زيادة الدخل القومي وبشكل عام و قيام الدولة ببناء مشروعات عامة بشكل خاص و مواجهة التقلبات الاقتصادية المختلفة .

*الاسباب الاجتماعية : وتتمثل هذه الأسباب في زيادة عدد السكان الامر الذي يؤدي الى زيادة نسبة نفقات الدولة للحفاظ على المستوى نفسه في تقديمها للخدمات السابقة التي كانت تقدمها و رفع مستوى المعيشة للأفراد اذ تركز السكان في المدن دون الريف و زيادة النفقات العامة المخصصة للخدمات العامة كما اهتمت الدولة مؤخرا بأمور الرفاهية الاجتماعية أي رفع مستوى الخدمات الاجتماعية المختلفة في الصحة و التعليم و الثقافة و الترفيه و غيرها كما تهتم الدولة في تحسين مستوى إنتاجية قطاع الخدمات الذي يتميز بكثافة العمالة أي ارتفاع تكاليف و نفقات خدمات العمال في اطار برنامج النمو الاقتصادي للدولة .

*الاسباب السياسية : التي تتمثل باهتمام الدولة بالطبقات الكادحة (هي الطبقة التي تتوسط طبقة النبلاء و المتمثلة بالطبقة الفقيرة مثل الفلاحين) و تقديم الكثير من الخدمات لها السبب الذي أدى الى زيادة الانفاق العام فضلا عن طلبات النواب لخدمة الدوائر في مرحلة الانتخابات على حساب ميزانية الدولة مما يؤدي الى حدوث مزايدات بين أعضاء المجالس النيابية في حين ان مسؤولية النواب يجب ان تتجه للمجتمع ككل و ليس الى الدوائر الانتخابية فقط.

*الأسباب الإدارية : يعود السبب الأساسي لزيادة النفقات الإدارية هو اتساع دور الدولة و مسؤولياتها أي زيادة حجم جهازها الإداري الذي يتمثل بزيادة و تضخم حجم العاملين به وما يتبع ذلك من زيادة في الأجور و الرواتب و ما يتعلق بها من نفقات في الوقت الذي لا يقابلها أي زيادة في إنتاجية العمل و تتمثل أيضا بتنويع

الوظائف التي تقوم بها الدولة و تضخم حجمها بسبب استحداث العديد من الوزارات الجديدة كما ان الاشراف على حسن سير المرافق العامة أيضا يؤدي الى زيادة هذا النوع من النفقات فضلا عن التبذير و الميل للمظاهر في النفقات الخاصة عند المستويات العليا للجانب الإداري

*الأسباب العسكرية : تعد الأسباب العسكرية من اهم الأسباب التي تسهم في تزايد النفقات العامة في الدولة كما يمكن ادراج الأسباب العسكرية ضمن الأسباب السياسية لكن لطبيعتها الخاصة تم ادراجها ضمن الأسباب العسكرية والتي تزيد في فترات الحرب فحتى عند انشاء الدولة شبكات دفاعية خوفا من أي عدوان خارجي مفاجئ يؤدي ذلك الى زيادة هذه النفقات أي امتصاص ميزانية الدولة اذ تصبح تكلفة الحرب و السلم كبيرة جدا تصل الى 40% من ميزانية الدولة مما يجعل النفقات العسكرية لتمويل العمليات العسكرية كبيرة جدا .

*الأسباب التكنولوجية : التطور التكنولوجي هو احد الأسباب التي اسهمت في زيادة النفقات العامة و يتمثل التطور التكنولوجي في الطرق و الموانئ و المطارات و غيرها فضلا عن التطور التكنولوجي في ظهور سلع و خدمات جديدة اذ صاحب انتاج الكثير من السلع وفورات اقتصادية مثل تقدم التكنولوجيا في الطيران و اختراع و اكتشاف الكثير من الاسلحة الحديثة و المعدات بين الدول للحصول الامن كما انها تحتاج الى تدريب جيد للعمل عليها اذ اسهمت هذه الأسباب في زيادة نسبة النفقات بشكل كبير .

أ-قواعد النفقات العامة Public expense rules :

هناك ثلاث قواعد للنفقات العامة هي : (العبيدي ، 2011 : 58)

1-قاعدة المنفعة : وتعني ان يكون الهدف من الانفاق العام هو تحقيق اقصى منفعة اجتماعية و تعد هذه القاعدة امر بديهي أي لا يمكن الاستفادة من النفقة العامة الا بعد معرفة الاثار المترتبة عليها و كمية الاستفادة منها أي ان النفقة العامة اذا تم انفاقها دون الاستفادة منها فلا مبرر لها و يجب ان تكون خدمة يستفيد منها كافة فئات المجتمع و ليس خدمة تقدم لفئة معينة دون الفئة الأخرى .

2-قاعدة الاقتصاد : أي عدم التبذير في الانفاق العام و الابتعاد عن الاسراف و الشح و حسن التدبير و من الأمثلة على التبذير تعيين عدد من العاملين في أماكن لا حاجة لهم و شراء أجهزة غير ضرورية او عدد مبالغ به لا يحتاجه العامل و المبالغة في تقدير الكلفة الشرائية لبعض المشاريع و زيادة عدد السيارات .

3-قاعدة التراخيص : و تعني ان النفقة تصرف من قبل هيئة عامة بأموال عامة و من قبل سلطة مختصة مع اخذ الموافقة من الجهة المختصة بالمشاريع ضمن اختصاصها الزمني و المكاني أي تحديد كيف يتم انفاقها و متى لأنها نفقات عامة مخصصة لأشباع الحاجات العامة .

ب_ طبيعة النفقات العامة The nature of overhead :

ان تطور دور الدولة أدى الى تطور مفهوم النفقات العامة من الجوانب كافة فقد كانت النفقات العامة ذات طبيعة واحدة نتيجة لتوحيد أهدافها التي انحصرت في تحقيق الوظائف التقليدية للدولة مثل الامن و الدفاع و مع تطور مفهوم الدولة من دولة محايدة الى دولة متدخلة ثم الى دولة منتجة تطورت النفقات العامة تطورا كبيرا للاعتبارات الآتية : (سلامة ، 2015: 64)

أ-تعدد الأغراض التي تقدمها الدولة فلم تقتصر على تمويل الوظائف الخاصة بالدولة فقط بل أصبحت إحدى أدوات السياسة الاقتصادية و الاجتماعية و خاصة في البلدان النامية.
ب- أتمت الزيادة في النفقات العامة بالاستمرار اذ اخذت بالتزايد بشكلها المطلق و بنسبتها من الناتج المحلي الإجمالي .

ج-توسع دور الإيرادات العامة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي أي عدم اقتصارها على تمويل النفقات فقط. كما يمكن ان تعد النفقات العامة بأنها إحدى الوسائل المهمة التي يمكن استخدامها للتأثير على حجم الطلب الكلي في الاقتصاد أي هناك علاقة بين حجم الطلب و كمية النفقات اذ كلما ازداد حجم الانفاق الحكومي ازدادت كمية الطلب و العكس صحيح .

ج-تأثير النفقات العامة على الاقتصاد الكلي :

من الناحية النظرية ان النفقات العامة لها تأثير مضاعف على الاقتصاد و تكون أكثر تأثيرا من السياسات التي تقوم على أساس تخفيض الضرائب ،اما من ناحية التأثير العام للنفقات العامة فهي تؤثر على المجالات الآتية:
(أبو دوح ، 2006: 152)

أ-تأثير التوظيف و الدخل .

ب- تأثير السيولة النقدية .

ج- تأثير الموازنة .

ان هذا النوع من النفقات المقصود بها النفقات الحكومية سوف تولد دخل ثابت للقطاع العام و هذا الانفاق سوف يؤثر على الدخل الكلي في الاقتصاد و اتجاه الانفاق هو الذي يحدد توزيع الدخل ، و للسيطرة على النفقات العامة يجب على الدولة ان تقوم بترشيد هذه النفقات أي يجب ان تقوم بالأنفاق على القطاعات التي لا يستطيع القطاع الخاص الاستثمار بها و بشرط ان يحقق التخصيص الأمثل للموارد الاقتصادية، كما تتولى الدولة في العصر الحديث نوعين من الوظائف في المجتمع: (العربي ، 2015: 55)

اولهما ، تقديم خدمات لأفراد المجتمع وثانيهما تأخذ على عاتقها مسؤولية تنظيم بعض اوجه النشاط التي كانت سابقا من اختصاص (الأفراد القطاع الخاص) وما من شك أن طبيعة النشاط الذي تمارسه الدولة في نطاق القطاع العام هو نشاط ذو طابع تنظيمي وسيادي اولا وطابع انتاجي واقتصادي ثانيا. ويترتب على ذلك أنه يمكن تقييم الآثار الاقتصادية للإنفاق العام من خلال البحث عن نوع النفقة العامة ، وما اذا كانت داخلة ضمن نفقات الدولة التي تقوم بتنفيذها بصفتها سلطة عامة ذات سيادة على اقليمها بالمعنى الضيق أو تقوم بتنفيذها بصفتها سلطة منظمة للنشاط الاقتصادي وتقع على عاتقها مسؤولية رعايتها بالمعنى الواسع. ويتميز كل نوع من انواع الانفاق العام في المجالين المذكورين بآثار اقتصادية مباشرة يفرض على المسؤولين عن السياسة المالية اخذها بعين الاعتبار عندما يتخذون قراراتهم بشأنها وتترك النفقات العامة اثرا على كل من الناتج القومي و الاستهلاك القومي .

وسوف نستعرض تأثير النفقات العامة في الإنتاج القومي و الاستهلاك :

أ-الآثار المرتبطة بالإنتاج القومي :

تؤثر النفقات العامة على الإنتاج والقوى العاملة من خلال تأثيرها في حجم الطلب الكلي الفعلي ، ذلك لأن النفقات التي تنفذها الدولة تشكل جزءا مهما من هذا الطلب الذي تزداد اهميته كلما زاد حجم تدخلها في النشاط الاقتصادي والاجتماعي وتتوقف علاقة النفقات العامة بحجم الطلب واثرها عليه على كمية النفقة ونوعها، اذ تشكل النفقات الحقيقية طلبا على السلع والخدمات ، في حين ان النفقات التحويلية يتوقف أثرها على اسلوب تصرف المستفيدين من هذه النفقات كذلك ترتبط آثار النفقات العامة في الإنتاج بمدى تأثير الإنتاج الكلي الفعلي في حجم الإنتاج والقوى العاملة ، وهذا يتوقف على درجة مرونة الجهاز الانتاجي ، او مستوى القوى العاملة والتشغيل في الدول المتقدمة ، وعلى درجة التنمية التي تحققت في الدول النامية.

ومن اجل الوقوف على تأثير النفقات العامة على الإنتاج القومي ينبغي دراسة آثار الانواع الرئيسة لتلك النفقات

(السيد، 2000: 186)

1 - النفقات الانتاجية : تتولى الدولة تنفيذ هذه النفقات بصورة مباشرة من خلال قيامها بالإنتاج (الدولة المنتجة) ، او تقدم اعانات اقتصادية الى بعض المشروعات الخاصة او حتى المشروعات العامة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة ، اذ تسهم هنا في انتاج السلع و الخدمات و ذلك بقصد اشباع الحاجات الاستهلاكية العامة. و لا تقتصر على السلع و الخدمات فقط بل تقوم بإنتاج رؤوس الأموال العينية التي تعد للاستثمار و من ثم فان هذا الانفاق الاستهلاكي و الاستثماري يصنف ضمن النفقات المنتجة التي تسهم في زيادة الدخل القومي بشكل واضح و رفع إنتاجية الاقتصاد القومي . اما الإعانات فقد تقوم بوظيفة تقليدية الغاية منها تدخل الدولة في الأسعار و

معالجة حالات التضخم الا ان الوظيفة الخاصة بالأعانات اخذت نحو تطور ملحوظ فهي أصبحت تعطى للمشاريع الاستثمارية بهدف التعويض عما تفرضه الدولة على المشروعات من التزامات مالية لتأمين النشاط الذي تقوم به لأنه يتعلق بخدمة عامة و بصورة مباشرة .كما ان بعض هذه الإعانات تساعد المشروعات على تجهيز نفسها او تسهم في تشجيع أوجه نشاطها كما يمكن ان تستخدم الإعانات في تمويل عجز طارئ في موازنتها.

2- النفقات الاجتماعية : وهي النفقات التي تأخذ شكل تحويلات نقدية او تحويلات عينية في شكل سلع و خدمات و في كلا الصورتين فهي تؤثر على الإنتاج القومي. ان المقصود بالتحويلات النقدية هو تحويل القوة الشرائية لمصلحة فئات محدودة الدخل مثل اعانات البطالة و مساعدات الضمان الاجتماعي كما يصعب معرفة اثار هذه النفقات على الإنتاج بشكل ملحوظ كما يجب ان تتجه القوة الشرائية الى السلع الأساسية و من ثم يزداد الطلب على هذه السلع فيتم زيادة الإنتاج .

3- النفقات العسكرية : تمثل هذه النفقات عبئ كبيراً على الموازنة العامة في العديد من الدول فهي النفقات التي تخرج من الاطار الاقتصادي لتستقر في الاطار السياسي و الاستراتيجي .وتعد هذه النفقات ضرورية لا مفر منها . ويصف بعض الاقتصاديين النفقات العسكرية على انها نفقات استهلاكية غير منتجة كما يميل الفكر المالي الى التمييز بين نوعين من النفقات اذ البعض منها يعد منتجا و الاخر استهلاكيا و بحسب ظروف الدولة التي يتم فيها الانفاق العسكري . ولهذه النفقات نوعين من الاثار التي تسببها البعض منها اثار انكماشية و اثار توسعية .ففي حالة الأثار الانكماشية تقوم الدولة بتمويل بعض عناصر الإنتاج من قطاع الإنتاج المدني المخصص لأشباع الحاجات الخاصة الى العمليات العسكرية كما يمكن ان تشكل النفقات العسكرية خطورة على الدخل القومي كلما ارتفعت نسبة انفاقها .كما تسبب النفقات العسكرية اثار توسعية في حجم الإنتاج القومي اذ استخدمت الدولة هذه النفقات في صناعة معينة او منشآت حيوية مثل المطارات و الموانئ و الطرق و غيرها التي يستفيد منها الاقتصاد القومي في الإنتاج المدني خلال مرحلة ما بعد الحرب، كما يعد المجال العسكري من اهم المجالات للقيام بالبحوث الجديدة لذلك تخصص نسبة كبيرة منه للتطبيقات و البحوث العلمية و للأغراض التطويرية في البحث العلمي العسكري. وان للإنتاج العسكري أهمية كبيرة و اثار إيجابية على الاقتصاد القومي في الاجل القصير كما انه له اثار سلبية على المدى الطويل منها العجز في ميزان المدفوعات من جراء صرف العملات الأجنبية لأغراض التسليح الا انها تصبح مفيدة الا اذا استخدمت محليا في انشاء الصناعات الحربية في الداخل ،وتخصيص جزء منها للتصدير.(السيد ، 2000 : 81)

ب- الآثار المرتبطة بالاستهلاك القومي :

لننفقات العامة اثار مباشرة على الاستهلاك من خلال تغير في الطلب على الأموال للاستهلاك من جراء الانفاق العام وتحدث هذه الزيادة من خلال نفقات الاستهلاك الحكومي و الأجور و المرتبات التي تدفعها الدولة :

(العلي ، 2011 : 59)

- نفقات الاستهلاك الحكومي : يتضح اثر هذه النفقات على زيادة الاستهلاك من خلال ما تقوم به الدولة من انفاق وهي بصدد اشباع الحاجات العامة فقد تتخذ هذه النفقات شكل سلع او مهمات تتعلق بأداء الوظيفة العامة او اعمال المرافق و المشروعات العامة .وعلى الرغم من ان هذه النفقات تمثل نوعا من تحويل الاستهلاك من الافراد الى الدولة الا انها تؤثر على حجم الاستهلاك الكلي و يبقى الفرق مهما بين تولي الدولة لعملية الاستهلاك و بين ترك الافراد يمارسونه في مدى الحرية في ممارسة اختيار السلع و الخدمات بأنفسهم
- نفقات الأجور و المرتبات : اذ يتجه الجزء الاكبر نحو اشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من السلع و الخدمات اذ يمثل هذا النوع من الخدمات مقابل لما يقدمه هؤلاء الافراد من اعمال و خدمات للدولة لذلك صنفها الاقتصاديون ضمن النفقات العامة المنتجة لأنها تسهم في زيادة الإنتاج الكلي . و بالتالي فأنها تؤدي الى زيادة الاستهلاك الذي يؤدي بدوره الى زيادة الإنتاج من خلال الآثار التي يحدثها المضاعف .

ر- أنواع النفقات العامة Types Public Expenses :

هناك عدة تقسيمات للنفقات العامة لعل أهمها التقسيم الاقتصادي للنفقات العامة: (طاقة، العزاوي ، 2010: 55)

أ- النفقات العادية و النفقات غير العادية Ordinary and extraordinary expenses :

وهي النفقات التي تتكرر باستمرار و سنويا و دوريا و بصورة منتظمة مثل رواتب الموظفين و النفقات الإدارية و التي تكون لازمة لسير الإدارات العامة و هي نفقات صيانة الطرق و فوائد أقساط الدين العام أي انها تظهر كل مدة زمنية معينة .

اما النفقات غير العادية فهي النفقات التي لا تتسم بالانتظام و الدورية أي لا تتجدد كل سنة كالنفقات التي تنفق في الحروب و بناء السدود و الجسور، وقد زادت هذه النفقات بسبب الحروب و انتشار تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي أي هي نفقات استثنائية .

ب- النفقات الإدارية و النفقات الرأسمالية Administrative expenses and capital expenses :

وهي النفقات التي تستخدم لسير عمل الإدارات العامة للدولة كرواتب الموظفين و النفقات التي تنفق على الصيانة و نفقات الإدارات اللازمة لتسيير أي نشاط حكومي أي هي النفقات التي تقترب من النفقات العادية .
اما النفقات الرأسمالية فهي تلك النفقات التي تتعلق بالثروة الوطنية أي تتعلق بالرأس المال القومي مثل نفقات الانشاء و التعمير و النفقات الاستثمارية .

ج- النفقات الفعلية و النفقات التحويلية Actual expenses and conversion expenses:

النفقات الفعلية هي النفقات التي تقوم الدولة بإنفاقها من اجل الحصول على السلع و الخدمات اللازمة لتسيير المصالح العامة مثل رواتب الموظفين و النفقات التي ينفقها موظفو الدولة لشراء الأجهزة و النفقات التي تنفقها الدولة على القروض العامة ، اما النفقات التحويلية فهي النفقات الناقلة التي تعد من ضمن النفقات التي تنقلها الدولة دون مقابل أي دون الحصول على أي سلعة يمكن انتاجها او خدمة ، و ان الغرض الأساسي من هذه النفقات هو إعادة توزيع الدخل و الثروة أي تأخذ المال من بعض الناس و تعطيه للناس الأخرى دون الحصول على أي مقابل مثل الإعانات بمختلف انواعها و فوائد أقساط الدين العام.

د- النفقات العامة المنتجة و النفقات العامة غير المنتجة Productive expenses and non-productive expenses:

2: - الإيرادات العامة (Public Revenues)

يمكن تعريف الإيرادات على انها المبالغ التي تستطيع من خلالها الدولة تامين الأموال اللازمة لتغطية نفقاتها العامة ، وكذلك لأداء الوظائف و الخدمات التي تكون مسؤولة عنها . كما انها أداة لتحقيق التأثير على الوضع الاقتصادي و الاجتماعي و الأهداف العامة . (الطاهر ، 1992 : 193)

كما عرفت بأنها تمثل مختلف مصادر الدخل سواء كانت طبيعية مثل النفط الخام او الضرائب و الرسوم التي يحققها القطاع العام نتيجة تقديم الخدمات و السلع وكل ما تحققه الدولة من مصادر و موارد متنوعة . (مشكور، و اخرون، 2014 : 315)

تتمثل الإيرادات العامة في مجموع الأموال التي تجبئها الدولة من مختلف المصادر و الجهات بهدف تمويل النفقات العامة و الإيفاء بالحاجات العامة ، وتعد الإيرادات العامة من المكونات المهمة في السياسة المالية و قد تأتي الإيرادات من مختلف الضرائب او إيراد غير ضريبي . (العامري و الحلو، 2022 : 50)

كما تمثل الإيرادات الزيادة في قيمة الأصول او زيادة في الأرصدة القابلة للتحصيل و الناتجة عن عمليات تجارية و اقتصادية والتي تحدد و تقاس وفق مبادئ محاسبية معينة مقبولة قبولاً عاماً و هذا التعريف ينظر الى

الإيرادات على أنها تدفق نقدي. كما تتمتع الدولة بسلطة الأمر و النهي أي لها الحق في فرض ضرائب و إصدار القروض و أيضا الإصدار النقدي الجديد أي هذه السلطة يتمتع بها فقط الدولة و لا يحق للأفراد التمتع بها . ففي حال حصول الدولة على إيراداتها بطريقة اجبارية فغالبا ما يلجأ الافراد في الحصول على إيراداتهم بصورة اختيارية أي من خلال الاتفاق او التعاقد لبيع منتجاتهم و تقديم خدماتهم للدولة و الافراد . (عقلة و مساعدة ، 2011،

(20 :

و ان اهم المفاهيم الأساسية للإيرادات : (عمارة ، 2015 : 31)

• الإيرادات تمثل الزيادة في الأصول الحقيقية أي تعد تدفقا نقديا داخليا او زيادة في الأرصة القابلة للتحويل و الناتجة عن عمليات المشروع التي تحدد و تقاس وفقا لمبادئ المحاسبة المقبولة . اذ ينظر الى الإيرادات هنا على أنها تدفق نقدي داخل الى الوحدة المحاسبية نتيجة قيامها بأداء أنشطتها خلال فترة محددة .

يكي يتم تحديد طبيعة الإيرادات لابد من انتقال السلع و الخدمات التي تعمل فيها الوحدة الى طرف خارجي أي تمام عملية المبادلة و ان يترتب على ذلك الايراد زيادة في الأصول المحاسبية .

• تمثل الإيرادات الجانب الإيجابي في معادلة الربح و عن طريق اجراء المقابلة بين النفقات و الإيرادات التي يتم تحصيلها و يمكن الحصول على الربح او الحصول على الخسارة وفقا لهذا المعنى يتم النظر الى الايراد من زاوية قائمة الدخل و بالتالي لا يشمل الإيرادات غير المستمرة التي تأتي عن طريق بيع الأصول و أيضا الإيرادات الناتجة عن تعويض القضايا القانونية .

أ: أنواع الإيرادات العامة: Types Of Public Revenues:

هناك أنواع عدة للإيرادات العامة يمكن توضيحها بالشكل الاتي : (عمارة ، 2015: 13)

1- الإيرادات الاصلية و الإيرادات المشتقة Original and derivative revenues: تعرف الإيرادات الاصلية على أنها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة دون اللجوء الى اقتطاعها من دخول الافراد مثل إيرادات أملاك الدولة .

اما الإيرادات المشتقة هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة عن طريق اقتطاعها من دخول الافراد مثل الضرائب و الرسوم و الغرامات .

2- الإيرادات العادية و الإيرادات غير العادية Ordinary and extraordinary revenues: الإيرادات العادية هي الإيرادات التي تتكرر سنويا او دوريا في موازنة الدولة العامة مثل الضرائب

اما الإيرادات غير العادية هي الإيرادات التي لا تتكرر دوريا في الموازنة العامة فهي إيرادات غير منتظمة وغير سنوية أي تستخدم لمواجهة عجز مفاجئ او حالة طارئة بسبب نفقات غير عادية قبل الدين العام.

3- إيرادات الاقتصاد العام و إيرادات الاقتصاد الخاص Public and private economy revenues: إيرادات الاقتصاد العام تتمثل بالإيرادات السيادية و التي تحصل عليها الدولة بما لها من سلطة سيادية ، تتمثل بالرسوم و القروض الاجبارية و الإصدار النقدي الجديد، اما إيرادات القطاع الخاص هي الإيرادات التي تخضع لإحكام القانون الخاص مثل إيرادات الأملاك العقارية .

4- الإيرادات الاجبارية و الإيرادات الاختيارية Mandatory and optional revenues: اذ تقوم الدولة باستخدام سلطتها السيادية لتحصيل هذه الإيرادات مثل الضرائب اما الإيرادات الاختيارية تشمل القروض الاختيارية و إيرادات أملاك الدولة و المنح و الإعانات .

كما تتمثل الإيرادات العامة بالإيرادات الضريبية و غير الضريبية ، فالإيرادات الضريبية تعد الأهم بالنسبة للسياسة المالية للدولة سواء كانت مباشرة ام غير مباشرة لأنها تتحكم في النشاط الاقتصادي كما انها تؤثر على نشاط المستثمرين ، وبعبارة أخرى تتمثل الإيرادات في مجموع الأموال التي تحصل عليها الدولة من خلال أنشطتها و املاكها الذاتية او التي تحصل عليها من مصادر خارجية المتمثلة بالضرائب بنوعها المباشرة و غير المباشرة و القروض العامة و الاثمان العامة و أموال الدومين و الرسوم و الغرامات و الإعانات و الإصدار النقدي الجديد . (شعبان ، 2012 : 7)

ب- إيرادات الدولة الاقتصادية :

و يقصد بها الإيرادات التي تحصل عليها الدولة مقابل الخدمات التي تقدمها للأفراد مقابل الانتفاع منها سواء كان هذا الانتفاع عاما او خاصا . أي تشمل دخل أملاك الدولة العامة و الخاصة و حصيلة الرسوم و تشمل هذه الإيرادات : (سلامة ، 2015: 101)

- 1- إيرادات أملاك الدولة (الدومين) : أي كل ما تملكه الدولة سواء كان ملكية عامة او خاصة سواء كان أموالا ام عقارات منقولة او غير منقولة .
- 2- أملاك الدولة العمومية : الأملاك التي تملكها الدولة او اشخاص معنويين و تكون معدة للاستخدام العام و تحقق نفعاً عاماً و تخضع الى احكام القانون العام
- 3- الأملاك الوطنية الخاصة : هي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة ومعدة للاستخدام الخاص و تحقق نفعاً خاصاً للفئة التي تستخدمها و تخضع لإحكام القانون الخاص .

4- الإيرادات السيادية : هي الإيرادات التي تحصل الدولة عليها جبرا من الافراد لما لها من حق السيادة مثل الضرائب و الرسوم و الغرامات التي تفرضها المحاكم .(عامر، 2016: 56)

3-: الدين العام Public Debt

يقصد بالدين العام الرصيد الإجمالي " للالتزامات الحكومية التعاقدية المباشرة محددة الاجل تجاه الآخرين أي ديون الوحدات الحكومية الواردة بالإحصاءات المالية الحكومية و التي تشمل كلا من الحكومة المركزية بما فيها الهيئات الخدمية و الإدارات المالية " (المعطي ، 2016 : 115)

يمكن تعريف الدين العام على انه مجموعة من الالتزامات التي تعهدت دولة معينة تجاه الدائنين سواء كانوا من الداخل او الخارج و ينتج عن هذه الديون أنواع عدة من الالتزامات :

أ) الديون الناتجة عن الاتفاقات المبرمة بين الحكومات و المؤسسات الدولية .

ب) قروض البنوك الأجنبية الى حكومة دولة أخرى او مشروع اخر في هذه الدولة و يسمى الديون الخاصة .

أ) مؤشرات الدين العام Public Debt Indicators

من بين المؤشرات التي تبدي المنظمات الدولية اهتماما خاصا بها في اطار اعمال الرقابة ما يأتي : (مؤشرات الدين العام ، الإنتوساي ، 2009-2000)

1- مؤشرات الدين : أي هي مواعد استحقاق الدين او الجداول الزمنية للسداد و الحساسية تجاه أسعار الفائدة و تكوين الدين بالعملة الأجنبية و هنا تكون العلاقة قوية بين الدين العام و الضرائب و تزداد أهمية هذه العلاقة في تقييم قدرة الدولة على السداد نظرا لضخامة الدين في القطاع العام .

2- مؤشرات كفاءة الاحتياطات : هي المؤشرات الخاصة في تقييم قدرة الدولة على تفادي الازمات الخاصة بالسيولة أي ان العلاقة المتواجدة بين الاحتياطات و الديون القصيرة الاجل عنصر أساسي لتقييم قابلية تأثر الدول المتمتعة بالوصول الى الأسواق المالية بشكل واضح .

3- مؤشر الاستقرار المالي : وهو المؤشر الذي يهدف الى تقييم نواحي القوة و الضعف في القطاع المالي للدولة ، أي انها مؤشرات تختص في رأسمال المؤسسات المالية وجودة الموجودات كما يتم استعمال هذه المؤشرات لقياس حساسية النظام المالي تجاه مخاطر السوق و تجاه تقلبات أسعار الفائدة و اسعار صرف العملات .

ب) ادارة الدين العام Objectives Of Public Debt

الهدف الرئيسي للدين العام هو ضمان تلبية الاحتياجات و خاصة الاحتياجات التمويلية للحكومة و الوفاء بالتزاماتها المالية باقل كلفة ممكنة بشكل يتفق مع درجة المخاطرة .

وان الحكمة من إدارة مخاطر الدين العام لتجنب هياكل الدين الخطرة لذلك يجب ان تحافظ و تحاول الحكومات تخفيض تكلفة خدمة الدين المتوقعة و تكلفة حيازة الأصول السائلة الى ادنى حد ممكن مع السماح بمستوى مقبول من المخاطرة على المدى الطويل و المتوسط . و ان لا يكون الهدف من إدارة الدين هو تخفيض التكاليف الى ادنى حد بغض النظر عن عنصر المخاطرة . (خبراء صندوق النقد الدولي، 2001: 12)

د: وظائف الدين العام Functions of Public Debt

تعتمد فعالية الحكومة في إدارة الدين على ممارسة وظائف أساسية وهي : (الفتلاوي و الموسوي ، 2019 : 320)
1) وظيفة الاستقرار : تكون الحكومة بموجب هذه الوظيفة مسؤولة عن تحقيق الاستقرار الاقتصادي خاصة في أوقات الازمات التي تمر بها البلاد و في هذه الحالة لا ينبغي ان تكون الموازنة العامة متوازنة و ومن ثم فان السياسة المالية بحاجة الى مساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي و خفض معدل الديون الحكومية عن طريق خفض النفقات العامة مما يؤدي الى الانتعاش الاقتصادي.

2) وظيفة التمكين : الهدف منه تحقيق التمكين الضريبي و ضرورة بناء نشاط استثماري من اجل تحقيق النمو و التوظيف وهذا مهم في تحديد الضرائب على المدى الطويل لخلق جو من الثقة يمكن اصحاب المشاريع من التخطيط لتحقيق الاستثمار على المدى الطويل.

3) وظيفة تقسيم الأعباء : تحدث عندما تعود المبالغ التي تنفق في الوقت الحاضر بفوائد على الأجيال الحالية و المستقبلية و تشمل هذه الوظيفة الاستثمارات العامة التي تزيد من كفاءة الاقتصاد على المدى الطويل.

ذ: آثار الدين العام Effects of public debt :

للدن العام اثار تراكمية تظهر على المدى الطويل ففي حالة زيادة الاستدانة او زيادة الضرائب او الاقتطاع الاجباري فيجب على الحكومة الاقتراض ، لان القرض يغذي الدين العام و تعد اسوء عواقب العجز هي الدين العام لذلك تقف الدولة هنا على مشكلة ضرورة سداد الدين العام ، لكن الدين العام يقف على مشكلة دفع المصاريف المالية التي تتمثل بأعباء الفوائد و مدفوعات خدمة الدين العام و بالتالي زيادة حجم الانفاق و بالتالي تسبب عجز في الموازنة . (Antwi, 2013:91)

ومما لا شك فيه ان ظاهرة عجز الموازنة العامة تعد من اكثر المشاكل الاقتصادية خطورة ، خاصة في الدول النامية اذ أصبحت محاولة تخفيض العجز الحاصل او معالجته مشكلة اخذت اهتمام الكثير من الاقتصاديين على المستوى المحلي و العالمي ، لذلك يحتوي عجز الموازنة على منهجين هما : (شيلي ، 2021 : 8)

1- المنهج الانكماشى Deflationary approach :

يقوم على رؤية الزيادة في تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية هو الذي أدى الى ظهور المشاكل الاقتصادية التي تتمثل بعجز الموازنة و التضخم و البطالة و من ثم ظهور ظاهرة الركود التضخمي ، اذ يرى الاقتصاديون ان فائض الطلب الكلي يسبب عجز في الموازنة و عجز في ميزان المدفوعات و فائض في عرض النقد و يعالج بتخفيض الإنتاج المحلي .

2- المنهج التنموي Developmental approach:

يرى هذا المنهج ان علاج عجز الموازنة العامة يقوم على تخفيض الضرائب على المداخل العالية و تخفيض الانفاق العام و تحجيم دور الدولة الاقتصادي أي حد اعمالها اذ يرى الاقتصاديون ان الحل الأمثل يؤدي الى اثار انكماشية تضر بالاقتصاد و يكون ثمنها باهضا قياسا بالناحية الاجتماعية.

كما هناك أسلوب لعلاج عجز الموازنة العامة و الذي يضمن محاور عديدة منها : (الحاج، 2007: 13)

■ ترشيد الانفاق العام :

ينظر المنهج التنموي لترشيد الانفاق العام بشكل مختلف عن أسلوب تقليص و ضغط النفقات العامة لدى المنهج الانكماشى فالترشيد الخاص بالنفقات العامة هنا يرفع من كفاءة الإنتاجية للانفاق العام في الجهات التي ينفق عليها ، اذ يشجع على الابتعاد عن مظاهر الاسراف و السرقة في المال العام.

■ إعادة ترتيب أولويات الانفاق العام :

اذ يتم هنا ترتيب الانفاق العام بحسب أهميته الاقتصادية و الاجتماعية و ترتيب أولوياته بالشكل الذي ينحاز للعقلانية الاقتصادية و مبادئ ترشيد الانفاق العام و التنمية و العدالة الاجتماعية و يبتعد عن الأوجه غير الضرورية للإنفاق و التي يمكن تأجيلها او الابتعاد عنها.

■ تنمية الموارد المالية العامة :

من خلال اتخاذ الإجراءات و الوسائل التي من شأنها تنمية الإيرادات العامة التي يمكن ان تكون ضريبية او غير ضريبية اذ ان الكثير من الدول تتصف بانخفاض في الإيرادات الضريبية اذ تعالج هذه المشكلة من خلال اصلاح النظام الضريبي .

■ التحكم في الدين العام الداخلي و الخارجي :

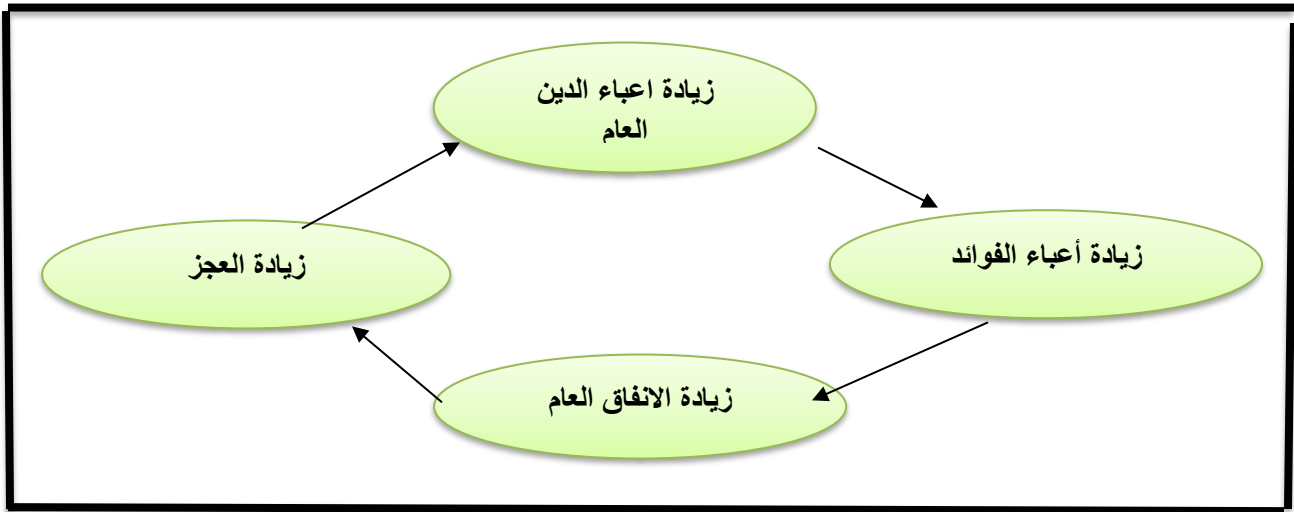
ينشئ عجز الموازنة من خلال الافراط في الدين العام الداخلي و التوسع في الدين العام الخارجي لسد عجز الموازنة ، اذ يؤثر الدين العام على عجز الموازنة ويسمى بخدمة الدين العام و الدخول في متأهة بين عجز الموازنة و تكاليف معالجة العجز ، لذلك توضح سياسة عجز الموازنة على انها : (ساحل ، 2020 : 164)

- السياسة التي تؤدي دورا حيويا في مساعدة الدول على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي و التي تسهم في الحد من الفقر و إعادة توزيع الدخل و النمو المستدام ، اما في حالة ارتفاع هذا العجز فانه يتحول الى مشكلة اقتصادية حقيقية تهدد الاستقرار المالي و الاقتصادي في المجتمع . (Antwi,2013:4)
- يترتب على تمويل العجز الحاصل في الموازنة العامة تقاوم ازمة الدين بسبب الاقتراض الداخلي او الخارجي لسداد العجز .

- من أسوأ عواقب العجز هو الدين العام الذي يكون له اثر تراكمي او ما يسمى بكرة الثلج ، كما موضح في الشكل الاتي : (ساحل ، 2020 : 167)

الشكل

(1)



تأثير كرة الثلج وما يتعلق بالدين العام

المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على (Jean Longatte , Economic General , 2022 ,paris)
 اذ يلاحظ من الشكل (1) ان الزيادة في الدين العام الذي يمثل زيادة في تحمل أعباء فوائد الدين العام و تقود هذه الزيادة الى زيادة في النفقات العامة و تسبب ارتفاعا في العجز الحاصل في الموازنة العامة و الذي يعود الى رفع نسبة الدين العام لتمويل هذه العجز ، اما في حال كانت الموازنة في حالة عجز يفترض على الدولة ان

تقترض او تزيد من الضرائب بشكل مباشر (أي تقوم بالأقتطاع الاجباري) كما ان القرض يغذي الدين العام وهذا يعني ان الدولة اما حتمية سداد الدين العام بسبب تفسير كرة الثلج ، لكن الدين العام ينطوي على مصاريف مالية تتمثل بأعباء الفوائد او مدفوعات خدمة الدين و التي تؤدي الى زيادة حجم الانفاق العام و زيادة عجز الموازنة مما يؤدي الى لجوء الحكومة مرة أخرى الى الدين العام .(ساحل ، 2020 : 167)

ر: أنواع الدين العام Types Of Public Debt:

يكون الدين العام على نوعين هما : (القاضي ، 2014 : 120)

1) الدين العام الداخلي Internal public debt:

يمكن تعريف الدين العام الداخلي على انه (Hoitfrerich, et.al., 2016 : 19)

عبارة عن اتفاق بين طرفين احدهم دائن و الاخر مدين يقوم الطرف الدائن (يكون عبارة عن افراد او مؤسسة وطنية) بتقديم مبلغ من المال بالعملة الوطنية الى الطرف المدين (الحكومة) عن طريق شرائهم حوالات خزينة او سندات حكومية مضمونة مع ضمان التعهد بسداد قيمة القرض و فوائده خلال مدة زمنية محددة . كما يعرف على انه مبالغ من النقود تحصل عليه الدولة من المواطنين سواء كانوا اشخاص طبيعيين او اشخاص معنويين مع تحديد شروط القروض و كيفية تسديد القرض . (المعهد المالي , 2015 : 77)

• أدوات الدين العام الداخلي Internal public debt instruments:

يمكن تصنيف أدوات الدين الداخلي حسب طول فترة السداد لسندات الدين التي تصدرها الحكومة و تأخذ عدة اشكال أهمها : (إسماعيل و هذال ، 2018 : 190)

1_ ديون طويلة الاجل (سندات الدين الحكومية) : وهي السندات التي تتسم بتركيبية الدين العام بكونها الجزء الطويل الاجل أي يقوم ببيعها البنك المركزي و فروعه الى المستثمرين و ان صلاحية البنك المركزي هنا تتسم بتحويل المصارف التجارية بإعطاء الصلاحية الكاملة للبيع في الأماكن التي لا يوجد فيها أي فرع من فروع البنك المركزي مع الالتزام بتسديد الفوائد السنوية المتحققة من بيع السندات من قبل البنك المركزي و تكون هذه السندات على نوعين :

أ- سندات الادخار : وهي السندات التي تكون اسمية يكتب بها من قبل افراد المجتمع مباشرة و يتم تسجيلها باسم المالك ، اذ تقوم الحكومة بإنشاء سجل خاص لهذه السندات يتضمن فيه جميع المعلومات الخاصة بمالكي هذه السندات ، اذ ان ملكية هذه السندات لا تنتقل عن طريق البيع في سوق الأوراق المالية كما انها تتميز بصفات مميزة أهمها قلة تعقيدها و سهول تداولها و يمكن تحويل هذه السندات الى نقود في أي وقت

يشاء من قبل حامل تلك السندات و يمكن دفعها عن طريق أصحابها او من ينوب عنهم أي بشكل يضمه القانون .

ب- السندات التي يذكر فيها اسم المالك : أي هي سندات لحاملها و الحائز على السند هو مالكا لها بصفة قانونية , و هو الذي يحصل على فوائد السند و الجهات التي تكتتب في هذه السندات هم الافراد و المؤسسات أيضا . (حلمي , 2000 : 11)

2-سندات متوسطة الاجل (سندات الخزينة العامة) : هي سندات مالية أي هي شيكات تصرف من اجل الحصول على تدفق نقدي كما انها تعرف على انها دين أي صكوك تلجا اليها الدولة في الغالب عن حدوث حالة عدم توفر الاعتمادات المالية. و الغرض منها الحصول على تمويل او شراء او استرداد او إعادة تمويل السندات المستحقة للدولة و غالبا تقوم الدولة عن طريق المزاد العلني بطرح سندات داخلية. (عداي ، 2016 : 24)

3-ديون قصيرة الاجل (اذونات الخزينة العامة) : وهي أداة اقتراض قصيرة الاجل تصدر من قبل الدولة لتمويل الموازنة العامة و معالجة العجز الحاصل فيها فتعرف على انها أوراق مالية تصدرها الحكومة مثل القروض القصيرة الاجل التي يكون استحقاقها قصيرا أي مدتها تتراوح بين شهر الى ثلاثة اشهر الى سنة تقريبا و الغرض الأساسي من هذه الاذونات سد عجز معين . (Republic of kenaya, 2018 : 35)

(2) الدين العام الخارجي External public debt:

يمكن توضيح الدين العام الخارجي على انه : يكون عبارة عن اتفاق يبرم بين طرفين يكون الطرف الأول هو الطرف المحلي المدين المتمثل بالدولة و الطرف الثاني هو الطرف الدائن الخارجي أي يمثل دولة ثانية او مجموعة دول او الدين التجاري للقطاع الخاص الأجنبي ، كما يشمل القروض التي تكون مصدرها خارج حدود الدولة مثل دول او منظمات او مصارف اجنبية كما يكون الدين الخارجي عادة بالعملة الأجنبية ، الغاية من الدين العام الخارجي معالجة عجز في الموازنة العامة او لتمويل مشاريع اقتصادية او أي أغراض أخرى (العبيدي ، 2011 : 165)

يصنف الدين العام الخارجي الى أنواع : (عثمانية و بوسحلة ، 2016 : 109)

- ديون منتجة : هي قروض تستخدم لأقامة مشاريع تؤدي الى خلق فائض مالي و زيادة في الطاقة الإنتاجية و أيضا تقوم بتوفير عملات اجنبية للبلد مثل السكك الحديد أي الغاية انشاء مشاريع مربحة.
- ديون غير منتجة : هي قروض تستخدم في مجالات غير إنتاجية او مجالات استثمارية فلا تصنع أي ايراد للبلد المقترض مثل شراء السلع الاستهلاكية لتمويل نفقات الحروب أي ي قروض لا تؤدي الى خلق فوائض مالية .

1-أسباب اللجوء الى الدين العام الخارجي resorting to external public debt:

يتم اللجوء الى الدين العام الخارجي بسبب ما قامت به الحكومة من تنفيذ برامج استثمارية خصوصاً في القطاع النفطي و أيضاً يعود الى أسباب داخلية وهي : (Corina, 2013: 32)

1-في حال عدم كفاية الموارد المالية المحلية لانخفاض معدلات الادخار في الاقتصاد فتضطر الدولة الى الاقتراض الخارجي لشراء الآلات و المعدات من الدول الأخرى مما يتطلب كثافة رأسمالية و تكنولوجيا متقدمة.

2-اختلال في هيكل التجارة الخارجية في الدول النامية لاعتمادها على تصدير سلعة او عدد محدود من السلع الأولية.

3-انخفاض القدرة الإنتاجية و عدم فاعليتها بسبب سوء توظيف القروض اذ تقوم الدولة باللجوء الى الدين العام الخارجي بسبب عدم قدرتها على السداد من المشروعات الإنتاجية التي تقوم ب انتاجها فتضطر الى الاقتراض الخارجي

4-عجز الموازنة العامة و انخفاض مستوى الادخار المحلي مقارنة بالاستثمارات بسبب اهتمام الدولة بقطاع الصناعة و اهمال قطاع الزراعة أي التوجه الى الواردات الغذائية و اهمال الزراعة كدعامة مهمة لهذه الدول.

5-تزايد عجز الحساب الجاري مقارنة بتدفقات الأموال الصافية و العجز المتزايد في ميزان المدفوعات الامر الذي يؤدي الى اختلال في الميزان التجاري بسبب اللجوء الى الاقتراض الخارجي و تفاقم المديونية .

6- هروب رؤوس الأموال الى الخارج اما عن طريق الاستثمار المباشر او التسرب الرأسمالي خارج الحدود و عدم وجود سلطة رقابية على دخول و خروج الأموال الى الخارج.(الدليمي ، 2010 : 197)

و يعود ترشيد الدين الخارجي الى اقصى درجة ممكنة يسهم في تخفيض الدين العام حتى لا يتحول هذا الاقتراض الى دين مرة أخرى و تخفيض أسعار الصرف معظم العملات المبرم بها اتفاقيات القروض و التسهيلات إزاء الدولار الأمريكي أي هي العملة التي يتم بها تقييم رصيد الدين الخارجي دون اخر في تراجع المديونية . (عبد العزيز ، 2002 : 124)

2-مخاطر الدين العام الخارجي External public debt risks:

ان ارتفاع الدين العام الخارجي يسبب في انخفاض مستوى الاستثمار الخاص و يزيد من الضغوط على المالية العامة و يحد من الانفاق الاجتماعي و يحد من قدرة الحكومة على إصلاحه اذ هناك اربعة تصنيفات للمخاطر على النقد الوطني التي يتعرض لها الدين العام الخارجي و هي : (أبو مصلح ، ازمة الاقتصاد اللبناني : 57)

- مخاطر منخفضة : جميع أعباء الدين اقل بكثير من الحدود

- مخاطر متوسطة : مؤشرات أعباء الديون أقل من الحدود في المخطط الأساسي لكن اختبارات القدرة على تحمل الضغوط تشير الى تجاوز الحدود في حالة حدوث صدمات خارجية او تغيرات مفاجئة في السياسات الاقتصادية الكلية .
- مخاطر عالية : احد مؤشرات اعباء الديون على الأقل يتجاوز الحدود في المخطط الأساسي
- حالة المديونية الحرجة : البلد يعاني صعوبات في السداد . (إحصاءات الدين العام ، 2013 : 147)

المبحث الثاني

البطالة - اطار مفاهيمي نظري

التمهيد:

تعد البطالة أحد المشاكل التي تواجه الاقتصاد و هي من اخطر المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية التي تواجه اقتصاديات و مجتمعات الدول المتقدمة و النامية . و قد تختلف حدة البطالة من دولة الى أخرى و ذلك حسب درجة التطور الاقتصادي ، كما وتوجد علاقة بين السياسة المالية و البطالة و قد حظيت هذه العلاقة باهتمام كبير في الدراسات المالية و الاقتصادية . ومن اجل تقييم العلاقة بين البطالة و السياسة المالية اخذنا مؤشرات السياسة المالية التي هي النفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام لتقييم هذه العلاقة .

من الواضح ان مشكلة البطالة تتفاقم في الدول النامية بسبب زيادة عدد السكان مع افتقارها لعنصر رأس المال و عوامل التنمية المتقدمة مما يؤدي الى حدوث اختلال في التوازن بين النشاط الاقتصادي و سوق العمل .

وقد ركز هذا المبحث على دراسة معدلات البطالة و مدى تأثيرها بالمتغيرات المالية وان النقص في إمكانيات توفير فرص العمل الجديدة تؤدي بالضرورة الى نشأة و تكوين ظاهرة البطالة ، وتؤدي تلك الاعداد الجديدة المضافة و المتزايدة من خريجي المدارس و الجامعات و مراكز التدريب ممن ينهون دراستهم و تدريبهم سنويا الى تفاقم هذه المشكلة بصورة سريعة هذا الى جانب الاعداد المتزايدة من السيدات الراغبات في العمل نتيجة للتطورات الاقتصادية و الارتفاع المستمر في تكاليف المعيشة و التغيرات الاجتماعية خاصة في أنماط الحياة و السلوك و الاستهلاك التي اضافت ابعاد جديدة لهذه المشكلة .

اذ تعد البطالة من المشاكل العالمية التي يعاني منها الوطن العربي و لا يمكن انكارها او التغاضي عن اثارها الواضحة على المجتمع العربي ، وهي ترتبط بحالة عدم الاتزان للدورة الاقتصادية للدولة اذ تزداد البطالة في حالة الركود الاقتصادي ، وذلك لحدوث الازمات الاقتصادية الناتجة عن عوامل داخلية تتعلق بإجراءات العمل و التوظيف او سوء توافق المخرجات الخاصة بالتعليم و سوق العمل او نتيجة لعوامل وضغوط خارجية تتعلق بمنظومة الاقتصاد الدولي.

أولا : مفهوم البطالة Unemployment :

تعرف أيضا بانها : وجود موارد اقتصادية عاطلة و غير موظفة اقتصاديا أي عدم التشغيل الكامل للموارد المتاحة و غير مستغلة . (الوادي, 2007: 307)

كما تمثل البطالة قضية أساسية تواجه دول العالم على اختلاف مستويات تقدمها الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية ، فقد توضع البطالة مؤشرا مهما للأداء الاقتصادي فالاقتصاد الذي يعاني من ارتفاع في مستويات البطالة يعد اقتصادا لم يحقق الاستخدام الأمثل لموارده الاقتصادية .، كما تعد البطالة ظاهرة اصابته الكثير من المجتمعات اذ ان هناك مليار عاطل عن العمل و موزعين على مختلف انحاء العالم . وتعد البطالة جزء من الدورة الاقتصادية اذ انها تظهر بظهور الركود و بالمقابل تختفي في فترة الانتعاش اذ عدت مشكلة هيكلية أي وجود خلل في الجهاز الهيكلي للاقتصاد خصوصا، و يمكن توضيح مفهومها في الاقتصاد : كل ما هو قادر على العمل لكنه لا يجده حتى لو كان مقتنع بمستوى الاجر السائد .و يمكن توضيح مفهوم الشخص العاطل : هو كل من لا يوجد له رزق او مصدر رزق يحصل على دخل من خلاله .(البكار , 2008 : 22)

و تعرف البطالة حسب منظمة العمل الدولية على انها : تمثل كافة الأشخاص الطبيعيين الذين هم في سن العمل و غير راغبين بالعمل و الباحثين عن العمل لكنهم لا يجدونه . و هناك فترة تقاس بها البطالة تسمى فترة الاستناد و تكون عادة أسبوع او أسبوعين .(داوود, 2010 : 183)

وأيضا تعرف على انها عدم القدرة على تحقيق التشغيل الكامل للأفراد لعدم توافر فرص العمل الكافية للراغبين في العمل مع قدرتهم عليه في مهنة تتفق مع استعداداتهم و خبراتهم كما يستبعد من هذه الحالات حالة الاضطراب و حالة المرض و حالات الإصابة التي يعجز فيها الانسان عن العمل . (عامر , 2015 : 12)

وتنشأ البطالة من عدم اتزان عرض العمل و الطلب عليه أي عدم وجود تكافؤ بينهما .لذلك تعرف البطالة على انها: الفرق بين كمية العمل المعروف و كمية العمل المطلوب ، كما تعرف البطالة على انها: تعطل اشخاص راغبين بالعمل و قادرين عليه . (طاقة, 2022 : 129)

ثانيا : أسباب تكوين البطالة Causes of unemployment :

اذ تمثل البطالة حالة عدم تحقيق التشغيل الكامل للأفراد وان اغلب الدول العربية تتصف بمحدودية و بطئ في النمو مما ينتج عدم استيعاب فائض العمالة اذ تضطر الى اللجوء الى القطاع الزراعي او بعض النشاطات الخدمية ، كما ان هناك أسباب أدت الى تكوين البطالة منها : (عامر ، 2019 : 15)

1- نقص في توفير فرص عمل جديدة أي نقص في أنماط التنمية التي تتبعها الدول النامية

2- تزايد اعداد الخريجين من الجامعات و مراكز التدريب

- 3- تزايد اعداد السيدات الراغبات في العمل نتيجة التطورات الاجتماعية و ارتفاع مستمر في تكاليف المعيشة
- 4- تغيرات اجتماعية في أنماط الحياة و السلوك الخاص بالأفراد
- 5- الاستهلاك المتزايد و الظروف المضطربة للاقتصاد العالمي و تنامي العولمة أدى الى إضافة ابعاد جديدة لمشكلة البطالة .
- 6- تفاقم مشكلة المديونية الخارجية و الاثار التي نجمت منها .
- 7- عدم كفاية عناصر الإنتاج التي تكمل عنصر العمل في العملية الإنتاجية مثل الأرض و راس المال فضلا عن التنظيم .
- 8- ارتفاع معدل نمو السكان خلال السنوات الأخيرة أدى الى ظهور الكثير من الشباب الذين يبحثون عن العمل .
- 9- ندرة الايدي العاملة الماهرة والكفوءة اذ يتعذر استبدالها بيد عاملة غير كفوءة مما أدى الى ارتفاع كثافة العمل غير الماهر و سيادته في الوحدات الإنتاجية و ظهور البطالة .(الاسرج ، 2018:45)

ثالثا : أنواع البطالة و تقسيماتها : Types of Unemployment

لا يكفي تعريف البطالة على ان العاطل عن العمل هو الشخص الذي فقد عمله فقط بل تعدى مفهوم البطالة التقليدي ، ومفهومها الاقتصادي الان تجاوز مستويات أوسع و اكثر شمولية بحيث تم تصنيف أنواع عديدة من البطالة و إدخالها ضمن تعريفات البطالة ويمكن ان تصنف كالآتي: (شكر ، 2016 : 52)

(1) البطالة الاحتكاكية Frictional Unemployment : تنشأ هذه البطالة في الصناعات و المعامل و الاعمال أيضا التي تتميز بعدم انتظام العمل فيها، وتعني التوقف المؤقت عن مزاولة العمل بسبب التغيير من وظيفة الى وظيفة أخرى او التوقف المؤقت للبحث عن مهنة أخرى او بسبب الدراسة وغيرها من الأسباب .

(2) البطالة الهيكلية Structural Unemployment : وهي البطالة التي تنشأ بسبب تحول الاقتصاد من طبيعة إنتاجية معينة الى أخرى ، فانتقال المزارع من الريف الى المدينة بسبب شحة المياه و قلة الإنتاج أدى الى فقدان الكثير من المزارعين أعمالهم ، الا ان مثل هذا النوع من البطالة يمكن التغلب عليه عن طريق اكتساب المهارات الإنتاجية المطلوبة و التدريب على المستلزمات الطبيعية الإنتاجية الجديدة للاقتصاد .

(3) البطالة الفصلية او الموسمية Seasonal or Seasonal Unemployment : هي البطالة التي تحدث نتيجة تعاقب فصول السنة او نتيجة لمجيء بعض الاحداث الاجتماعية في موسم معين من السنة أي تشير الى تغير الطلب نحو وظيفة معينة بسبب تغير الموسم وهذا النوع واضح في القطاعات التي تشارك في اعمال انتاج موسمية مثل الزراعة و السياحة .

(4) البطالة الفنية او التكنولوجية Technical Unemployment : تنشأ هذه البطالة بسبب التطور و التحسين الذي ينشأ في العمل عند ظهور صناعة جديدة تؤدي الى انتشار ظاهرة البطالة كما ان هذا النوع من البطالة تزداد خطورة كلما ازدادت التحسينات على الصناعة لأنها تسبب تغيرات واسعة في العمل و الحاجة الى عمال ماهرين يستوعبون التطور الفني و التقني الحديث .

(5) البطالة الدورية Cyclical Unemployment : تنشأ هذه البطالة من تغير الطلب الكلي في الاقتصاد اذ يواجه الاقتصاد فترات من قلة الطلب الكلي مما يسبب فقدان فئة معينة من القوة العاملة لوظائفها و ينتج عن ذلك ارتفاع نسبة البطالة في الاقتصاد ، غير ان هذه النسبة تبدأ بالانخفاض عندما يبدأ الطلب الكلي بالارتفاع مجدداً.

(6) البطالة البنيوية Structural Unemployment : هي البطالة التي تنشأ نتيجة تغيرات هيكلية في الاقتصاد الكلي كتحويل الاقتصاد من زراعي الى اقتصاد صناعي الامر الذي يتطلب حصول اليد العاملة على التدريب اللازم و التأهيل لضمان حصولها على فرصة عمل في القطاع الجديد . كما ان فرص العمل الجديدة الناتجة عن تحول القطاع تحتاج الى مهارات تختلف عن مهارات القطاع قبل التحول. ويمكن ان يحدث هذا النوع من البطالة عند تحول أساليب الإنتاج من أساليب إنتاجية عادية الى أساليب أكثر تطوراً.

(7) البطالة السافرة و البطالة المقنعة Explicit unemployment and Disguised unemployment البطالة السافرة او البطالة الصريحة عبارة عن وجود افراد قادرين على العمل لكنهم لا يحصلون على وظائف اذ تعد حالة من التعطل الظاهر عن العمل و التي قد يعاني منها جزء كبير من قوة العمل المتاحة اذ تظهر في حالة مقارنة العرض و الطلب للعمل في سوق العمل فيزيد العرض على فرص العمل المتوفرة ، اما البطالة المقنعة هي ليست بطالة حقيقية و انما سوء استخدام اليد العاملة المتوفرة أي اذ تحدث في المجتمع المتخلف اقتصاديا اذ انها تمثل قوة العمل التي تشغل الوظائف المتوفرة وتعمل بجزء بسيط من طاقتها اذ انها تعني وجود عمال يتقاضون اجورهم دون المساهمة في الإنتاج الفعلي و ينتشر هذا النوع في الشركات دون وجود ضرورة لوجودهم أي يعدون عمالة فائضة عن حاجة الشركة ، و لعلاج هذه الحالة يتطلب و تحويل العمال من القطاعات التي ينتشرون بها الى قطاعات أخرى او خلق فرص عمل جديدة لهم.

(8) البطالة السلوكية Behavioral Unemployment : وهي البطالة الناجمة عن احجام ورفض القوة العاملة عن المشاركة في العملية الإنتاجية و الانخراط في وظائف معينة بسبب النظرة الاجتماعية لهذه الوظائف .

رابعا : آثار البطالة **Effects of Unemployment**

هناك اثار سلبية للبطالة و انعكاسها على الفرد ومنها : (عامر ، 2019 : 29)

1- الاثار الاقتصادية للبطالة :

تعد البطالة تبذير للموارد المالية فضلا عن انها أعباء إضافية على الاسرة و المجتمع كما انها تعمل على تعطيل لطاقة يمكن ان تسهم في الإنتاج و التنمية ، اذ توجد انعكاسات اقتصادية لمشكلة البطالة لكون الفرد العاطل بعد تعليمه و رعايته و ما تحتمله الدول من خيارين اما ان يعمل في عمل لا يتناسب معه ام يبقى عاطلا وفي كلتا الحالتين يكون هدر الاقتصاد القومي لان الدولة لم تحصل على تغذية مرتدة لما صرفته عليه، فضلا عن ان البطالة المقنعة أصبحت من سمات الدولة المتخلفة اقتصاديا و ما لهذا النوع من البطالة من مظاهر تدل على سلبيات العمل و تؤثر سلبيا على الإنتاجية مثل عدم الانضباط في العمل وقراءة المجالات اثناء العمل و هبوط معدل الإنتاج و ارتفاع معدل الغياب الى غير ذلك من المظاهر السلبية ، كما ان حجم الفقر يعد احد النتائج الناجمة عن ظاهرة البطالة و ما يتبعها من مظاهر اجتماعية و اقتصادية وسياسية ، يتبع ذلك ارتفاع في نسبة المستهلكين بالنسبة لعدد المنتجين و اختلال في معادلة الاستهلاك و الإنتاج مما يؤدي الى وجود اقتصاد مستهلك لنفسه و متوقفا عن النمو و بالتالي عجز عن ضمان مدخرات التنمية الاقتصادية كما تعد البطالة أداة محاربة تقضي على الاستثمار .

2- اثار الاجتماعية للبطالة : تؤثر البطالة في امثال الافراد للأنظمة و القوانين السلوكية في المجتمع و زيادة الفقر و الهجرة و خاصة هجرة الكفاءات من الشباب الى الخارج و تفشي الامية و الجهل و المرض بسبب عدم قدرة رب الاسرة على اعادة اسرته و قد تسبب البطالة اختلالات في مفهوم المواطنة و الارتباط بالوطن اذ يسود الفهم الخاطئ اذا لم يكن الاقتصاد قادر على اعادة الافراد و حمايتهم لماذا ينتمون اليه ؟ كما ان الفرد العاطل عن العمل يشعر بالفراغ و عدم التقدير فتتشأ لديه روح العدوانية و الإحباط و يحرم المجتمع من الاستجابة الى متطلباتها و الاستفادة من خبراته و طاقاته في البناء ، كما تعد البطالة أداة تشجع على حركة الهجرة و النزوح بحثا عن فرص عمل .

3- اثار النفسية للبطالة : تؤثر البطالة على تفكير الشباب في الهجرة الى بلد اخر بحثا وراء الرزق ، دون ان يدرسوا ما ينتظرهم من تلك الهجرة ، وامام هذا التفكير ، وظهر بعض سماسة الهجرة غير الشرعية الذين قادوا الشباب في رحلات غير مضمونة ، اذ كانت نتائجها غرق الكثير دون ان يصلوا الى غايتهم ، وتعرض بعض الشباب الى عمليات نصب و احتيال باسم الهجرة ، و تتفق معظم الدراسات الاقتصادية و الاجتماعية و النفسية التي تناولت البطالة ان أنماط البطالة و اشكالها ليست ثابتة او نهائية و انما هي متغيرة و متجددة باستمرار ، طبقا لجوانب اهتمام الباحثين و بناء على معيار التصنيف المتبع في دراسة ظاهرة البطالة ، وكذلك وفقا لمدة البطالة التي تعانيها الفئات المتعطلة . (جرار ، 2019 : 260)

وهناك اثار أخرى للبطالة تتمثل ب : (جرار، 2019: 265)

- 1- انخفاض الإنتاج و الدخل القومي و انخفاض مستوى المعيشة .
- 2- هدر الموارد الاقتصادية المتاحة
- 3- ظهور بعض المشكلات الاجتماعية كالسرقات و الجرائم
- 4- الشعور بانعدام قيمة الفرد و ما يصاحب ذلك من مشاكل نفسية
- 5- ظهور توترات سياسية في المجتمع .

خامسا: معدل البطالة Unemployment Rate:

تحدث البطالة عندما يكون الشخص مستعد و قادر على العمل لكنه لا يجد وظيفة مدفوعة الأجر ،و يمكن التعبير عن معدل البطالة عن طريق نسبة مئوية لعدد العاطلين عن العمل الى القوة العاملة في العام نفسه ، و يعد من المقاييس لرئيسة لأداء اقتصاد أي بلد ، و ان السياسة الاقتصادية الكلية لأي بلد تسعى لبقاء هذا المعدل ضمن الحدود الدنيا لمعظم الوقت قدر الإمكان ،وان معرفة عدد العاملين او العاطلين عن العمل ينطوي على اتخاذ احكام عملية مثل مقدار العمل المدفوع و الاجر الذي يحتاجه الشخص الى القيام به حتى يعد لديه وظيفة فضلا عن حساب عدد الأشخاص الذين لديهم وظائف ام لا ،اذ يعد معدل البطالة هو المؤشر الأكثر استخداما لفهم الظروف في سوق العمل . ويقصد بسوق العمل هو المصطلح الذي يستعمله الاقتصاديون عند الحديث عن عرض العمالة و الطلب عليها .

أكد الاقتصاديون ان الوصول الى المعدل الطبيعي للبطالة معناه قدرة المجتمع على تحقيق التشغيل الكامل و الأمثل لموارد الاقتصادية و خاصة الموارد البشرية منها و التوظيف الكامل و هذا البلوغ يجب ان يكون في حالة توازن بين جانبي العرض و الطلب في سوق العمل ولكن هذا المفهوم لا يعني ان البطالة يجب ان تكون صفر و لكن يختلف معدلات البطالة من فترة الى أخرى بسبب الازمات الاقتصادية مثل ارتفاع الأسعار و مستوى الدخل التي قد تؤدي الى ارتفاع نسبة البطالة . (عامر , 2015: 27)

ويتحدد حجم البطالة هنا من خلال الفرق بين حجم مجموع قوة العمل و حجم مجموع المشتغلين . اما في البلدان الصناعية عادة يحتسب معدل البطالة من خلال الفرق بين حجم العمل المعروض عند مستوى الأجور السائدة في السوق وحجم المستخدم عند ذلك المستوى خلال مدة زمنية معينة.

اما معدل البطالة فتحسب من خلال قسمة حجم البطالة على اجمالي قوة العمل مضربة في 100 :

$$\text{البطالة} = (\text{عدد العاطلين عن العمل} / (\text{حجم البطالة} \backslash \text{اجمالي القوى العاملة}) * 100$$

$$\text{او معدل البطالة} = \text{عدد الافراد العاطلين} \backslash \text{عدد الافراد القادرين على العمل} * 100$$

كما ان اجمالي القوة العاملة = عدد العاملين + عدد العاطلين

كما يمكن استخراج نسبة القوى العاملة من خلال :

نسبة القوى العاملة = القوى العاملة \ عدد السكان

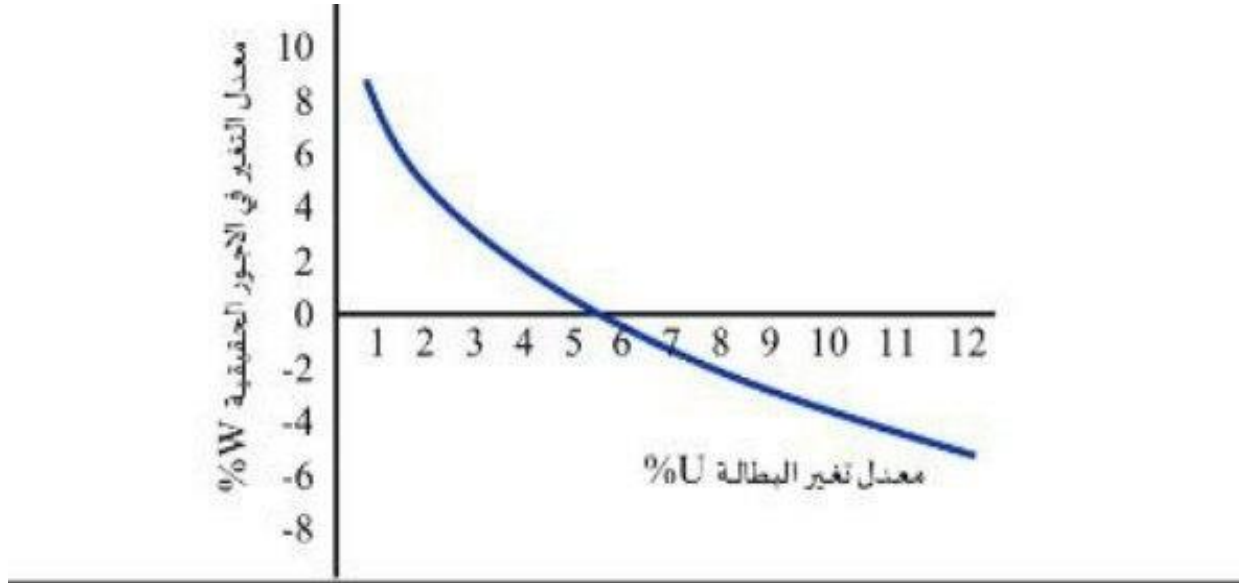
ان نتائج المعادلة السابقة و مخرجاتها تتأثر بعوامل منها :

العامل الأول : ذو علاقة بتحديد العمر الزمني المصرح به رسميا لدخول قوة العمل

العامل الثاني : تحديد فترة الانقطاع في العمل التي بموجبها يعد الفرد عاطلا عن العمل

وفي عام 1960 نشر الاقتصادي اديموند وليم فيلبس (w.phillips) والذي درس في مدرسة لندن للاقتصاد و الذي نشر بحثه في الولايات المتحدة ، اذ درس العلاقة بين معدل التغير السنوي في الأجور النقدية و النسبة المئوية لمعدل البطالة السنوي ، كما اكتشف هناك علاقة بين الأجور و الوظائف اذ وصل الى وجود علاقة عكسية بين البطالة و التضخم أي أن علاج البطالة يكون على حساب التضخم و علاج التضخم يكون على حساب البطالة . اذ اكتشف عندما يهبط معدل البطالة تتجه الأجور نحو الارتفاع بشكل اكثر حدة و العكس صحيح ، و تتلخص الفكرة انه في حالة زيادة الطلب يعني ذلك انه يجب على المؤسسات ان تزيد الإنتاج ، ويكون ذلك من خلال زيادة الطلب على عناصر الإنتاج (العمالة) و من ثم زيادة الأجور ، الامر الذي ينعكس على الأسعار بالزيادة. (علي ، 2021 : 15)

الشكل (2)



المصدر: (حسن لطيف الزبيدي ، السياسة المالية ، 2018 ، ص 30)

من الشكل أعلاه نلاحظ هناك علاقة عكسية بين معدل البطالة و معدل التغير في الأجور النقدية ففي الأوقات التي يزداد فيها معدل البطالة يكون العمال على استعداد لقبول أجور منخفضة من اجل الحصول على وظيفة بدلا من البقاء في حالة بطالة ومن ثم تتناقص معدلات الزيادة في الأجور مما يجعل تزايد قدرة العمال على المطالبة بزيادة الأجور بدرجة كبيرة .

كما يصل منحني فيليبس الى نتيجة مفادها ان الحكومات تستطيع تحديد الطرف البديل الذي يرغب فيه بين الطرفين وهما التضخم و البطالة اذ اعتقدت الحكومة ان البطالة ارتفعت بنسب عالية فيمكنها ان تخفضها عن طريق سياسة متوسعة تتمثل بالاستقطاع الضريبي و زيادة معدل الانفاق العام وخفض أسعار الفائدة ولكن على حساب إيجاد زيادة في التضخم ، اما في حالة اعتقاد الحكومة ان التضخم مرتفع اكثر من اللازم فإنها تستطيع ان ترفع الضرائب و تنخفض الانفاق العام و ترفع أسعار الفائدة و تخفض الطلب بالتالي يعمل خفض اللب على تخفيض نسبة التضخم المرتفعة و بمعنى اخر ان هناك مستوى معين من البطالة لن يهبط الا دون ان يؤدي الى ارتفاع مستوى الأسعار وهذا المعدل اطلق عليه بمعدل البطالة الطبيعي اذ عند المستوى الطبيعي يمكننا ان نقول ان لدينا عمالة كاملة و لا يزال هناك من لا يعملون لكن العمل على زيادة العمالة ام خفض البطالة لما و اكثر من المعدل الطبيعي قد يؤدي الى مشكلات اقتصادية الا وهي التضخم .

كما ان المقصود بمعدل البطالة الطبيعي و مستوى البطالة الذي يوجد حتى لو كان ينبغي له النمو أي ان معدل البطالة لا يرجع الى نقص الطلب ، اذ يعد معدل البطالة و الأنواع السابقة من البطالة (البطالة الهيكلية و التقليدية و الاحتكاكية و الموسمية) بض النظر عن البطالة الدورية .

كما توقف العمل بمنحني فيليبس لأنه في حال ارادت الحكومات وقف ارتفاع معدل البطالة باستخدام سياسة مالية توسعية سوف تؤدي الى نمو الاقتصادي اكثر ما كان عليه مما يؤدي الى رفع أسعار السلع و الخدمات في الاقتصاد ، لذلك فعلى المدى القصير سوف تهبط البطالة و يرتفع التضخم تماما كما يفترض فيليبس .

(Buckley , 2013:100)

سادساً : البطالة و الاستخدام الكامل Unemployment and Full Employment:

الاستخدام الكامل هو نقيض البطالة بالمفهوم الواسع اما بالمفهوم الضيق فهو الحالة التي لا يوجد فيها شخص عاطل عن العمل اما البطالة وخاصة البطالة المقنعة فالاستخدام الكامل لا يعني إعطاء عمل لكل عامل وانما إعطاء عمل يستغل كل جهوده المبذولة والإنتاجية . اذ تعد نسب البطالة مؤشرا مهما من مؤشرات الاستقرار الاقتصادي في أي بلد لان كل اقتصاد يعاني من بطالة عالية يفقد موارده المنتجة حيث تنشأ البطالة من عدم

توازن بين عرض العمل و الطلب عليه، هناك حالة ان جميع الافراد يعملون ومع ذلك لا يمكن ان تعد هذه الحالة هي حالة التشغيل الكامل باعتبار تستغل كل جهودهم المبذولة و خاصة الجهود الإنتاجية اذ ان يمكن اعتبار الافراد الذين لا تستغل كافة جهودهم المبذولة لا يدخلون ضمن اطار التشغيل الكامل . (طاقة ، 2021 :

(2

كما يعد التشغيل الكامل هو حالة الاقتصاد التي لا تكون فيه بطالة دورية فعند تعريف البطالة على انها الحالة التي لا يستخدم فيها المجتمع كافة قوة العمل اذ يتوفر للبطالة في هذه الحالة بعدين: (الوادي، 2007: 22)

البعد الأول : عدم الاستخدام الكامل لقوة العمل

البعد الثاني : عدم الاستخدام الأمثل لقوة العمل

ففي البعد الأول يشير هنا الى حالتي البطالة السافرة و الجزئية اذ تتمثل البطالة السافرة (استخدام اشخاص قادرين على العمل و راغبين به و يبحثون عنه و لكن لا يعملون و لا يجدون عمل) اما البطالة الجزئية (هي وجود افراد يعملون اقل من المعدل الطبيعي و المتعارف عليه في المجتمع) اما البعد الثاني فتتمثل في الاستخدام غير الكفوء للعمالة و يشير الى استخدام الفرد في العمل الذي يحقق فيه إنتاجية اقل من حد ادنى معين ويطلق على هذا النوع من البطالة بالبطالة الرأسية ، كما يقصد بالتوظيف او الاستخدام الكامل للموارد ان جميع الموارد المتاحة للمجتمع يتم استخدامها أي ليس هناك عمال راغبون في العمل و ليسوا قادرين على الحصول عليه او توفر الات و لا يتم استخدامها . (المنيف ، 2016 : 56)

سابعاً: النظريات الاقتصادية في تفسير البطالة Unemployment Theories :

تعد ظاهرة البطالة ظاهرة اجتماعية و اقتصادية خطيرة لها تأثير على المجتمع لذلك تعددت النظريات التي فسرت هذه الظاهرة من اجل القضاء عليها وعلى اثارها السلبية لذلك سوف يتم تفسير البطالة من خلال هذه النظريات وهي : (السيد ، 2020 : 321)

1- النظرية الكلاسيكية : تقوم على عدد من الافتراضات الأساسية ، و أهمها سيادة ظروف المنافسة الكاملة في كافة الأسواق و مرونة الأجور و الأسعار ، كما يؤمن الفكر الكلاسيكي بسيادة ظروف التوظيف الكامل لعناصر الإنتاج كافة ، و انصب اهتمامهم الأساسي على كيفية تحقيق التراكم الرأسمالي في الاجل الطويل بوصفه المحدد الأساسي لمستوى أداء النشاط الاقتصادي و النمو فيه . اذ ان المدرسة الكلاسيكية لا تعترف بوجود بطالة اجبارية و ان وجدت البطالة فأنها اما انه تكون بطالة اختيارية او بطالة احتكاكية تلك التي تتواجد نتيجة لانتقال العمال من وظيفة الى اخرى . و يرى الكلاسيك ان الاقتصاد القومي دائماً في حالة توازن عند مستوى التوظيف او العمالة الكاملة أي يمكن تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال التوظيف الكامل و بالتالي لا وجود للبطالة او

نقص العمالة و مع ذلك يرى الكلاسيك ان السبب الرئيسي لوجود هذا النوع من البطالة الاختيارية هو عدم مرونة الأجور التي تمنح للعاملين. (أبو السعود ، 2014 : 216)

كما تختلف اراء الاقتصاديين نحو موضوع البطالة اذ يستبعد الكلاسيك وجود مشكلة البطالة بسبب وجود قوى السوق التي تعمل بشكل تلقائي اذ تحقق الانتاج عند مستوى الاستخدام الكامل اذ يعتقد الكلاسيك ان النظام الرأسمالي هو نظام متزن ولاوجود لمشكلة البطالة في ظل هذا النظام السائد طالما هناك وضع متوازن بفضل الية الأسعار اذ يرون ان البطالة هي سوء توافق مؤقت سوف يزول بسرعة و ان ظهورها يعد امرا عارضا يعود الى ظروف مؤقتة تتمثل في جمود بعض الأسواق المالية او عدم مرونة السوق و عدم مرونة سوق العمل فضلا عن عدم توفر المهارات الكافية .

وطبقا للمنظور الكلاسيكي لهذه النظرية فأن مشكلة البطالة ترجع الى ضعف في سير أحوال سوق العمل اذ في حالة تطبيق التوظيف الكامل يجب احداث تعديل على مستويات الأجور لتحقيق التوازن في سوق العمل . اذ كل من يريد العمل في مستوى أجور جارية يجده . (Holeman , 1997 : p11)

2-النظرية النيو كلاسيكية : قام أصحاب هذه النظرية بوضع عدد من الفرضيات لتفسير ظاهرة البطالة وهي ان سوق العمل دائما يكون في حالة منافسة تامة و سريعة ويكون فيه العمل عامل متجانس تماما و يتمتع هذا السوق بحرية الدخول و الخروج الى سوق العمل و تم تحديد الأجور فيه حسب قوى السوق ، حالة وجود عرض عمل اكثر من الطلب عليه فهذا يؤدي الى انخفاض الأجور الحقيقية ، ويكون سوق العمل فيه معلومات تامة و في متناول الجميع الى جانب انخفاض التكاليف.

كما اكدت على وجود بطالة اجبارية كما يرى انصار المدرسة الكينزية اذ يرون انهم في حالة توافر الظروف مثل المنافسة الكاملة في سوق العمل و التجانس التام لعنصر العمل و حرية انتقال العمل و مرونة الأجور سوف تختفي البطالة و يتم توزيع الأنشطة الاقتصادية توزيع امثل . (أبو السعود ، 2014 : 218)

3-النظرية الكينزية : ترتب على ازمة الكساد العالمي الكبير انتشار البطالة على نطاق كبير ، اذ من غير المعقول ان يكون معدل البطالة اختيارا في حالة ارتفاعه و كيف يمكن لأعضاء المدرسة الكلاسيكية او النيو كلاسيكية ان يوفقوا بين انكارهم للبطالة الاجبارية و بين الحقيقية التي لا يمكن انكارها التي تتمثل في وجود اعداد كبيرة جدا من العاطلين يرغبون في العمل و قادرين عليه اذ ارجع كينز ذلك الى ان سوق العمل قد تتعرض لبعض التشوهات بسبب وجود النقابات العمالية ، التي أحالت دون حرية انخفاض الأجور الى مستوياتها التنافسية فوفقا لكينز لا يملك العامل سوى قوة عمله كمصدر للحصول على الدخل ، ويكون عرض العمل لا نهائي المرونة طالما كان العامل عاطلا وذلك وفقا لكينز ، ومن ثم فان مستوى التوظيف لا يتوقف على جانب

العرض بل على جانب الطلب أيضا ، و بذلك ينفي كينز مسؤولية العمال على البطالة و يلقبها على رجال الاعمال الذين يتحكمون في جانب الطلب و بالتالي يقرر ان حجم التوظيف يتحدد عن طريق الطلب الكلي الفعال.

اما كينز فقد يختلف عن الكلاسيك اذ يرى ان الطلب هو الذي يخلق العرض ولا يوجد طلب كاف في الاقتصاد فان التوازن يمكن ان يستقر عن مستوى دون التشغيل الكامل لذلك يرى ان استمرار البطالة من وجهة نظره ليس امرا عارضا . (القرشي ، 2007 : 186)

4- النظرية الماركسية : اعدت هذه النظرية ان البطالة مشكلة اجتماعية اكثر مما كونها مشكلة اقتصادية ناتجة عن النظام الرأسمالي اذ تشير هذه النظرية الى التشغيل الناقص للأيدي العاملة وان البطالة ظاهرة ملازمة للاقتصاد الرأسمالي ، اذ عد ماركس ان ارتفاع الرأسمال يؤدي الى انخفاض في نسبة التشغيل مما يدفع الرأسماليين الى الاستثمار في وسائل الإنتاج المادية مما يؤدي الى انخفاض قيمة السلع و بالتالي انخفاض قيمة الربح ، و هنا وصف ماركس العاطلين عن العمل بجيش العمال الاحتياطي اذ وجود هذا الجيش يسمح للرأسمالي بتخفيض الأجور الى اقصى حد و بالتالي ينجح في الإبقاء على ربحه . اما ماركس فكان يعتقد ان البطالة تنشأ بسبب قيام الرأسماليين بإدخال أجهزة حديثة و تقنيات الحديثة التي تسهم في توفير اليد العاملة الى حد كبير الامر الذي يدفع المزيد من اليد العاملة الى البطالة و يبقى ماركس الأجور عند مستوى الكفاف بسبب المزاحمة للحصول على فرص عمل و يرى ان الأرباح ستتناقص و البطالة تنتشر بشكل كبير ، كما يرى ماركس ان ظاهرة البطالة هي تاريخية و تزول بزوال النظام الرأسمالي و ظهرت معه و اعتبر العاطلين ضرورة وجودهم لتطوير النظام الرأسمالي . (Mussette, 1998 : 112)

بعد ان فسرنا النظريات الكلاسيكية عن البطالة لابد من التطرق الى النظريات الحديثة للبطالة خاصة بعد ارتفاع معدلات البطالة و عجز النظريات القديمة على تفسيرها اذ تم ادخال فروض جديدة اكثر قدرة على تفسير البطالة ومن اهم هذه النظريات : (عبد الوهاب ، 2005 : 49)

1- نظرية البحث عن العمل : ان اول من تطرق الى هذه النظرية و اتم صياغتها هم الاقتصاديون (Pevry Hall , Gordon , Phelps) والتي تتمثل في توفر المعلومات الكافية عن سوق العمل للعاطلين من خلال توفير المعلومات عن الوظائف الشاغرة مع ذكر مستوى الأجور السائدة اذ من الصعوبة الحصول على هذه المعلومات مما يجعل الافراد يسعون في سبيل الحصول على جزء من هذه المعلومات اذ فسر الاقتصاديون في هذه النظرية ان سبب ارتفاع معدلات البطالة الى رغبة الافراد في الحصول على وظيفة احسن من التي يعملون

بها لذلك يسعون لجمع معلومات عن فرص العمل المتوفرة المتناسبة مع المؤهلات المذكورة و المتوفرة و التي تناسب الأجور و المؤهلات المقترنة بها ، اذ اعتمدت هذه النظرية على الفرضيات الآتية :

- أ- معرفة الباحث عن العمل بالتوزيع الاحتمالي و بالأجور المختلفة .
- ب- يتوقع الباحث عن العمل ان الأجور سوف تكون اعلى كلما بحث اكثر عن فرصة عمل .
- ج- ان التفرغ للبحث عن عمل يعطي افضلية للعاطلين عن العمل مقارنة بالسكان العاملين لانهم يملكون الوقت الكافي للحصول على المعلومات و اجراء الاتصالات اذ يمكن ان تعد البطالة ضمن هذا التفسير استثمارا .

و تعرضت هذه النظريات الى انتقادات عديدة من أهمها : (عبد الوهاب , 2005: 52)

أ- اهمالها للجانب الاقتصادي للبطالة و تم التركيز على الرغبة المستمرة للأفراد في الحصول على الوظائف ذات الأجور العالية .

ب-تزداد فرصة الافراد في الحصول على عمل جديد ومناسب لهم في حالة ترك عملهم السابق نتيجة توفر الخبرة و الدراية بأحوال السوق اذ بالمقابل تنخفض فرصة الداخلين الجدد الى سوق العمل في الحصول على فرصة عمل جديدة .

ج-قام انصار هذه النظرية بتبني فكرة تزايد احتمال الحصول على فرصة عمل مع طول مدة البحث لكن الواقع التجريبي يثبت عكس ذلك .

د- لم تستطع هذه النظرية تفسير البطالة على المدى الطويل .

2- نظرية تجزئة سوق العمل : اول من تحدث عن ازدواجية سوق العمل هما الاقتصاديان , P.Doeringer M.Piore من خلال أعمالهم التي صدرت سنة 1971 و التي تناولت تحليل القوى العاملة وقد بينوا ان قوة العمل تتجزأ على حسب العرق و النوع و السن و المستوى التعليمي و ركزت على البحث في أسباب ارتفاع البطالة في نهاية الستينيات و بداية السبعينيات و على تزامن ارتفاع معدل البطالة في قطاعات عديدة و وجود قطاعات أخرى تعاني من الندرة النسبية للعمالة و تقوم هذه النظرية على فكرة وجود نوعين من الأسواق لكل منها خصائصه و وظائفه المرتبة به المتكون من سوق اولي و وسوق ثانوي اذ يمكن ان يتعرض السوق الاول الى مشكلة البطالة في فترة الركود الاقتصادي . (بن فايزة , 2009 : 28)

3- نظرية الاجر المتكافئ : تقوم هذه النظرية على أساس ان أصحاب العمل يتعمدون في دفع أجور عالية اعلى من الأجور المتوفرة في السوق حتى يتم تشجيع العمال على زيادة الإنتاج مما يمكن ان تسهم في خلق فائض

في اعمال أخرى الذي يسهم في ظهور البطالة و يتخذ ارباب العمل هذه الإجراءات حتى يتم التنسيق مع أهدافهم في تزايد المردود و تعظيم النفع حتى لو كان ذلك على حساب تزايد الأجور و ظهور البطالة .

وساهمت هذه النظرية في تفسير بعض الجوانب السلوكية لأسواق العمل و خاصة بما يتعلق بدورات العمالة بحثاً عن فرص عمل افضل و بالأجور العالية. (Gregory.N.M , 2006: 19)

4- نظرية التدفق و المخزون في سوق العمل : تشير هذه النظرية الى وجود نسبتان تحددان معدل البطالة وهي : (الخطيب و دياب ، 2013: 239)

أ- معدل مشاركة السكان في قوى العمل : والذي تعرفه بنسبة عدد المشاركين في القوى العاملة الى عدد السكان ، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدي ارتفاع هذه النسبة الى انخفاض معدل البطالة و العكس صحيح .

ب- معدل البطالة بين المؤهلين للعمل و القادرين عليه : والذي تعرفه بأنه نسبة عدد العاطلين و المتعطلين عن العمل الى عدد العاملين في القوى العاملة ، فمع بقاء العوامل الأخرى على حالها يؤدي ارتفاع هذه النسبة الى ارتفاع معدل البطالة و العكس صحيح .

لذلك فإن تغيير معدل البطالة يتحدد بتغيير احدى هاتين النسبتين او كليهما و يتوقف الأثر النهائي على محصلة جمع التغيرات الحادثة بها ، كما ان نمو معدل البطالة عبر الزمن يتوقف أيضاً على معدلات نمو احدى هاتين النسبتين او كليهما عبر الزمن .

ثامنا : التحديات التي تواجه البطالة :

ان مواجهة تحديات البطالة في مجملها على العالم يتطلب رسم استراتيجيات للتعامل و النمو في نطاق الاطار الشامل للتعديل الهيكلي الذي يتم حالياً في بعض الدول العربية وهذا من شأنه ان يطرح ثلاث قضايا مهمة هي : (العربي ، 199 : 49)

- 1- قضية بلوغ معدل للنمو يكفل تحقيق مستوى اعلى من الاستخدام
 - 2- قضية زيادة رصيد الموارد البشرية من المهارات و الكفاءات و أصحاب الشهادات
 - 3- قضية تهيئة مناخ مواتي يساعد على تطبيق السياسات المقررة و المعدة للتخفيف من ظاهرة البطالة
- كما واجهت البطالة تحديات أخرى عديدة اما داخلية او خارجية و اقتصادية والتي ظهرت في الدول غير المصدرة للنفط و التي تكون ذات كثافة سكانية عالية ومن هذه التحديات : (محمد و عبدالله ، 2018 : 38)
- الفساد و تدني مستوى الحوكمة الذي يعد الفساد قضية اقتصادية و اجتماعية و سياسية يترتب عليها فساد في الكفاءة الاقتصادية أي ينتج عنها سوء تخصيص الموارد الاقتصادية و سوء توجيه الاستثمارات

- تسارع وتيرة العولمة الاقتصادية اذ تهدف العولمة هنا الى توحيد أجزاء الاقتصاد العالمي و الغاء الحواجز التي تحول دون الحرية الكاملة لتدفق عناصره و مبادلاته و حركة عوامل الإنتاج مما أدت نتيجة تسارع العولمة الاقتصادية الى نمو التجارة العالمية و تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة .
- تحديات الاندماج بالاقتصاد العالمي اذ مع تزايد الاندفاع نحو انتهاج سياسات اقتصادية و مالية و تجارية تؤهل لاندماج الاقتصاد الرأسمالي العالمي تتزايد المشكلات الاقتصادية و الاجتماعية .

المبحث الثالث

متغيرات السياسة المالية وعلاقتها بمعدلات البطالة وفق منطق النظريات الاقتصادية

من المعروف ان السياسة المالية تستخدم للتأثير في النشاط الاقتصادي سواء كانت الدولة نامية ام متقدمة من اجل تحقيق هدف التوازن الاقتصادي العام او تخفيض نسبة البطالة اذ يختلف النشاط الاقتصادي تبعاً للتطور الاقتصادي في البلد. تتبنى البلدان السياسة المالية من خلال أدواتها لتحقيق الاستقرار الاقتصادي والعراق لا يشذ عن هذه القاعدة الأمر الذي احتلت فيه السياسة المالية مكانة مهمة من حيث كونها أسلوباً يؤثر في مؤشرات الاستقرار الاقتصادي .

وبالنسبة للاقتصاد العراقي أصبح محط اهتمام كل أصحاب القرار والشأن الاقتصادي والدراسات التنموية بسبب الظروف المختلفة التي مر بها إذ عانى من اختلالات هيكلية وبنوية وخاصة بعد عام 1991 و عام 2003 وما تلاه من احداث أدت إلى تراجع الأداء الاقتصادي بشكل عام وتزايد عجز الموازنة وارتفاع معدلات البطالة والتضخم مما أدى إلى التوجه نحو سياسة أكثر فاعلية وتستطيع التأثير على معظم المتغيرات فضلاً عن تحقيق التناسق بينها وبين السياسات الأخرى للوصول إلى الحل الأمثل للتأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي. وعليه فإن السياسة المالية ومن خلال أدواتها تشكل منظومة للاستقرار الاقتصادي وهذا يمثل دعماً لفعل هذه السياسة وتعزيز قوة الاقتصاد الوطني العراقي في إطار تحديات كبيرة وعلى رأسها البطالة الناتجة عن الاختلال الهيكلي لهذا الاقتصاد.

وتعد ظاهرة تزايد النفقات والإيرادات العامة و الدين العام ظاهرة عامة في معظم البلدان سواء كانت متقدمة ام نامية ، فاذا توقفت او تراجعت هذه الزيادة لسبب او لآخر فأنها لا تلبث ان ترتفع مرة أخرى بمجرد زوال ذلك السبب ، وقد تلاحقت سرعة هذه الزيادة منذ الحرب العالمية الأولى مما ترتب عليها اثار ليس فقط فيما يتصل بعلم المالية بل المجتمع كله .

● العلاقة بين السياسة المالية والبطالة :

هنالك اراء عديدة تناولت العلاقة بين السياسة المالية و المتغيرات الاقتصادية (مثل البطالة و سعر الصرف و النمو الاقتصادي و نسبة الدين و عجز الموازنة و حجم الاستثمارات) فعند الكلاسيك لم يكن هنالك بطالة ألا اذا كان اجر العامل عند حد الكفاية (و الذي يقصد به الاجر او الحد الأدنى للأجور والرواتب المناسب بحيث يكفي حاجة العامل و حاجة من يعول من افراد أسرته و يكفي أعباء معيشتة و يضمن له حياة كريمة) ، فإذا

ارتفع الأجر فوق هذا الحد فإن الطلب على العمل سوف ينخفض ويزداد عرضه بما يتسبب في تخفيض الأجر الى حد الكفاية ومن ثم اختفاء البطالة. (علي ، 2021 : 36)
وسوف نتناول علاقة متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة :

1. السياسة المالية و أنواعها و تأثيرها على البطالة :

يمكن اتباع نوعين من السياسة المالية للسيطرة على الازمات الاقتصادية الحاصلة و الوصول الى الاستقرار الاقتصادي وهذه السياسات هي سياسة مالية توسعية و سياسة مالية انكماشية : (دهشان ، 2019 : 51)

● السياسة المالية التوسعية :

السياسة التي تهدف الى زيادة حجم الانفاق الحكومي و ارتفاع معدلات الاستهلاك النهائي الكلي فضلا عن دور العمولات الخارجية و الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الوطني و زيادة الطلب الكلي الفعال و تخفيض حجم الضرائب الامر الذي يسهم في زيادة نسبة التشغيل و تخفيض معدل البطالة .

● السياسة المالية الانكماشية :

التي تهدف الى تخفيض الطلب الكلي و تقليص دور الدولة و خفض حجم العمالة و خاصة في القطاع العام و في حال اتباع هذه السياسة يتم انهاء خدمات الكثير من العاملين و التخلي عن نسبة من العمالة في القطاع الحكومي لان الهدف منها خفض النفقات العامة في الدولة و زيادة نسبة الضرائب مما يزيد الطلب على العمل و تحقيق التوظيف الكامل (هو مستوى معدل التوظيف عند عدم وجود بطالة دورية او هو المستوى الذي تكون فيه البطالة بالمستوى المقبول) . (الفتلاوي ، 2020 : 34)

2. الآراء التي تناولت علاقة السياسة المالية بالبطالة :

1- الأفكار الكينزية : ترى إن هنالك مستويات بطالة (يكون مستوى البطالة الطبيعي (4%) في حال ارتفاع معدل البطالة عن هذه المستويات تتدخل الدولة من خلال سياستها لمعالجتها خاصة في أوقات الكساد، فنتيجة للكساد العظيم (1929 - 1933) زادت مستويات البطالة مما اقترح كينز تدخل الدولة بسياساتها لتخفيض البطالة من خلال اتباع سياسات مالية توسعية لزيادة الطلب الكلي الفعال عن طريق زيادة الأنفاق الحكومي او تخفيض الضرائب سوف يُزيد التشغيل، وبالعكس عند تخفيض الأنفاق الحكومي او زيادة الضرائب في أوقات التضخم ومن ثم تقليل التضخم. وبذلك أدت السياسة المالية دورا مهما و رئيسيا في الاقتصاد والمحافظة على التوظيف الكامل من خلال السياسات المالية، ذلك بتحفيز الطلب الكلي الفعال لكي يعمل الاقتصاد بكل طاقته، لذلك فإن زيادة الأنفاق الحكومي و تخفيض الضرائب سوف تُزيد

الطلب الكلي الفعال الذي بدوره سوف يُزيد الطلب على العمل وتحقيق التوظيف الكامل، كما أن توفير امتيازات ضريبية لأصحاب المشاريع المحلية ذلك لتشجيع الإنتاج المحلي من خلال تخفيض الضرائب على الإنتاج المحلي. (Obayori, 2016 : 188)

2- أفكار النيو كلاسيك : فقد تناولوا العلاقة من منظور اخر، فزيادة الأنفاق الحكومي الحالي سوف يقابلها ارتفاع في الضرائب في الوقت الحالي والمستقبلي، والتي سوف تخفض الاستثمار وتخفض الطلب على العمل وتُزيد عرضه وبالتالي زيادة البطالة أي زيادة الأنفاق الحكومي يؤدي الى زيادة البطالة هنالك تأثير يتعلق بالتشغيل والبطالة لدى النيو كلاسيك يدعى اثر الاحلال (المقصود به التغير في الكمية التي تطلب من سلعة معينة نتيجة تغير في سعرها بالنسبة لأسعار السلع الأخرى) بين وقت العمل ووقت الفراغ فالعامل يقوم بالمفاضلة بين الوقتين فإذا كانت الضرائب منخفضة سوف يُزيد من وقت العمل كون أن تكلفة العمل تكون منخفضة، فيزيد عرض العمل، اما اذا كانت الضرائب مرتفعة فإن العامل سوف يخفض من وقت العمل ويزيد من وقت الفراغ كون ان كلفة العمل مرتفعة، وبالتالي ينخفض عرض العمل.

مع ذلك قد يكون حجم التأثير غامضاً لأن ذلك يعتمد على مرونة عرض العمل، فإذا كانت مرونة عرض العمل كبيرة نسبياً (عرض مرن) فإن زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة البطالة، اما اذا كان عرض العمل عديم المرونة فإن هذا سوف يبقي معدل التوظيف على حاله أي لا يكون هنالك تأثير، أما اذا كان عرض العمل قليل المرونة فإنه سوف يُزيد البطالة بنسبة قليلة). من ناحية أخرى فإن زيادة الأنفاق الحكومي سوف تعمل على زيادة أسعار الفائدة وبالتالي تقليص الاستثمار انخفاض مستويات التشغيل، أي زيادة البطالة، قد تكون زيادة الأنفاق الحكومي تتبعها زيادة في التوظيف الحكومي، فإذا كان الأجر الحقيقي في القطاع العام اعلى من الأجر الحقيقي في القطاع الخاص فإن هذا سوف يعمل على تخفيض عرض العمل في القطاع الخاص، مما يؤدي الى انخفاض الاستثمار وزيادة الأجور الحقيقية في القطاع الخاص مما يقلل من أرباح الشركات، وبالتالي تخفيض التشغيل والاستثمار في الوقت الحالي والمستقبلي. (Tagkalakis, 2013: 3)

كما يجب على الدولة تعيين موظفين و دفع مبالغ نقدية الى الموردين لشراء السلع و الخدمات او دفع مبالغ نقدية الى المقاولين للتعاقد مع الدولة في انجاز مشاريع تساهم في القضاء على البطالة ، كما ان اثر الانفاق العام في البطالة لا يقف عند هذا الأثر المباشر و انما له نتائج مضاعفة لان توزيع دخول جديدة على العاملين تسهم في رفع الاستهلاك (أي زيادة الدخل ترفع الاستهلاك و ترفع نسبة الطلب) لأنه يؤدي الى تشغيل يد عاملة جديدة في المشروعات المنتجة للسلع الاستهلاكية بسبب زيادة في استهلاك هذه السلع .كما ان الزيادة في السلع

الاستهلاكية يؤدي الى زيادة الطلب على السلع الرأسمالية اللازمة التي تحتاجها في الإنتاج مثل الآلات و المعدات أي ما يفتح مجال امام فرصة تشغيل اليد العاملة و الفكرة العامة من علاج البطالة هي يجب تدخل الدولة عن طريق زيادة الانفاق على المشروعات التي تحتاج الى يد عاملة لان الزيادة في هذه النفقات يؤدي الى تنشيط الإنتاج و دفع عجلة النمو الاقتصادي و تجنب البلاد من مشكلة البطالة (مراد ، 2018 : 55)

3. أثر النفقات العامة في معدل البطالة :

يمكن معرفة العلاقة بين حجم النفقات العامة و الدخل القومي الا ان هذه العلاقة تهمل جانب طبيعة النفقة العامة و مقدارها لان مقدارها يختلف باختلاف كل غرض منها بسبب اختلاف الظروف الاجتماعية و الاقتصادية في العراق (القاضي ، 2014 : 46)

كما تعد حالة النشاط الاقتصادي مهمة في تحديد حجم النفقات العامة و تأثيرها على الدخل اذ في حال عدم قدرة الدولة في التعامل مع معدلات البطالة المرتفعة و لم تكن مستعدة لمواجهةها سوف تنشأ مشكلة عدم استقرار اقتصادي فحالات النشاط الاقتصادي التي تؤثر على البطالة هي : (سلامة ، 2015 : 66)

• مرحلة الركود :

ان العرض الكلي في هذه المرحلة من السلع و الخدمات يفوق الطلب الكلي عليها فأن علاج البطالة يكون بزيادة حجم النفقات العامة لان زيادتها تؤدي الى زيادة الدخل و بالتالي يقود الى زيادة الطلب الكلي لمقابلة هذه الزيادة من السلع و الخدمات ، لكي يتمكن من عكس تأثير الركود الذي يسهم في ارتفاع مستوى البطالة فوق المستوى الطبيعي فلا بد من تجاوز النمو الاقتصادي الاتجاه لبعض الوقت و النمو الإضافي المطلوب لتصريف مجموع البطالة عن طريق جرة إضافية من الطلب على العمالة .

و الأهم من كل هذا تستطيع السياسة المالية تجاوز معدلات البطالة المرتفعة و تحقيق طفرة في النمو الاقتصادي و إعادة الناتج القومي الى الاقتصاد و القضاء على معدلات البطالة فيجب هنا تطبيق سياسة توسعية .

• مرحلة التضخم :

أي ارتفاع في الأسعار و يكون هذا الارتفاع مستمر فان العلاج يكون بتخفيض النفقات العامة و يؤدي تخفيضها الى تقليل الطلب على السلع و الخدمات لان النفقة تعد احدى مكونات الطلب الكلي الفعال أي ان البطالة ترتفع في حالة الكساد و تنخفض في حالة الازدهار ، كما ان هناك إجراءات تتبعها الحكومة لعلاج الفجوة التضخمية هي : (Paul D,2008: 77)

أ- تخفيض النفقات العامة :

أي تخفيض حجم الاستهلاك و حدوث انخفاض في كمية الطلب الكلي أي يعالج بزيادة مستوى الأسعار .

ب- زيادة معدل الضرائب :

اي يؤدي الى تخفيض دخول الافراد و انخفاض في مستوى الطلب الكلي و معالجته و زيادة الأسعار .

• مرحلة الكساد :

في حالة الكساد يجب عدم اللجوء الى التوسع في الاشغال العامة و ذلك للقضاء على حالة الكساد فالغاية من هذا المجرى وصول نسبة البطالة الى المستوى الطبيعي مع إمكانية زيادة النفقات العامة و خفض الاثار العكسية على توزيع الموارد ، و من أنواع البطالة التي تحدث في فترة الكساد هي البطالة الدورية في هذا النوع من البطالة ينخفض الناتج الإجمالي و يبقى مستوى الأسعار منخفضا. (الاسرج ، 2018 : 4)

• مرحلة الرواج :

يرى الاقتصاديون ان البطالة تنخفض في مرحلة الرواج لان الرواج يتحقق خلال فترة الحروب اذ يشتد الطلب على سلع و معدات الحرب و ينخفض الطلب على العمال و بالتالي تحدث بطالة دورية لان البطالة الدورية ناتجة عن تقلب الطلب الكلي في الاقتصاد . (الاسرج ، 2018 : 6)

• مرحلة الانكماش :

يطلق عليها اقتصاديا الحالة الانكماشية التي تنتشر فيها البطالة الدورية التي تكون احد أنواع البطالة الناتجة عن الدورة الاقتصادية المرتبطة بالتقلبات التي تظهر في الانكماش ففي هذه المرحلة و نتيجة لانخفاض الطلب على السلع يقود أصحاب الاعمال الى تخفيض انتاجهم و من ثم تسريح اعداد العاملين و انخفاض الطلب على القوى العاملة ، أي ان الانكماش يكون فيه انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بسبب تراجع الاستهلاك والاستثمار و عجز الاقتصاد عن خلق وظائف و فرص عمل جديدة و انخفاض في الإيرادات الضريبية ، كما يمكن علاج الانكماش من خلال : (Paul D,2008: 78)

أ- قيام الحكومة بزيادة النفقات العامة :

اذ يمثل الانفاق العام دخلا للأفراد و زيادته تؤدي الى زيادة الطلب الكلي أي زيادة الإنتاج و زيادة مستوى الاستخدام عن طريق خلق فرص عمل و علاج البطالة و دفع الاقتصاد الوطني و تحسن فجوة الانكماش.

ب- تخفيض الضرائب و تقديم إعفاءات ضريبية :

اذ تتحقق الزيادة في الدخل و زيادة ميل الاستثمار و زيادة في القوة الشرائية في الاقتصاد أي تحقيق المزيد من حوافز الإنتاج و زيادة فرص العمل و علاج مشكلة البطالة أي علاج الانكماش .

مرحلة الانتعاش :

هي المرحلة المعاكسة لمرحلة الانكماش اذ يكون فيها ارتفاع في الطلب على السلع و ارتفاع الطلب على العاملين و تعد البطالة الدورية اكثر أنواع البطالة ظهور في هذه المرحلة من الدورة الاقتصادية (العادلي ، 2016 : 154)

كما يجب ثبات العلاقة بين النفقة العامة و البطالة و في حال نمو الانفاق الحقيقي و الدخل مرتفعان بالقدر الكافي حتى لا ترتفع معدلات البطالة و العوامل الأخرى يجب في هذه الحالة تخفيض الطلب على العمالة مع مرور الوقت عند كل مستوى من مستويات الإنتاج و بالتالي يؤدي الى ارتفاع البطالة . وهذا يكون اتجاه معاكس للنفقات العامة و للتغلب عليه يجب ان يكون الناتج القومي مرتفعاً بما يكفي لخلق الطلب على العمالة بالشكل الذي يتناسب مع العرض المرتفع للعمالة اما في حال انخفاض النمو الى ما دون هذا المستوى المحدد فسوف ترتفع معدلات البطالة لان نمو الطلب على العمالة ليس مرتفعاً بالقدر الكافي ، كما ان هناك حقيقة أخرى هي ان البطالة في اعقاب الصدمة الاقتصادية لا يمكنها العودة الى المستوى الطبيعي تلقائياً أيا كان مستوى البطالة . (Schmid , Reissert , 1992 : 77)

يمكن الدولة استخدام النفقات العامة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي أي لتخفيف من التقلبات الاقتصادية التي تتمثل بصفة أساسية في ارتفاع مستوى البطالة الى جانب ظاهرة التضخم ، كما يمكن استخدام النفقات العامة في الحد من البطالة و خاصة البطالة الدورية عن طريق زيادة هذه النفقات العامة لان البطالة الدورية يتعرض لها الاقتصاد في فترات الكساد و تنشأ عن طريق انخفاض الطلب الكلي عن العرض الكلي . و علاجها الرئيس قيام الدولة بأنشاء مشروعات التي تسمى بمشروعات الاشغال العامة المتمثلة بالطرق و مشروعات الري و غيرها . و التي يترتب عليها زيادة في الدخول للأشخاص العاملين في هذه المشروعات . كما ان زيادة الانفاق لهذه المشروعات و الحصول على مستلزمات الإنتاج اللازمة لها مما يمثل زيادة في دخول الافراد العاملين في مجال تصنيع مستلزمات الإنتاج المختلفة اللازمة التي تحتاجها هذه المشاريع كما يترتب زيادة مستوى الدخول و زيادة مستوى الطلب الكلي و بالتالي زيادة في الدخل القومي . ومن المعروف ان زيادة الدخول يؤدي الى زيادة الاستهلاك اذ يوجه الافراد زيادة دخولهم الى الاستهلاك للحصول على السلع الاستهلاكية و يترتب عليها زيادة في الطلب على تلك السلع و زيادة في انتاجها و زيادة دخول العاملين في الصناعات الاستهلاكية فيرتفع طلبهم على تلك السلع و تحدث هكذا سلسلة من زيادة الطلب الكلي و زيادة الدخل الكلي و يترتب على تلك

الزيادة ارتفاع في الاستثمار و انشاء مشاريع جديدة استثمارية و بالتالي يزيد الطلب على اليد العاملة فتتخفض نسبة البطالة و يرتفع عدد العاملين و ينخفض عدد عاطلين عن العمل ، كما ان علاقة الدخل و الانفاق الاستهلاكي علاقة طردية كلما زاد دخل الافراد زادت النفقات الاستهلاكية . (حامد، 2017: 145)

كما ان البطالة من وجهة النظر الكينزية لا تتناقض مع التوازن الذي يجب تحقيقه في الاقتصاد على المستوى الكلي اذ يصاحب هذا التوازن وجود بطالة في عنصر العمل وقد تكون هذه البطالة مرتفعة اذ يمكن للحكومة عن طريق السياسة المالية التوسعية التي تتبعها من احتواء حالة الاستخدام غير الكامل عن طريق الدور الفعال في التأثير البالغ لمضاعفات السياسة المالية (مضاعف الانفاق) وزيادة الإنتاج و خلق فرص عمل عن طريق العلاقة العكسية بين الانفاق و البطالة فكلما زادت الحكومة من نفقاتها أدى ذلك الى خلق فرص عمل إضافية و بالتالي يقل عدد عاطلين و ينخفض معدل البطالة . (زكان و بلعباس، 2011: 5)

4. أثر عجز الموازنة في البطالة :

يمكن ان يعد عجز الموازنة الرصيد السالب للميزانية العامة للدولة و الناتج عن كون النفقات العامة تفوق الإيرادات العامة فإن أثر زيادة النفقات و نقص الإيرادات يسبب زيادة في البطالة أي ان الدولة تتخلى عن تعيين خريجين و تترك سوق العمل يتحدد وفقا لعوامل العرض و الطلب ، كما ان عجز الموازنة يضعف قدرة الدولة على إقامة المشروعات التي تستوعب هذه البطالة فتزيد بصورة اكبر ، كما ان زيادة عجز الموازنة يؤدي الى حدوث تضخم و زيادة معدلاته كما ان هناك طريقتان لتمويل العجز في الموازنة اما عن طريق الاقتراض الداخلي او الخارجي : (علي ، 2021 : 38)

1- ففي حالة التمويل الداخلي يكون عن طريق السندات او عن طريق الإصدار النقدي ، ففي حالة اصدار السندات يعد تمويلا غير تضخمي كما لا بد من توفير سعر فائدة مرتفع على السندات وسوق واسع للأوراق المالية اما في حالة الإصدار النقدي يؤدي ذلك الى حدوث ارتفاع في مستوى الأسعار و ارتفاع في معدل التضخم

2- اما في حالة التمويل الخارجي أيضا يسبب ارتفاع في مستوى التضخم لان الاقتراض الخارجي يؤدي الى دخول تيار من العملات الأجنبية دون وجود أي زيادة في السلع و الخدمات كما ان الاقتراض الخارجي يؤثر على وضع العملة المحلية سواء بالإيجاب عند الاقتراض او بالسالب عند سداد القرض مما يسهم في حدوث تذبذب في سعر صرف العملة المحلية امام الدولار أي عدم الثقة في مؤشرات الاقتصاد و انخفاض الحافز على الاستثمار و انخفاض الطلب على العملة و زيادة البطالة (علي ، 2021 : 39)

5. أثر الإيرادات العامة في معدلات البطالة:

تستطيع السياسة المالية تحقيق العدالة الاجتماعية و التي تعد احد اهداف السياسة المالية من خلال استخدام ادواتها مثل الإيرادات العامة ، فيمكن القول ان اهداف السياسة المالية لم تتبلور الا بعد ازمة الكساد الكبير فقبل الكساد الكبير لم تكن السياسة المالية كسياسة استخدام الانفاق العام و الإيراد العام بقصد احداث أثار معينة او تفادي اثار معينة في النشاط الاقتصادي القومي . فتركزت السياسة المالية بعد الأزمة على جانب الانفاق و قامت بإهمال جانب الإيرادات . (غدير، 2010: 5)

• الإيرادات النفطية وأثرها في البطالة :

تقوم البلدان المنتجة و المصدرة للنفط بتوظيف قسم مهم من الإيرادات النفطية خارج البلد بهدف تحقيق التطور الاقتصادي و توظيف العمالة في داخل البلدان المصدرة للنفط او في دولة أخرى أي يمكن لهذه الإيرادات ان تحدث تحولا هائلا في اقتصاديات الدول العربية و في مستوى التشغيل و قوة العمل و في مكافحة الفقر و في تحديث و تنويع هيكل الاقتصاد و الهيكل الدول المصدرة للنفط بشكل عام . (حامد ، 2017 : 146)

• الإيرادات غير النفطية و اثرها في البطالة :

لا تشكل الإيرادات غير النفطية سوى نسبة قليلة من مجموع الإيرادات السنوية العامة اذ تتميز الإيرادات الضريبية بضعف تأثيرها في تمويل الموازنة العامة وفي التأثير على البطالة أيضا لان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد ريعي و تثبت مساهمة الإيرادات النفطية فيه بنسب عالية مما يزيد نسبة البطالة المقنعة و غير المقنعة و يخلق مجتمعا غير منتج لا يساهم في التأثير في الإيرادات غير النفطية ، ففي حال استغلال العراق للموارد غير النفطية الطبيعية و البشرية و المالية يسهم ذلك في تفعيل مصادر الدخل غير النفطية و تنويع مكونات الناتج القومي الإجمالي و تقليل الاعتماد على النفط و إيجاد وسائل أخرى للتحوط من عجز الموازنة اكثر استقرارا . (الحياي ، 2015 : 102)

أي لكي تقوم الدولة بالانفاق العام لابد لها أولا توفر وسائل لتغطية هذا الانفاق أي تعد هذه الموارد دخولا للدولة الا وهي الإيرادات كما ان الهدف من الإيرادات و زيادة الإيرادات عن طريق فرض الضرائب او الاقتراض من القطاع المصرفي الأداة المناسبة لتغطية النفقات و القضاء على البطالة فأى اجراء تتخذه الدولة يسهم في التأثير على بيئة الاقتصاد الكلي و من ثم معدلات النمو الاقتصادي . (Bikas et al ,2014 : 201)

ففي حالة زيادة نفقات الاستثمار و التخطيط العمراني و توسع الدولة في بناء المساكن يعني ان الاقتصاد في مرحلة النمو اما في حالة زيادة الإعانات الاجتماعية و اعانات البطالة فتكون الدولة في حالة اقتصاد يعاني من الكساد أي يعني ان الإيرادات الى جانب النفقات تكشف حالة الاقتصاد اذا كان متقدما ام متخلفا . أي ان الإيرادات لها دور في حالة الاقتصاد في البلد ففي حالة الظروف السياسة للدولة اذ ما تعرضت لحالة عدم الاستقرار و

الفوضى و حدوث عمليات الشغب و تخريب فتضطر الى زيادة الانفاق في التعويضات و تقديم الإعانات الاجتماعية وفي الوقت نفسه تحاول زيادة الإيرادات لتعويض هذه الخسائر و القدرة على تغطية الانفاق ، وبعد تطوير دور الدولة من دولة حارسة الى دولة متدخلة ثم الى دولة منتجة و اتساع في وظائف الدولة و جعلها مسؤولة عن التوازن الاقتصادي و تحقيق معدل نمو مرتفع و إعادة توزيع الدخل نتج عنه زيادة في النفقات العامة و تطور في حجم الإيرادات العامة و تعدد أنواعها و اغراضها . الإيرادات التقليدية لم تعد كافية لتغطية النفقات التي لا تتوقف عن الزيادة اذ قامت الإيرادات بتوجيه الأنشطة الاقتصادية المرغوبة الى التنفيذ و زيادة الطلب على اليد العاملة و الحد من الأنشطة غير المرغوب بها و توجيه الاستثمارات لمحاربة التضخم و تحقيق إعادة توزيع الدخل القومي . (عمارة ، 2015 : 3)

كما يعتقد الكثير من الاقتصاديين ان البطالة المقنعة (وهي ممارسة توظيف عدد اكبر من العمال مما هو مطلوب لأداء وظيفة معينة أي هي الوجه الاخر لتدني الإنتاج) اي عدم إنتاجية الإيرادات الحديثة (هو الايراد الإضافي الذي تكسبه الشركة اذا باعت وحدة إضافية واحدة من المخرجات) و التي تعد متوطن بين العمل الزراعي في اقل البلدان نمو كما ان سحب وحدة العمل من الزراعة لا يقلل من الإنتاج . كما ان البطالة المقنعة التي اتخذت مصطلحا يستخدم خلال الكساد العظيم لوصف العمال في العاصمة التي اخذت وظائف رديئة نتيجة تسريحهم . (شاهين ، 2018 : 420)

6. اثر الدين العام في معدلات البطالة:

هناك اثار للدين العام على النشاط الاقتصادي اذ يؤثر على المتغيرات الاقتصادية و أهمها الادخار و الاستثمار و مستوى الأسعار . اذ يتوقف اثر الدين العام على الادخار و الاستثمار حسب نوع القروض العامة اذ لكل نوع اثرا مختلفا عن الاخر اذ تم تقسيم القروض على:

1. القروض الحقيقية أي ما تقترضه الحكومة من الوحدات الاقتصادية

2. القروض الظاهرية أي ما تقترضه الدولة من البنك المركزي .

حالة الاقتراض الحقيقي فان اثر الدين العام على الادخار و الاستثمار يعتمد على المصدر الذي تم تمويل القروض منه ، في حال خفض الافراد استهلاكهم و ازدادت مدخراتهم من اجل تمويل القروض العامة هنا الدين العام سوف يسهم في زيادة الدخل و يسرع عملية تراكم راس المال ، اذ عدت سياسة الاقتراض العام أداة مهمة من أدوات امتصاص مدخرات افراد المجتمع و تعبئتها.

اما في حالة تمويل القروض العامة من مدخرات الافراد و التي تكون في الأصل معدة للاستثمار فان الدين العام في هذه الحالة لن يؤدي الى زيادة صافية في الادخار و الاستثمار وهنا سوف يترتب على سياسة الدين

العام إعادة التوزيع لاستخدام تلك المدخرات اذ يكون الدين العام قد حول استخدام المدخرات التي كان من الممكن ان تستثمر في القطاع الخاص الى الادخار و الاستثمار العام اما في حالة الاقتراض الظاهري فسيكون الأثر زيادة في القوة الشرائية أي ان الطلب الكلي سوف يزداد في السوق . اذا جزء من عرض السلع سوف يتم شراؤه من قبل الحكومة من خلال انفاق تلك القروض ففي حالة عدم استجابة الجهاز الإنتاجي لتلك الزيادة في الطلب فسوف يترتب على ذلك القرض ضغوط تضخمية في الأسعار و بالتالي يكون لها اثار عكسية على الادخار و الاستثمار .

و يمكن القول ان الدين العام يؤثر أيضا على نماء الأسواق المالية لانه يزيد من حجم الاستثمار و زيادة الطلب على اليد العاملة و بالتالي زيادة نسبة التوظيف و تقليل معدل البطالة ..كما يمكن توضيح عبء الدين العام من مقدار ما يخسره الافراد في المجتمع من موارد اقتصادية على شكل سلع و خدمات خلال فترة حياتهم نتيجة وجود دين عام . (طاهر، 1992: 77)

كما تظهر علاقة الدين الداخلي بالاستقرار الاقتصادي من خلال قيام الدولة باتباع سياسة مالية توسعية ، و التي ينجم عنها زيادة في حجم العجز المالي الحكومي ، و أيضا يترتب على اتباع هذه السياسة تراكم في حجم الديون الحكومية (عبد اللطيف ، 2012 : 3)

فعندما تقوم الدولة بتمويل العجز تقوم بالاقتراض الداخلي و تزيد من توسعها في الاقتراض مما يؤثر سلبا على أداء النشاط الاقتصادي بشكل عام و بهذا اسهمت في انخفاض حجم السيولة المحلية و بالتالي انخفاض حجم الطلب الكلي أي خفض الانفاق الاستهلاكي ، فعند اتباع السياسة التوسعية هنا تقوم الدولة برفع حجم النشاط الاقتصادي كما يجب عليها معرفة مصادر الإيرادات العامة التي تسهم في تمويل حجم الانفاق العام و تجنب الدين العام أي تجنب الاستدانة الخارجية و الداخلية . (الدعوي ، 2017 : 27)

• تأثير مرحلة الاستدانة على البطالة :

تعد هذه المرحلة طريقة لتمويل الاستثمارات و دفع مستوى التشغيل وهي أيضا أسلوب لمعالجة مشكلة البطالة ، ففي حال عدم قدرة الدولة على دفع الديون كليا او جزئيا يسبب ذلك حدوث سنوات طويلة من الاستدانة و العجز في الميزانية العامة كما تعد البطالة احد الأسباب التي تسهم في زيادة نسبة الديون و خفض معدل الضرائب او حتى صدور قوانين جديدة فتنسحب رؤوس الأموال من البلد . (رمزي ، 2018 : 212)

كما ممكن ان تفقد الكثير من الدول وخاصة النامية السيطرة على مواردها بسبب حدوث عجز في ميزانيتها و يتم تمويل هذا العجز عن طريق الاستدانة من المؤسسات المحلية و الدول الأجنبية و الطبع النقدي مما يتسبب في التوسع النقدي غير الحكيم مما يسبب ارتفاع في معدلات التضخم . (أكبر ، 2020 : 1591)

• تأثير مرحلة التسديد على البطالة :

في حالة دفع الدولة ديونها فسوف يتدهور مستوى الاستهلاك و تنقص السلع و ترتفع الأسعار و يقل الإنتاج مما يؤدي الى تراكم نسب البطالة و تعطيل النمو الاقتصادي و زيادة عجز ميزان المدفوعات و انخفاض قيمة سعر صرف العملة ، مما يؤدي الى تفشي فشل البلدان في تخفيف عدد الفقراء و زيادة البطالة و نقص في كفاءة من هم على رأس العمل . (الراوي ، 2019 : 67)

على المدى القصير يمثل الدين العام طريقة جاهزة للدول للحصول على أموال إضافية لاجل سد العجز او سد النفقات الاستثمارية في النشاط الاقتصادي المعين اذ يعد الدين العام طريقة لتمويل الاستثمارات و المساهمة في النمو الاقتصادي عن طريق شراء سندات حكومية خارجية . (حمزة ، 2020 : 7)

كما يمثل نشاط المصارف أداة مهمة يتم بواسطتها تجميع الأموال من المدخرين و إعادة استخدامها في المشاريع التي تسهم في نماء الاقتصاد عن طريق اعطائها الى المستثمرين فيقوم المصرف بتحفيز الافراد على الادخار و حجز جزء من أموالهم أي ايراداتهم او ايداعاتهم لدى المصرف ليقوم المصرف في وقت لاحق باستثمار هذه الأموال اما القيام باستثمارها مباشرة او الاستعانة بمستثمرين يقومون بهذه المهمة . (عبد اللطيف ، 2018 : 7)
كما يمكن ان يؤثر الدين العام بنوعيه الداخلي و الخارجي في الاستقرار الاقتصادي و تحقيقه من خلال : (ساحل ، 2020 : 44)

- استقرار مستوى الأسعار عن طريق احتواء التضخم .
- تحقيق معدل عال من العمالة .
- فضلا عن تحقيق التوازن في ميزان المرفوعات و الغاية منه الوصول الى تدخل الدولة في معالجة الازمات من خلال السياسة النقدية و السياسة المالية .

الفصل الثالث

تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات

البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

المبحث الاول : تحليل واقع مؤشرات السياسة المالية و معدل البطالة في

العراق للمدة (2004-2022)

المبحث الثاني : تحليل العلاقة بين مؤشرات السياسة المالية و

البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

المبحث الثالث : قياس أثر بعض متغيرات السياسة المالية

في معدل البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

التمهيد:

تندرج هذا البحث في اطار الاقتصاد الكلي المالي الذي يمثل (الاقتصاد الذي يدرس التغيرات التي تطرأ على الناتج الاقتصادي و التضخم و أسعار الفائدة و أسعار الصرف و ميزان المدفوعات) اذ توضح الدور الذي يلعبه الانفاق العام و الإيراد العام و الدين العام في البطالة أي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال مؤشرات تتمثل بمعدل النمو و معدل البطالة.

كما ان النشاط الاقتصادي يعد من الأنشطة التي تتعرض للتقلبات الاقتصادية اذ تجلب هذه التقلبات معها أزمات من التضخم و ازمة من البطالة و التي تؤدي الى احداث المزيد من الكساد و ظهور طاقات إنتاجية معطلة لذلك اصبح من الضروري تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الذي يعد من بين الأهداف الأساسية لواضعي السياسة الاقتصادية .

لذلك يتطلب من الحكومة استعمال سياساتها الاقتصادية المختلفة ومن بين تلك السياسات تبرز السياسة المالية كسياسة معالجة للازمات الاقتصادية و الاجتماعية بسبب تنوع ادواتها التي تستطيع ان تتكيف بسهولة مع الأوضاع التي يمر بها الاقتصاد و بالتالي يكون تأثيرها حاسما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاستخدام الكامل و الدخل القومي و البطالة و تفاوت في توزيع الدخل فضلا عن الأهداف الثانوية الأخرى.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول \ تحليل مؤشرات السياسة المالية و البطالة في العراق

المبحث الثاني \ تحليل أثر مؤشرات السياسة المالية و البطالة في العراق

المبحث الثالث \ قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

المبحث الاول

تحليل مؤشرات السياسة المالية ومعدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

اولاً: تحليل اتجاه النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2022) :

يعد مؤشر النفقات العامة أحد أهم المؤشرات المستخدمة للحكم على مدى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ، وفي العراق وعلى الرغم من التحول الكبير في النظام الاقتصادي والانتقال من النظام الاشتراكي المتدخل الى الانفتاح على السوق الحر، وتبني فلسفة الحرية الاقتصادية واقتصاد السوق ، الا ان المتتبع للموازنات العراقية يلاحظ بأن نفقات الحكومة اخذت منحاً تصاعدياً وذلك بفعل ديمومة واستمرار محاولة الدولة في تحسين الظروف المعيشية للمواطنين من خلال الصرف على توفير مفردات البطاقة التموينية ، ومخصصات الرعاية الاجتماعية ، وتوفير فرص العمل للمواطنين من خلال فتح باب التعيينات في المؤسسات العامة في سلك قوات الشرطة والجيش والأجهزة الأمنية الأخرى والذي يظهر جلياً في فقرة الأجور والرواتب والتي تحظى بأكبر نسبة مساهمة من الأنفاق الجاري. و الجدول (1) يوضح مسار النفقات العامة للمدة (2004-2022) :

جدول (1)

النفقات العامة في العراق للمدة (2004-2022) (مليار دينار)

السنة	النفقات العامة	معدل النمو %
2004	32,117,490	--
2005	26,375,174	-17.9
2006	38,807,679	47.9
2007	39,031,232	0.6
2008	59,403,374	52.2
2009	52,567,024	-6.4
2010	64,351,983	26.2
2011	69,639,522	12.3
2012	90,374,782	33.5

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

13.3	106,873,026	2013
-5.8	83,556,225	2014
-37.3	70,397,514	2015
-4.7	67,067,436	2016
12.6	75,490,114	2017
7.1	80,873,187	2018
38.1	111,723,522	2019
31.9	76,082,442	2020
35.1	102,849,658	2021
-13.7	116,959,581	2022

المصدر : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022)

$$\text{معدل النمو} = \frac{\text{السنة الحالية} - \text{السنة السابقة}}{\text{السنة السابقة}} \times 100$$

من خلال الجدول (1) نلاحظ تطور النفقات العامة في العراق خلال مدة الدراسة (2004-2022) إذ بلغت النفقات العامة في عام 2004 (32,117,490) مليون دينار ، أما في 2005 انخفضت النفقات العامة لتصل إلى (26,375,174) مليون دينار اذ تعتبر ادنى نسبة نفقات وصلت اليها مؤشرات النفقات العامة خلال المدة الدراسية ، وبمعدل نمو بلغ (-17.9) ، وفي عام 2006 زادت النفقات العامة لتصل إلى (38,807,679) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (47.9) ، في عام 2007 بدأت النفقات العامة بالارتفاع بشكل ملحوظ إذ سجلت (39,031,232) مليون دينار وبمعدل نمو (0.6)، وفي عام 2008 سجلت النفقات العامة (59,403,374) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (52.2)، وفي عام 2009 انخفضت النفقات العامة لتصل إلى (52,567,024) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (-6.4) ، ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في عام 2008 ، إلا أنه لم يسلم من تأثير هذه الأزمة من خلال تراجع الطلب العالمي على النفط الخام مما أدى إلى انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض إيراداته النفطية وقابل ذلك اتباع سياسة مالية انكماشية عن طريق خفض النفقات العامة ، اما في المدة (2010-2013) نلاحظ ارتفاعاً متواصلاً للنفقات العام بسبب ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بشكل غير مسبوق وزيادة انتاج وتصدير النفط الخام وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم ازدياد النفقات العامة ، أذ ازدادت النفقات العامة في عام 2010 لتصل إلى (64,351,983) مليون دينار،

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

وبمعدل نمو بلغ (26.2)، وفي عام 2011 سجلت النفقات العامة (69,639,522) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (12.3) ، اما عام 2012 فقد بلغت النفقات العامة (90,374,782) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (33.5) ، وفي عام 2013 ارتفعت النفقات العامة لتصل الى (106,873,026) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (13.3)، ونلاحظ انخفاض النفقات العامة من 2014-2016 ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية تردي الاوضاع الامنية في البلد الذي شهد تدمير وتخريب لعدد من منشآت وخطوط نقل النفط من قبل المجاميع الارهابية مما انعكس ذلك على انخفاض تصدير النفط الخام واضطرار الحكومة في تخفيض حجم النفقات الحكومية بشقيها الاستثماري والتشغيلي ، اذ سجلت النفقات العامة عام 2014 (83,556,225) مليار دينار ، وبمعدل نمو بلغ (-5.8) ، في عام 2015 بلغت النفقات العامة (70,397,514) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (-37.3)، وفي عام 2016 واصلت النفقات العامة بالانخفاض لتصل إلى (67,067,436) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (-4.7)، ثم عاودت النفقات العامة بالارتفاع في عامي 2017-2019 نتيجة الارتفاع الحاصل النفقات العامة في شقيها الجاري والاستثماري نتيجة ارتفاع أسعار النفط ، لتصل في عام 2017 الى (75,490,114) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (12.6) ، وفي عام 2018 بلغت النفقات العامة (80,873,187) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (7.1) ، وفي عام 2019 استمرت بالزيادة لتصل الى (111,723,522) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (38.1) ، اما في عام 2020 انخفضت النفقات العامة لتصل الى (76,082,442) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (31.9) ، ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض أسعار النفط والإيرادات العامة وذلك بسبب انتشار جائحة كوفيد19 الذي اوقف النشاط الاقتصادي بين دول العالم اجمع، اما في عام 2021 ارتفعت النفقات العامة لتصل الى (102,849,658) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (35.1)، وذلك بسبب رفع الحظر عن حركة التجارة بين دول العالم ، واستمرت بالارتفاع اذا وصلت في عام 2022 الى (116,959,581) مليون دينار وبمعدل نمو منخفض بلغ (-13.7) . بسبب زيادة تخصصات الموازنة الاستثمارية التي تم توجيهها بالدرجة الأساس الى تنمية الأقاليم وانهاش الاهوار فضلا عن استراتيجية تخفيض الفقر كما سجلت الرعاية الاجتماعية والمنح والإعانات وخدمات الدين دور في نمو النفقات العامة مساهمة مطلقة فضلا عن الزيادة الحاصلة في خدمة الدين الداخلي.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2022_2004)

شكل (3)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

معدل نمو النفقات العامة في العراق خلال المدة (2022-2004)

ثانيا :تحليل اتجاه الإيرادات العامة في العراق للمدة 2022-2004 :

تعد الإيرادات العامة المورد الأساس الذي يقوم بتمويل موازنة الدولة العامة والذي من خلاله تستطيع الدولة تغطية نفقاتها العامة، وممارسة نشاطها الاقتصادي ، وتتكون الإيرادات العامة من الإيرادات النفطية وغير النفطية (الضرائب، الرسوم، الإعانات، القروض العامة.... وغيرها) ويعد العراق من البلدان الريعانية الذي تعتمد إيراداته بما يقارب 90% على الإيرادات النفطية، ويعد القطاع النفطي المصدر الرئيس لتمويل موازنة الدولة العامة، وفي حال حدوث أي أزمة عالمية بأسعار النفط يفقد العراق جزءاً كبيراً من الإيرادات العامة ، ولا يستطيع تغطية نفقاته التشغيلية التي تتمثل في الرواتب والاجور بنسبة 70% من الموازنة العامة ويمكن تحليل الإيرادات العامة خلال مدة الدراسة 2022-2004 وكما موضح في الجدول الآتي:

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق
للمدة (2004_2022)

جدول (2)

الإيرادات العامة في العراق للمدة (2004-2022)

(مليار دينار)

السنة	الإيرادات العامة	معدل النمو %
2004	32,982,739	-----
2005	40,502,890	22.8
2006	49,599,451	21.5
2007	54,599,451	10.9
2008	80,252,182	46.9
2009	55,209,353	-31.2
2010	69,521,117	25.9
2011	99,998,776	43.8
2012	119,466,403	19.5
2013	113,767,395	-4.8
2014	105,386,623	-7.4
2015	66,470,252	-36.9
2016	54,409,270	-18.1
2017	77,335,955	42.1
2018	106,569,834	37.8
2019	107,566,995	0.93
2020	63,199,689	-41.2
2021	109,081,464	72.5
2022	161,697,436	75.7

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022).

نلاحظ من الجدول (2) تطور الإيرادات العامة إذ تفاوتت خلال مدة الدراسة وازدادت بمعدلات نمو كبيرة نتيجة لزيادة الحصة التصديرية النفطية، إلا أن تفاوت أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض أدى إلى تفاوت الإيرادات العامة وعدم قدرتها على تغطية نفقات الدولة، فقد بلغت الإيرادات العامة في عام 2004

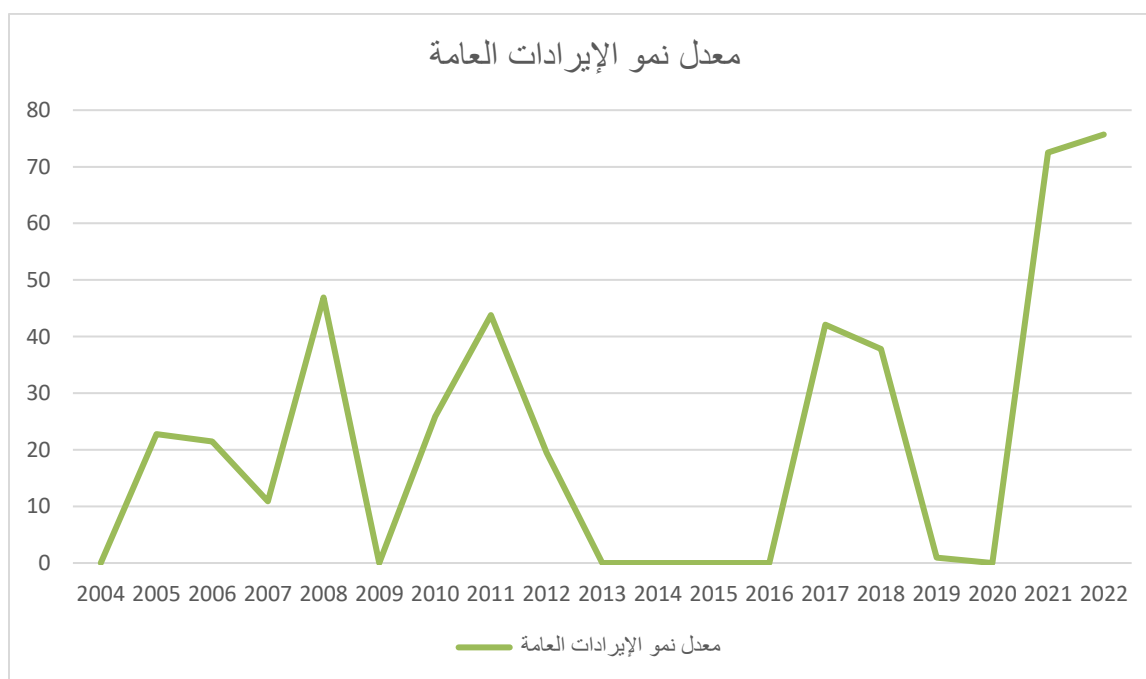
الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

(32,982,739) مليون دينار ، إن المدة (2005-2008) شهدت ارتفاعاً في الإيرادات العامة وذلك بسبب زيادة الطلب العالمي على النفط ، وكذلك الظروف السياسية وعدم الاستقرار الأمني في العراق في هذه المدة، وقامت الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية نتيجة لزيادة الإيرادات العامة، ففي عام 2005 ارتفعت الإيرادات العامة إلى (40,502,890) مليون دينار، بمعدل نمو بلغ (22.8%)، وفي عام 2006 سجلت الإيرادات العامة (49,232,349) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (21.5%)، واستمرت في الزيادة في عام 2008 فقد بلغت الإيرادات العامة ما قيمته (80,252,182) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (46.9%)، وفي عام 2009 انخفضت الإيرادات العامة إذ بلغت (55,209,353) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (31.2%-) ويرجع ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العالمية التي ظهرت في عام 2008 ، شهدت الإيرادات العامة ارتفاعاً خلال المدة (2010- 2012) نتيجة ارتفاع أسعار النفط الخام في الأسواق العالمية بشكل غير مسبوق وزيادة انتاج وتصدير النفط الخام وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة النفقات العامة إذ في عام 2010 ارتفعت الإيرادات العامة إذ بلغت (69,521,117) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (25.9%) واستمرت الإيرادات العامة في الزيادة في عام 2011 إذ بلغت (99,998,776) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (43.8%) في عام 2012 استمرت الإيرادات العامة بالزيادة إذ بلغت قيمتها (119,466,403) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (19.5%) ، في عام 2013 انخفضت الإيرادات العامة إذ بلغت (113,767,395) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (4.8%-) ، استمرت الإيرادات العامة بالانخفاض في الأعوام 2014 و 2015 و 2016 وذلك بسبب الازمة المزدوجة الحالة عام 2014 المتمثلة بدخول داعش و انخفاض أسعار النفط ، إذ بلغت الإيرادات العامة في عام 2014 (105,386,623) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (7.4%-)، أما في عام 2015 بلغت الإيرادات العامة (66,470,252) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (36%)، وفي عام 2016 بلغت الإيرادات العامة (54,409,270) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (18.1%-) أما المدة من (2017- 2019) فقد شهدت ارتفاعاً في الإيرادات العامة نتيجة زيادة الإيرادات النفطية وذلك بسبب اتفاقية أوبك إذ قامت بزيادة أسعار النفط ، فضلاً عن زيادة الطلب العالمي على النفط الخام ، ففي عام 2017 قفزت الإيرادات العامة نتيجة لزيادة أسعار النفط وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية إذ بلغت الإيرادات العامة لتصل إلى (77,335,955) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (42.1%) ، وفي عام 2018 بلغت الإيرادات العامة (106,569,834) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (37.8%)، وفي عام 2019 استمرت الإيرادات العامة بالزيادة إذ بلغت (107,566,995) مليون دينار، وبمعدل نمو بلغ (0.93%) ، أما في عام 2020 انخفضت الإيرادات العامة ، وذلك بسبب انتشار جائحة كوفيد 19 الذي أوقف النشاط الاقتصادي بين دول العالم اجمع ، إذ بلغت الإيرادات العامة

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

(63,199,689) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (41.2-%)، إذ ازدادت الإيرادات العامة لتصل إلى (109,081,464) مليون دينار وبمعدل نمو بلغ (72.5-%)، أما في عام 2022 ارتفعت الإيرادات العامة لتصل إلى (161,697,436) مليون دينار ، وبمعدل نمو بلغ (75.7-%). بسبب ارتفاع أسعار النفط .

شكل (4)



المصدر: إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات في الجدول (2)

معدل النمو للإيرادات العامة خلال مدة الدراسة 2004-2022

يوضح الشكل (2) تفاوت معدل النمو بين ارتفاع وانخفاض للإيرادات العامة , إذ سجل أعلى معدل نمو خلال مدة الدراسة عام 2022 بلغ (75.7-%) بالنسبة للإيرادات العامة وذلك بفضل استقرار الوضع السياسي والاقتصادي وارتفاع اسعار النفط عالمياً أما أدنى معدل نمو للإيرادات العامة في عام 2020 فقد بلغت ما نسبته (41.2-%) وذلك لانخفاض اسعار النفط عالمياً وعدم استقرار الوضع الامني والسياسي في دول المنطقة.

ثالثاً: تحليل اتجاه الدين العام في العراق للمدة (2004-2022) :

يعد الدين العام الداخلي الدعامه الأولى لزيادة رصيد الموازنة العامة وتغطية العجز الحاصل فيها وعمد العراق كثيراً على استخدام الدين العام الداخلي في تغطية العجز المستمر في الموازنة العامة وللعديد من السنوات. وان التوسع الكبير في النشاط الاقتصادي الذي رافقه نمو هائل في النفقات الحكومية أدى بشكل واضح لاتساع حجم العجز المالي في الموازنة لقصور الإيرادات العامة من تغطية النفقات العامة إذ أصبحت الدولة

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

تعتمد بشكل كبير على السياسة المالية بشكل عام وأدواتها المتمثلة بالإيرادات والنفقات والدين العام بشكل خاص بما يحقق التنمية الاقتصادية ، وهذا ما يدفع الحكومة الى اللجوء الى المديونية الخارجية والداخلية لسد العجز في موازنتها العامة أو لتغطية الانفاق الواسع الذي يحدث تحت ظروف معينة او طارئة في بعض الاحيان ، وان الحكومة العراقية تعتمد على الدين العام وبنسبة معينة لتغطية العجز المالي في الموازنة ، إذ يتم تمويل اغلب الدين الداخلي من البنك المركزي العراقي بوصفه يمثل السلطة النقدية في البلد ولضعف التمويل من الاسواق المالية او القطاع المصرفي في البلد والتي لاتزال تعاني الكثير من النواقص مقارنة بالأسواق المالية والقطاعات المصرفية العالمية ويمكن تحليل الدين العام خلال مدة الدراسة (2004-2022) وكما موضح في الجدول الآتي:

الجدول (3)

الدين العام في العراق للمدة 2004-2022

مليار دينار عراقي

السنة	الدين العام	معدل النمو
2004	595062	--
2005	6255577	5.57%
2006	5307007	15.1%
2007	5193704	2.13%
2008	4455568	62.3%
2009	8434048	8.08%
2010	9180806	8.85%
2011	7446859	1.88%
2012	6547518	0.12%
2013	4255548	0.35%
2014	9520018	1.23%
2015	32142801	23.7%
2016	47362252	47.3%

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

2017	47678795	0.66%
2018	41822917	-12.2%
2019	38331547	8.34%
2020	64246558	67.6%
2021	69912393	8.81%
2022	69495736	0.59%

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022) .

نلاحظ من الجدول (3) اعلاه ان الدين العام قد شهد تذبذباً خلال المدة (2004-2022) اذا سجل في عام 2004 (595062) مليون دينار ، اما في عام 2005 بلغ الدين العام الداخلي (6,255,577) وبمعدل نمو بلغ (5.57%) ، ثم انخفض الدين الداخلي في عام 2006 اذ بلغ 5307008 مليون دينار عراقي و 4455569 مليون دينار عراقي خلال عام 2008 أي معدل نمو 62.3% مقارنة بعام 2006 و ذلك بسبب تحرر العراق من العقوبات الاقتصادية و القيود التي كانت مفروضة عليه قبل عام 2003 فضلا عن زيادة الصادرات النفطية و ارتفاع أسعار النفط الخام مما أدى الى زيادة الإيرادات العامة.

اما فيما يخص الأعوام 2009 و 2010 فقد زاد الدين العام بسبب تراجع الإيرادات الحكومية بسبب انخفاض أسعار النفط نتيجة لتراجع الطلب العالمي على النفط من قبل الدول الصناعية على اثر تداعيات الازمة المالية العالمية التي حدثت في عام 2008 و التي انعكست على النشاط الاقتصادي من خلال انخفاض حجم الإيرادات اذ ازداد الدين العام الداخلي الى 8434049 مليون دينار عراقي و معدل نمو 8.08% اما خلال المدة 2011-2013 نجد ان الدين العام قد شهد انخفاضا كبيرا و بشكل مستمر اذ بلغ مجموع الدين العام 4255548 مليون دينار في عام 2013 و بمعدل تغير سالب 0.35% مقارنة بعام 2011 وذلك بسبب انخفاض الديون المترتبة بذمة الحكومة و إطفاء قيمة السندات و الحوالات الحكومية التي بحوزة البنك المركزي في نهاية عام 2012 الى جانب القروض التي منحها البنك المركزي الى الحكومة خلال هذا العام فضلا عن ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة لزيادة أسعار النفط في الأسواق العالمية و خاصة بعد عام 2003 اما خلال الأعوام 2014-2017 فقد شهد الدين العام الداخلي ارتفاعا كبيرا خلال هذه المدة اذ ارتفع الدين من 9520019 مليون دينار الى 47678795 مليون دينار خلال عام 2017 و بمعدل تغيير 0.66% اذ ان السبب الرئيسي لزيادة الدين العام الداخلي للسنوات الأخيرة يعود الى الصدمتين التي تعرض لها الاقتصاد العراقي دخول المنظمات الإرهابية و انخفاض أسعار النفط في النصف الثاني من عام 2014 و التي تتمثل بانخفاض أسعار النفط و ما

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

نتج عنها من تراجع في قيمة الأسعار و فضلا عن زيادة النفقات و خاصة النفقات العسكرية التي انفتحت لمواجهة المنظمات الارهابية التي اثقلت كاهل الموازنة العراقية أي انها تسببت بنقص واضح في السيولة و عجز في الموازنة العامة العراقية و خاصة في عام 2015 و عام 2016 اذ اضطرت الحكومة الى اللجوء الى الدين الداخلي و الخارجي من اجل معالجة الفجوة المالية و نقص السيولة التي حصلت اما في ما يخص عام 2018 فقد انخفض حجم الدين العام اذ اصبح 41822917 مليون دينار و بمعدل تغيير 12% مقارنة بعام 2017 و السبب في ذلك يعود الى تحسن الأوضاع الأمنية و الاقتصادية في العراق و ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع حجم الإيرادات الحكومية التي اسهمت في تخفيض نسبة من هذا الدين ، اما في عام 2019 فقد تراجع الدين العام ليلبلغ 38331548 مليون دينار و بمعدل نمو سنوي 8.34% و ذلك بسبب التحسن الأوضاع نتيجة انتصار العراق في حربه على المنظمات الارهابية و انخفاض الانفاق العسكري و ارتفاع الإيرادات النفطية بسبب ارتفاع أسعار النفط . اما في عام 2020 فقد سجل الدين الداخلي ارتفاعا بنسبة 67% عن العام السابق أي بمقدار 64246559 مليون دينار و يعود سبب هذا الارتفاع الى انخفاض الإيرادات العامة بسبب تدهور أسعار النفط مما دفع الحكومة الى اللجوء الى الاقتراض الداخلي لتقليص الفجوة الحاصلة بين النفقات و الإيرادات في الموازنة العامة بموجب قانون الاقتراض عام 2020 (قانون 2020 رقم (5) يتمثل بالاقتراض المحلي و الخارجي لتمويل العجز المالي لعام 2020 :

يوم 2020\6\24 تصويت البرلمان على القانون

يوم 2020\6\25 مصادقة رئيس الجمهورية على القرار

القانون يضم ثمان مواد :

المادة (1) أولا: تخويل وزير المالية بالاقتراض الداخلي و الخارجي

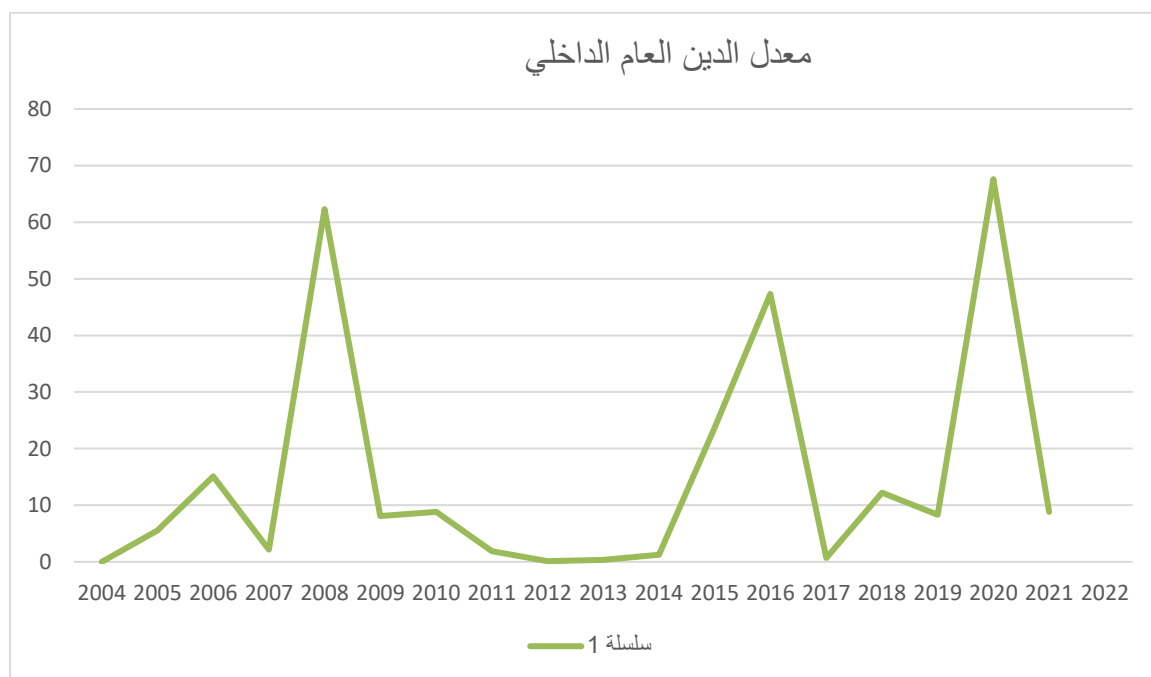
ثانيا : اقتراض (5) مليار دولار من الخارج و (15) ترليون دينار من الداخل

اما في ما يخص الأسباب الموجبة للقانون :

نظرا لتأخر ارسال الموازنة العامة الاستثمارية لعام 2020 و انتشار جائحة كورونا في العالم و تراجع أسعار النفط الخام بشكل كبير تواجه الحكومة العراقية صعوبة في تمويل الانفاق العام ومن اجل ذلك شرع هذا القانون.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2022_2004)

الشكل (5)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (3)

مؤشر الدين العام الداخلي في العراق للمدة (2022-2004)

رابعاً : تحليل مؤشر معدل البطالة في العراق للمدة (2022-2004) :

تعد البطالة من اهم معوقات تحقيق النمو الاقتصادي في العراق و من اجل تحقيق هذا النمو الاقتصادي و تحقيق الاستخدام الأمثل للقوى العاملة و القضاء على البطالة على وفق أسس حددتها السياسة التنموية في العراق أي من خلال التعرف على جانبي العرض و الطلب على قوة العمل و تحديد الحجم الذي يحتاجه الاقتصاد من الاحتياجات و ما تعكسه من اثار على الدخل القومي . اذ يجب التأثير على القدرة الاستهلاكية و الادخارية و الاستثمارية حتى يتم الوصول الى إعادة توزيع القوى العاملة على ضوء العلاقة التخطيطية بين عدد العاملين و وسائل الإنتاج المتاحة للعمل . كما يعد العراق من بين مجموعة الدول ذات الحجم المتوسط من السكان أي وجود حاجة كبيرة لليد العاملة بأصنافها و مستوياتها المختلفة و الجدول (4) يوضح معدلات البطالة بالارتفاع و الانخفاض خلال المدة (2022-2004) :

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الجدول (4)

مؤشر نسبة البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	نسبة البطالة %
2004	26.9
2005	17.5
2006	17.5
2007	11.7
2008	15.3
2009	15.1
2010	15.2
2011	12.2
2012	11.9
2013	15.1
2014	10.7
2015	14.9
2016	10.8
2017	10.9
2018	22.6
2019	12.8
2020	16.23
2021	16.17
2022	15.55

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022)

من الجدول أعلاه نلاحظ ان معدل البطالة في عام 2004 بلغ 26.9% أي ما يعادل 4 مليون عاطل من مجموع القوى العاملة البالغة 8 مليون أي النسبة تقدر ب 50% من قوة العمل و اخذت البطالة بالانخفاض في عام

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

2005 و 2006 وصولاً الى عام 2007 اذ بلغت البطالة في 11% ثم ارتفعت قليلاً عام 2008 فوصلت الى 15.3% ويعود سبب الانخفاض هذا الى التحسن النسبي في الوضع الأمني و قيام الحكومة العراقية بتوظيف الكثير من العاطلين في المؤسسات الحكومية ولا سيما في الأجهزة الأمنية أي في وزارتي الدفاع و الداخلية و استمرت البطالة بالانخفاض لتبلغ 12.2% في عام 2011 بسبب التحسن الملحوظ في النمو القطاعي كما أدى تزايد أسعار النفط العالمية في تلك الفترة و زيادة توزيع الدخل نتيجة الانفتاح على الاعمال الحكومية أدى الى انتعاش نسبي في قطاع الخدمات و الاعمال و تنامي معدلات التوظيف الحكومي ، كما عادت معدلات البطالة بالارتفاع في عام 2013 و 2012 لتبلغ 11.9% اما في عام 2015 كان ذلك بسبب تناقص معدلات النشاط الاقتصادي ، اما في عام 2018 فقد بلغت نسبة البطالة 22.6% و يعود السبب الرئيسي في ارتفاع معدل البطالة عن الأعوام السابقة الى امتلاك العراق الهرم السكاني من الشباب مما شكل عبئاً على قدرة القطاع العام في تشغيل اليد العاملة و قصور القطاع الخاص في تشغيل العدد الفائض عن حاجة القطاع العام فضلاً عن بسبب عدم توفر دعم للمشروعات الصغيرة التي تحتاج الى رأس مال بسيط و كثافة اليد العاملة الى جانب غياب الحلول و المعالجات لحل مشكلة البطالة و عدم التعاون بين الحكومات العراقية المتوالية فضلاً عن تزايد اعداد من الخريجين الداخلين الى سوق العمل .

كما سجلت البطالة ارتفاعاً في عام 2020 اذ بلغت 16% مقارنة بعام 2019 بسبب ظروف جائحة كورونا التي أوقفت و عطلت الكثير من الافراد عن العمل بسبب فرض حظر التجول و تعطيل المشاريع الاقتصادية التي كانت في طور الانشاء .حتى وصلت في عام 2022 الى الانخفاض بسبب قانون الامن الغذائي الذي ساعد على توظيف الكثير من اليد العاملة في المجالات و الاختصاصات كافة مما أدى الى انخفاض نسبة البطالة حتى وصلت الى 15.55% .

بتاريخ 2022\7\8 صوت البرلمان على قانون رقم (2) لسنة 2022 قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي و التنمية و يشمل :

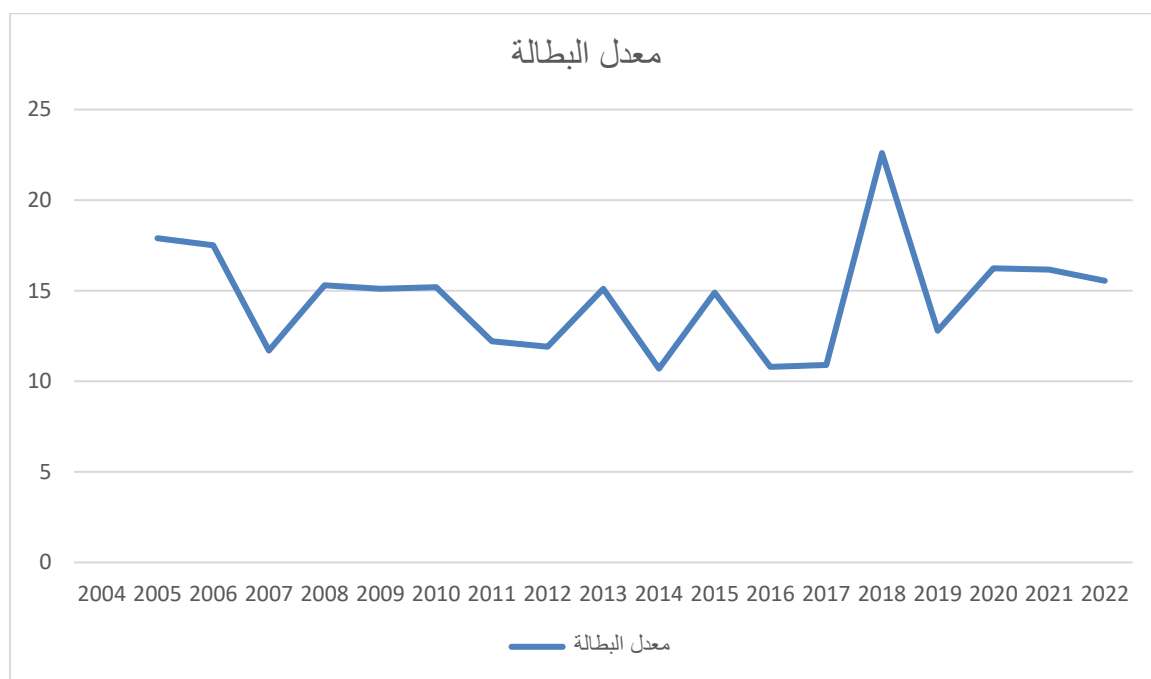
- 1- وفق هذا القانون تتولى وزارة المالية انشاء حساب يسمى (دعم الامن الغذائي و التنمية و التحوط المالي و تخفيف الفقر .
- 2- يحول خط الحساب بما لا يزيد عن 25 ترليون دينار عراقي .
- 3- يخصص مبلغ 8 ترليون دينار لأعمار و تنمية مشاريع المحافظات غير منتظمة بإقليم بحسب نسب السكان و خط الفقر .

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

فيما يخص التعيينات فإن المادة 15 من القانون تنص على (التعاقد مع حملة الشهادات البكالوريوس و الشهادات العليا لكافة الاختصاصات للعمل في دوائر الدولة و اداراتها المحلية للمحافظات بواقع (1000) متعاقد لكل محافظة و براتب قدره (300) الف دينار و لمدة ثلاث سنوات لأغراض التدريب و التطوير .

الشكل (6)

معدلات البطالة في العراق للمدة (2004-2022) :



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (4)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

المبحث الثاني

تحليل العلاقة بين المؤشرات السياسية المالية و معدلات البطالة في العراق للمدة (2004- (2022

أولاً: سمات الاقتصاد العراقي :

- يتسم الاقتصاد العراقي بسمات متعددة استمرت معه للمدد زمنية طويلة تتمثل بالاتي : (علاوي ، 2011: 7)
- 1-ان الاقتصاد العراقي هو اقتصاد احادي الجانب (اقتصاد ريعي) أي اعتماده الكلي على الإيرادات النفطية و الاكتفاء بها دون السعي الى إيجاد بدائل أخرى.
 - 2-ان ارتفاع عائدات الدولة الريعية يؤدي الى غياب السياسة المالية المناسبة ،بسبب الاعتماد الكبير على الإيرادات النفطية لتغطية متطلبات الانفاق العام .
 - 3-ان من مخاطر نمو الدين العام انه يعد مؤشرا سالباً على النشاط الاقتصادي في العراق و ذلك بسبب اتباع الحكومة سياسة ضريبية تستهدف رفع الإيرادات الضريبية لتمويل العجز مما يؤدي ارتفاع معدل سعر الفائدة ، اذ عندما يستمر العجز لسنوات يتراكم الدين الحكومي و تتعقد التفاعلات بين الموازنة العامة و السياسة النقدية.
 - 4-كما تعد البطالة من المشاكل التي يتأثر بها العراق داخليا ومنها مشكلة الفقر و تدني المستوى الثقافي و اختلال التوازن في العلاقات الاقتصادية و السياسية

ثانياً : تحليل مؤشر النفقات العامة و البطالة في العراق للمدة (2004-2022):

اتجهت أدوات السياسة المالية في العراق الى التنوع في وظائفها اذ كلما توسعت الادوار التي يأخذها الاقتصاد العراقي و الوظائف التي يقوم بها توسعت السياسة المالية في أدواتها اذ ان السياسة المالية المرنة تتضمن استجابة الاقتصاد بشكل مناسب في التعامل مع الصدمات الاقتصادية ، اذ يكمن نجاح السياسة المالية بشكل عام من حيث الوقت المسموح لرد الفعل بحدوث الموائمة و الفاعلية و خفض التكاليف ، وسوف نستعرض تحليل النفقات العامة وعلاقتها مع معدل البطالة للمدة (2004-2022):

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (5)

أنواع النفقات (التشغيلية و الاستثمارية) و البطالة في العراق

السنة	النفقات التشغيلية (مليون دينار)	معدل نمو النفقات التشغيلية %	النفقات الاستثمارية (مليون دينار)	معدل نمو النفقات الاستثمارية %	معدل نمو النفقات العامة	معدل البطالة %
2004	29102758	-----	3014733	-----	-----	26.9
2005	21803175	-22.5	4572018	28.1	-17.9	17.5
2006	27460197	45.1	6027680	59.1	47.9	17.5
2007	25822100	-8.5	7723044	48.2	0.6	11.7
2008	45522700	31.2	11880675	120.5	52.2	15.3
2009	42053620	17.4	10513405	-52.5	-6.4	15.1
2010	44879984	18.7	15553341	61.2	26.2	15.2
2011	56016523	11.4	17832112	14.7	12.3	12.2
2012	69618783	24.3	29350953	64.5	33.5	11.9
2013	83316006	3.9	40380750	37.6	13.3	15.1
2014	88542750	-2.4	35450452	-12.2	-5.8	10.7
2015	51832839	-32.5	18584675	-47.5	-37.3	14.9
2016	51173428	-1.4	15894009	-14.3	-4.7	10.8
2017	59025654	15.3	16464461	3.5	12.6	10.9
2018	67052856	13.6	13820333	-16.1	7.1	22.6
2019	87300933	30.1	24422590	76.5	38.1	12.8
2020	72873500	3.6	3208900	0.86	31.9	16.23
2021	90560000	24.1	13322700	3.15	35.1	16.17
2022	2394800	97.2	21690000	62.8	-13.7	15.22

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004-2022)

يلاحظ في الجدول (5) عام 2005 انخفاض في النفقات التشغيلية و ارتفاعها في عام 2006 على عكس النفقات الاستثمارية التي ارتفعت في عام 2006 الامر الذي اسهم في تخفيض معدل البطالة للعاملين وذلك بسبب التوسع الكبير في النفقات التشغيلية في عام 2004 لغاية عام 2019 والتوسع الذي حصل في الوظائف الحكومية و زيادة اعداد الموظفين و المستخدمين اذ تتجلى قوة الطلب الاستهلاكي المتزايد و المتولد و فترة تعويضات الموظفين التي تتمثل بالرواتب والأجور والمخصصات والمكافآت التقاعدية للحد من البطالة في ظل غياب

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

السياسات الاقتصادية الداعمة لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية و إيجاد الوظائف و فرص العمل خارج نطاق القطاع الحكومي ، اما خلال المدة (2007-2010) يلاحظ ان النفقات التشغيلية ارتفعت بنسبة 30% بسبب الزيادة في رواتب و أجور الموظفين و المتقاعدين ، اذ أصبحت فقرة الرواتب و الأجور تشكل نسبة كبيرة من اجمالي النفقات العامة للدولة تحت الضغوط التي واجهتها الدولة لزيادة التبعينات و الحد من معدلات البطالة في السنوات الخمسة الأخيرة من الدراسة وفي ظل غياب السياسات الاقتصادية الداعمة لتفعيل دور القطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية و إيجاد الوظائف و فرص العمل خارج نطاق القطاع الحكومي ، مما جعل مؤسسات و دوائر الدولة من وجهة نظر افراد المجتمع المكان الأكثر ضمانا لفرص العمل و الحصول على الدخول من عوائد الربح النفطي بعيدا عن المعايير الاقتصادية و متطلبات الاحتياجات الحقيقية للتوظيف ، الامر الذي اسهم في زيادة حالة الضعف في الأداء و الإنتاج في الجهاز الإنتاجي و الحكومي في ظل تفاقم الاتساع في الانفاق التشغيلي الحكومي في عام 2008. كما ان تعاظم النفقات التشغيلية و هيمنتها على اجمالي النفقات العامة أدى الى ضعف و تهميش دور النفقات الاستثمارية وخاصة في عام 2006 و عام 2007 اذ كان دور الدولة الاقتصادي ضمن شركاتها الصناعية العامة التي أصبحت تشكل عبئا اخر على النفقات التشغيلية من خلال دفع رواتب و الأجور للعاملين في العديد من هذه الشركات بدلا من ان تكون مصدر لتعزيز الإيرادات العامة للدولة في ظل تخفيض النفقات التشغيلية في عام 2007 المخصصة للقطاع الصناعي و غياب اليات الشراكة الفاعلة بين الدولة و القطاع الخاص للنهوض بواقع القطاعات الإنتاجية. اما في عام 2011 فقد ارتفعت النفقات التشغيلية و النفقات الاستثمارية بمعد نمو 11.4 % و 14.7% مما اسهم الارتفاع في زيادة معدل البطالة بنسب قليلة . اما في المدة (2012 - 2015) فسببت انخفاض في النفقات التشغيلية و الاستثمارية و ارتفاع في معدل البطالة اذ وصلت البطالة الى 14.9 % .

كما انخفضت النفقات العامة بصورة عامة و خاصة النفقات الجارية خلال الأعوام 2016 – 2017 مقارنة بتخصيص النفقات الاستثمارية على الرغم تعرض البلد الى عمليات إرهابية و تدمير البنى التحتية و الاقتصادية فضلا عن توقف المشاريع التنموية في البلد خلال هذه السنوات مما كان يفترض على الحكومة رفع التخصيصات الاستثمارية بالنسبة الى النفقات الجارية و العسكرية .

وفي عام 2018 انخفضت النفقات الاستثمارية مقابل زيادة النفقات التشغيلية من اجمالي النفقات العامة ويعود السبب الى تخلص الاقتصاد العراقي من المنظمات الإرهابية و زيادة الانفاق على الخدمات و الاستثمار الامر الذي اسهم في ارتفاع معدل البطالة و اعتباره مشكلة لا بد التخلص منها . اما في عام 2019 فقد استمرت النفقات الاستثمارية بالارتفاع تزامنا مع ارتفاع الإيرادات النفطية نظرا لارتفاع أسعار النفط او كميات انتاج و تصدير

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

النفط او كلاهما معا . كما اصبحت مخرجات و حصيلة المنجزات المتحققة من الانفاق الحكومي تتركز بشكل أساسي في تلبية متطلبات الرواتب و الأجور و العاملين لدى الدولة و رواتب المتقاعدين و الرعاية الاجتماعية ، كما ان استنادا للتقديرات الأولية لموازنة 2020 التي استندت على أسعار النفط و كمية الصادرات النفطية و كميات التصدير التي تم وضعها قبل نشوب الازمة الناجمة عن فايروس كورونا . اذ وجدت الازمة الناتجة عن تداعيات كورونا أوضاعا جديدة انعكست على الاقتصاد العالمي في عام 2020 و من ثم فإن الموازنة العراقية التي تعتمد بشكل أساسي على الإيرادات النفطية سوف تتأثر بشكل كبير بالركود الاقتصادي للاقتصاد العالمي و الصدمات التي نجمت عن انخفاض أسعار النفط ، أي ازدادت فيها النفقات الاستهلاكية على حساب النفقات الاستثمارية و اذا ما انخفضت الإيرادات النفطية سيتم تخفيض النفقات الاستهلاكية أي التضحية ستكون بالنفقات الاستهلاكية. كما في عام 2021 فقد انخفض النفقات التشغيلية و ارتفاع النفقات الاستثمارية اذ يعد مؤشرا إيجابيا لأنه اسهم في تخفيض نسبة البطالة .

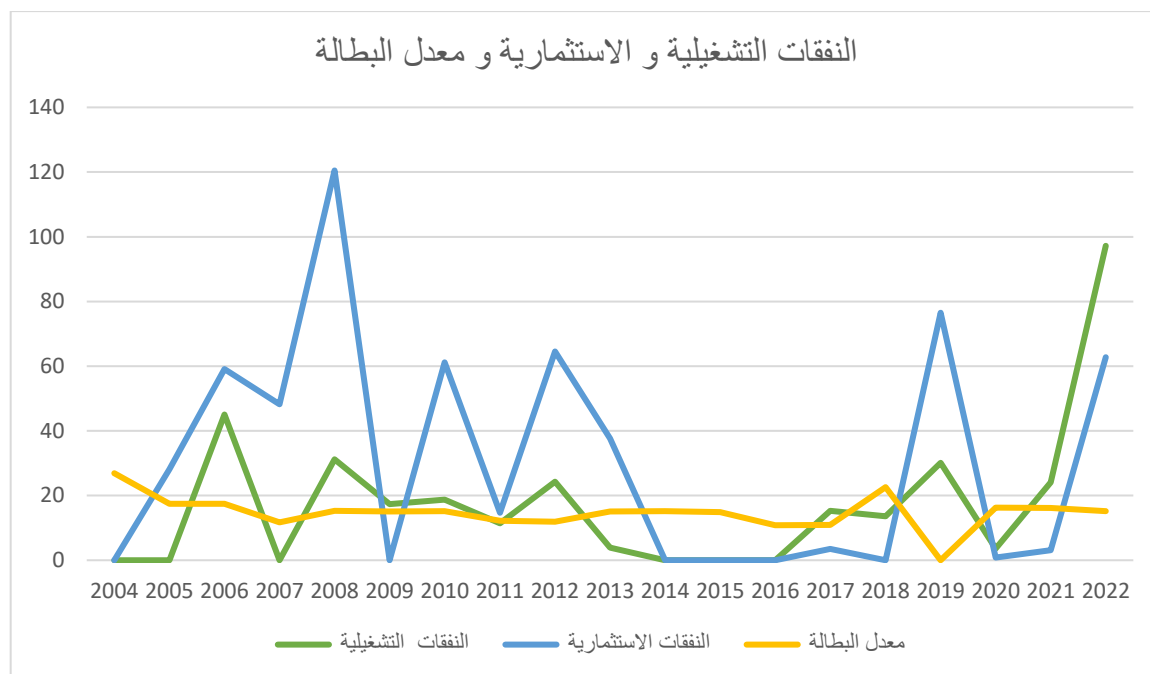
كما يلاحظ من خلال الجدول (5) ان عام 2021 شهد اعلى معدل للبطالة في العراق خلال اخر 20 سنة و التي بلغت 16.17% . و تتمثل النفقات التشغيلية كل ما تقوم به الدولة من انفاق عام يستهدف تسير ادارتها و الحصول على ما تحتاجه من سلع و خدمات و ذلك لإشباع الحاجات الجارية ، كما يمكن ان تعد المحور الأساسي في تحريك عجلة الاقتصاد العراقي و خلق الثروة و المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي الذي يؤدي بدوره الى زيادة الدخل و توفير فرص العمل و تخفيض معدل البطالة فقد تطورت النفقات بنوعها الجاري و الاستثماري خلال المدة (2004-2022) اذ ان النفقات العامة بنوعها التشغيلي و الاستثماري و البطالة ترتبطان بعلاقة عكسية الى حد ما أي يمكن السيطرة عليها و تخفيض معدل البطالة.

وفي عام 2022 شكلت النفقات الاستثمارية نسبة 10% فقط على عكس النفقات التشغيلية التي بلغت 90% من اجمالي النفقات العامة و انخفاض النفقات التشغيلية الامر الذي اسهم في تخفيض نسبة البطالة بسبب قرار مجلس الخدمة بتوظيف عدد كبير من اليد العاملة و الخريجين و أصحاب الشهادات . و الشكل (5) يوضح تطور النفقات الاستثمارية و التشغيلية و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022) :

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الشكل (7)

مؤشر النفقات التشغيلية ومؤشر النفقات الاستثمارية و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

نستنتج مما سبق بأن دورة الموازنة العامة في العراق تتبع الدورة الاقتصادية وما ينتج عنها من تقلبات لهذا فإن الانفاق الحكومي في العراق يتميز بحساسية شديدة تجاه تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية و ذلك بسبب كون الاقتصاد العراقي اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد اعتمادا رئيسيا في ايراداته على الإيرادات النفطية و عليه فإن الاقتصادات الريعية تعتمد على الموارد الخارجية التي تتصف بالانكشاف الكبير نحو العالم الخارجي ومن ثم فإن اقتصادها يتصف بحساسية شديدة لهذه الموارد ، اذ ينتعش الاقتصاد عندما تتدفق هذه الموارد و ينكمش بانحسار هذه الموارد و بالتالي ينعكس على النمو الاقتصادي و نسبة البطالة في العراق.

ثالثا : تحليل مؤشر الإيرادات العامة و البطالة في العراق للمدة (2004-2022) :

تمثل الإيرادات العامة مصدرا مهما لمعالجة خطر العجز في الموازنة العامة من جهة و سببا في اتساع دور الدولة في مجالات الحياة كافة و تغطية نفقاتها المتزايدة من جهة أخرى ، وأثبتت الظروف التي مر بها الاقتصاد العراقي ضرورة تعدد مصادر الإيرادات لسببين : أولهما لضمان مرونة إيراداتها و الثاني للاحتفاظ بالقدرة على زيادتها بسهولة كلما دعت الحاجة وسوف نستعرض تحليل الإيرادات العامة و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022):

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الجدول (6)

الإيرادات العامة ومعدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

السنة	الإيرادات العامة (مليون دينار)	معدل نمو الإيرادات العامة	معدل البطالة
2004	32982739	-----	26.9
2005	40502890	22.8	17.5
2006	49232349	21.5	17.5
2007	54599451	10.9	11.7
2008	80252182	46.9	15.3
2009	55209353	-31.2	15.1
2010	69521117	25.9	15.2
2011	99998776	43.8	12.2
2012	119466403	19.5	11.9
2013	113767395	-4.8	15.1
2014	105386623	-7.4	10.7
2015	66470252	-36.9	14.9
2016	54409270	-18.1	10.8
2017	77335955	42.1	10.9
2018	106569834	37.8	22.6
2019	107566995	0.93	12.8
2020	63199689	-41.2	16.23
2021	109081464	72.5	16.17
2022	161697436	75.7	15.55

المصدر: النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2004 – 2022)

يلاحظ من الجدول (6) مساهمة الإيرادات في خفض معدل البطالة ، كما توضح علاقة البطالة بالإيرادات هناك قوى عاملة غير مستغلة في الإنتاج مما يؤدي الى خفض المعروض السلعي و اللجوء الى الاستيراد مما يؤدي الى عجز في الموازنة التي تؤدي الى ارتفاع معدل البطالة عن طريق تخلي الدولة عن تعيين الخريجين و ترك سوق العمل يتحدد طبقا للعرض و الطلب بجانب عجز الموازنة والذي يضعف بدوره من قدرة الدولة على إقامة المشروعات التي تستوعب هذه البطالة فتزيد بصورة اكبر كما ان عجز الموازنة يسهم في رفع معدلات

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

التضخم. خلال المدة (2004-2008) نلاحظ ارتفاع في الإيرادات العامة وقد اسهم هذا الارتفاع في خفض معدل البطالة بسبب زيادة الإيرادات النفطية و زيادة نسبة توظيف اليد العاملة .

اما في عام 2009 شهد انخفاض في الإيرادات العامة بمعدل 31.2% و انخفاض في معدل البطالة و عاودت الإيرادات العامة بالارتفاع خلال المدة 2010 – 2021 و انخفاض في معدل البطالة .

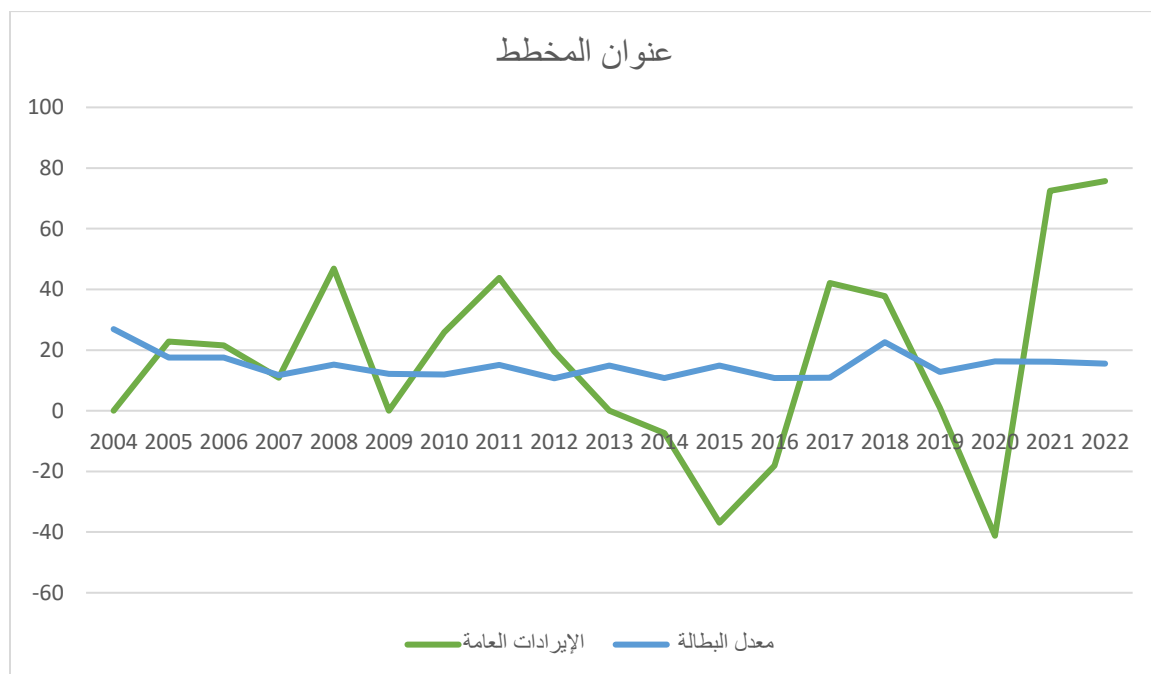
شهدت المدة بين 2013 و 2016 انخفاض أسعار النفط وإيراداته من جانب و الإرهاب من جانب اخر الذي تسبب في انخفاض مساحة قليلة في عام 2014 مما دفع الحكومة الى تخفيض الأموال الموجهة نحو الاستثمار و توجيهها نحو الأولويات المستجدة لتحقيق الامن و الاستقرار من جانب اخر ،في عام 2017 ارتفعت الإيرادات العامة بسبب ارتفاع أسعار النفط و تحرير المناطق التي تعرضت لسيطرة الارهابية مما يعني تخفيض الانفاق على الجانب الأمني و التوجيه نحو الجانب الاستثماري ،وفي عام 2020 اعتمدت الإيرادات العامة على نسبة 90% من الإيرادات النفطية التي تتصف بحد ذاتها بالتذبذب بحكم ارتباط أسعار النفط بالسوق الدولية و ضعف النظام الضريبي و لم تسهم الإيرادات الضريبية في اجمالي الإيرادات العامة كذلك ضعف أرباح القطاع العام في تغذية الموازنة فضلا عن ضعف الإيرادات الأخرى ،شهدت سنة 2021 انخفاضا في أسعار النفط أي انخفاض في الإيرادات النفطية بعد جائحة كورونا مما شكل ازمة مالية بلغت حدا لم تستطع خلالها الإيرادات النفطية من تمويل المستحقات من الرواتب و الأجور، كما عانت الموازنة من أنواع من الاختلال اذ احتلت تعويضات الموظفين المتمثلة بالرواتب و الأجور و التي تشكل جزءا من النفقات الجارية بنسبة 41% من قيمة الناتج المحلي الإجمالي .

كما يلاحظ في عام 2022 ارتفاع الإيرادات النفطية نتيجة ارتفاع أسعار النفط نحو 5% مقارنة بأسعار النفط للعام السابق 2021 و ارتفاع الصادرات النفطية بسبب تحرير الحصص الإنتاجية من اتفاقية أوبك ، كما يلاحظ ضعف الإيرادات غير النفطية للعام نفسه اذ أصبحت تشكل 4% من اجمالي الإيرادات المتحققة خلال هذه المدة وهي نسبة متدنية جدا لا يمكن استخدامها لمواجهة صدمات أسعار النفط وهو ما يؤثر ضعف الجهود الحكومية في تنويع الإيرادات العامة و استمرار الاعتماد على النفط في تمويل الموازنة لما يقارب 96% من اجمالي الإيرادات العامة حتى النصف الأول لعام 2022 . ومما تجدر الإشارة اليه ان الإيرادات العامة بوصفها عوائد مالية تحصل عليها الحكومة العراقية او احدى هيئاتها سواء كانت إيرادات سيادية او غير سيادية من مصادر مختلفة تخصص لتمويل النفقات العامة اذ يتكون هيكلها في العراق من الإيرادات النفطية و الإيرادات الأخرى و الإيرادات الضريبية وفيما يأتي مؤشر للإيرادات العامة و معدل البطالة للمدة (2004-2022) :

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الشكل (8)

مؤشر الإيرادات العامة و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)



المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (6)

رابعاً : تحليل مؤشرات الدين العام و البطالة في العراق للمدة (2004-2022) :

يعد الدين العام احد الأمور المهمة لبيان مدى قدرة الدولة على تمويل أعباء الموازنة العامة و يستخدم الدين العام لتحقيق الأهداف الاجتماعية و الاقتصادية ، و وقد عد الدين العام في العراق كل الديون الواجب على الحكومة دفعها و دفع فوائدها و أصولها من المقرض الى المقرض عند تاريخ استحقاق معين كما يعد مصدر من المصادر الأساسية للإيرادات طبقاً للفكر الاقتصادي الحديث ولكن يجب ان يستخدم بحذر شديد وذلك لأثارها العامة و ثقل عبئه على الاقتصاد القومي اذ يعد أداة لتوجيه الاقتصاد، وتكون للديون العامة سواء كانت توسعية او انكماشية او تضخمية حسب طبيعتها ودورها في رفع مستوى الدخل القومي و دورها في التنظيم الفني للدين العام من حيث الحجم و المدة و كيفية استهلاكه . و الجدول (7) يوضح مسار الدين العام الداخلي و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022) :

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق
للمدة (2004_2022)

الجدول (7)

الدين العام و معدل البطالة في العراق

السنة	الدين العام الداخلي (مليون دينار)	معدل نمو الدين العام	معدل البطالة %
2004	595062	-----	26.9
2005	6255577	5.57	17.5
2006	5307007	-15.1	17.5
2007	5193704	-2.13	11.7
2008	4455568	-14.22	15.3
2009	8434048	89.33	15.1
2010	9180806	8.85	15.2
2011	7446859	-18.88	12.2
2012	6547518	-12.07	11.9
2013	4255548	-28.86	15.1
2014	9520018	104.16	10.7
2015	32142801	238	14.9
2016	47362252	47.3	10.8
2017	47678795	0.6	10.9
2018	41822917	-12.2	22.6
2019	38331547	%8.34	12.8
2020	64246558	67.6	16.23
2021	69912393	8.81	16.17
2022	69495736	0.59	15.55

المصدر : النشرات الإحصائية للبنك المركزي العراقي للمدة (2002 - 2004)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

يلاحظ من الجدول (8) ان التمويل العام الداخلي كان منخفضا خلال مدة الدراسة (2004-2009) اذ انخفض الدين العام الداخلي خلال هذه المدة و نتيجة زيادة الانفاق العام ولا سيما النفقات الجارية المتمثلة برواتب الموظفين و أجور العاملين فضلا عن الانفاق العسكري و الى جانب التقلبات الحاصلة في الإيرادات العامة و خاصة في أسعار النفط أدت الى ارتفاع نسب الدين العام الداخلي .وان اول تراجع لمعدل البطالة كان في عام 2005 عندما قامت الدولة بتشكيل وحدات من الجيش و الشرطة اذ استوعبت عددا كبيرا من العاطلين عن العمل و زادت نسبة التشغيل في عام 2006 لذا نجد ان معدل البطالة انخفض في عام 2007 الى 11.7 % ، ومنذ عام 2008 و لغاية الأعوام التي تلتها عجزت الدولة على معالجة نسبة البطالة المرتفعة و لجأت الى الأسلوب التقليدي في استيعاب عدد من العاطلين عن طريق فتح باب التعيينات في الأجهزة الإدارية اذ بدأت تخصص عدد من الوظائف في الميزانية العامة للدولة .

و نلاحظ انخفاض الدين العام في عام 2010 و 2011 و يصاحبه انخفاض في معدل البطالة اما في ما يخص سنة 2013 فقد انخفضت فيها نسبة الديون و حجم التمويل العام الداخلي محققا اعلى نسبة انخفاض الى اجمالي التمويل العام الذي بلغ 28% وحتى نهاية عام 2019 بسبب تحسن أسعار النفط .و في عام 2014 فقد ارتفع الدين العام الداخلي الى 9520018 مليون دينار عراقي اذ ازدادت نسبته الى 31% في عام 2015 بسبب الأوضاع السياسية و الاقتصادية في البلد فضلا عن تدهور الوضع الأمني و زيادة الانفاق العسكري ثم استمر الدين بالزيادة لغاية عام 2016 حتى وصل الى 38331547 مليون دينار عراقي في عام 2019 مما يلاحظ انخفاض حاد في عام 2019 بسبب عودة أسعار النفط الى الاستقرار النسبي و إطفاء جزء منه فضلا عن قيام بعض المصارف بتخفيض معدل الفائدة للديون الممنوحة للدولة .

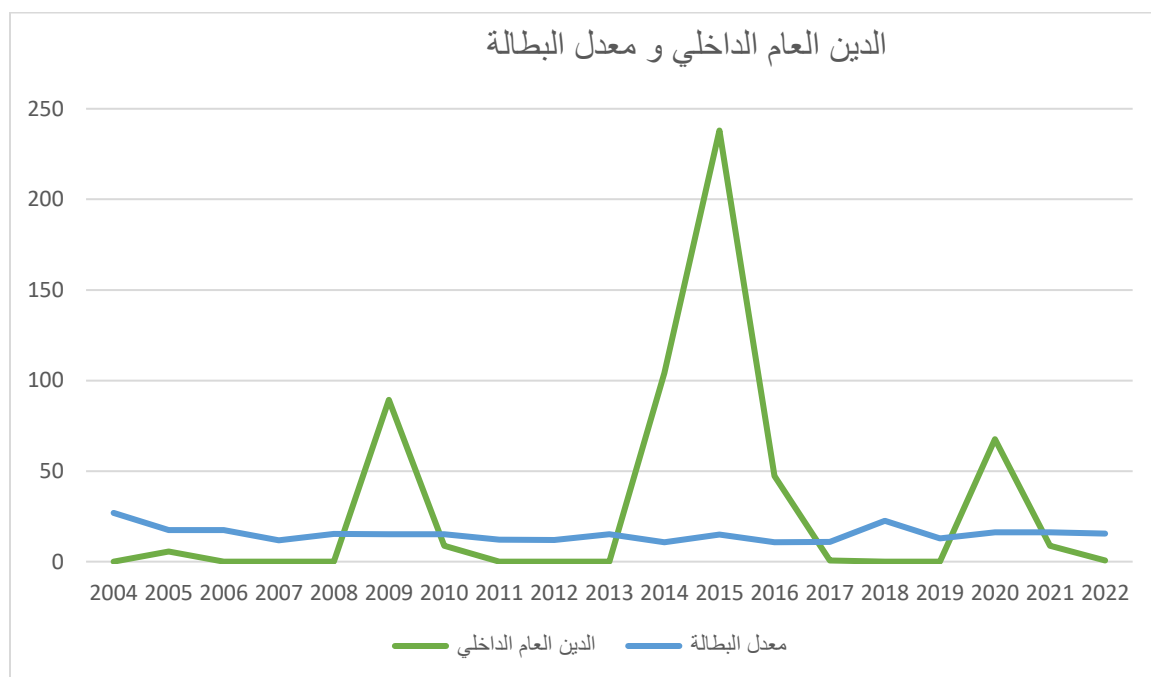
يلاحظ من الجدول (7) الخاص بالإيرادات العامة ان انخفاض الإيرادات العامة الذي تم توضيحه في جدول (6) يؤدي الى زيادة في الدين العام و انخفاض في أسعار النفط .من المعلوم ان تخفيض الدين العام يساعد على توفير موارد من داخل الميزانية للأنفاق على البنية التحتية و الصحة و التعليم ، فلا يوجد حلول سريعة او سهلة لمشكلة الدين العام الا اذا تطلب الامر تكييف موقف السياسة الاقتصادية في كل بلد وفقا لظروف الخاصة .

كما ارتفع الدين العام خلال الأعوام 2020-2022 سبب هذا الارتفاع يعود الى الزيادة الحاصلة في الالتزامات المالية للدولة بعد ازمة فايروس كورونا و انخفاض أسعار النفط الامر الذي اسهم في انخفاض معدل البطالة حتى استقر في 15.55% . و ان تسديد الديون الداخلية يتم من خلال تخصيصات للموازنة الاتحادية كل عام وحسب الوفرة المتحققة و كذلك عبر اصدار سندات حكومية و سندات خزينة ، ويتم ذلك عبر استراتيجيتين

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

تنص الأولى على تسديد الدين الداخلي بحلول عام 2025 فيما تنص الثانية على تسديد الدين الخارجي بحلول عام 2028 .

الشكل (9)



المصدر : من اعداد الباحث بالاعتماد على بيانات جدول (7)

مؤشر الدين العام الداخلي و معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

المبحث الثالث

قياس أثر بعض متغيرات السياسة المالية في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022)

يتناول هذا المبحث استخدام الطرق الإحصائية والأساليب القياسية لقياس الأثر الذي تتركه بعض متغيرات السياسة المالية وهي (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام) في معدل البطالة في العراق للمدة (2004-2022) وذلك لاختبار مدى تحقق الفرضية الرئيسة الآتية:

- يفترض البحث وجود علاقة ذات أثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام) ومعدلات البطالة في العراق وبذلك سيتم اختبار الفرضيتين الآتيتين: -

- H_0 : فرضية العدم : لا توجد علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق

- H_1 : الفرضية البديلة : توجد علاقة ذات اثر معنوي بين متغيرات السياسة المالية و معدلات البطالة في العراق

وذلك باستخدام الاختبارات والنماذج القياسية الحديثة مثل اختبارات سكون الاستقرار والتكامل المشترك ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL ونموذج تصحيح الخطأ وباستخدام برنامج Eviews13 .

أولاً: توصيف النموذج القياسي

اهم مراحل بناء النماذج القياسية هي مرحلة توصيف النموذج القياسي اذ تعمل على تمثيل العلاقات بين المتغيرات المدروسة بصيغ ومعادلات رياضية. وتحدد متغيرات النموذج وطبيعة العلاقة بينها وفقاً للمنطق النظري الاقتصادي.

**1- المتغيرات المستقلة ** وهي المتغيرات التي تحدد رتبته خارج النموذج القياسي أي بعوامل خارجية أي أنها تؤثر بالعوامل الداخلية و لا تتأثر فيها .

- الإيرادات العامة ويرمز له (PR)

- النفقات العامة ويرمز له (PE).

- الدين العام ويرمز له بالرمز (PD)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

3- المتغيرات التابعة \ وهي المتغيرات التي تحدد من داخل النموذج القياسي و التي تتأثر بالنموذج و لها تسميات مختلفة كالمتغيرات الداخلية او المتحدة.

- معدل البطالة ويرمز له بالرمز (UE)

3- المتغيرات العشوائية

- ويرمز لها بالرمز μ_i

4- صياغة النموذج

لغرض تحديد شكل العلاقة بين المتغيرات المدروسة يتوجب صياغتها على شكل معادلات رياضية. ويمكن توصيف ذلك من خلال استخدام نموذج الانحدار البسيط لكل متغير مستقل معادلة رياضية و الشكل العام لنموذج يتكون من المعادلة الآتية :

$$Y_t = \alpha_0 + \beta X_t + \phi Y_{t-1} + (U_t)$$

اذ ان :

Y_t : يمثل المتغير التابع

X_t : المتغير المستقل

α_0 : يمثل حد التقاطع (الحد الثابت) β : تمثل الميل الحدي.

ϕ : تمثل معاملات المتغيرات المتأخرة زمنيا ، U_t : يمثل متجه المتغير العشوائي:

ووفقا لما جاءت به النظرية الاقتصادية والدراسات المعتمدة حول العلاقة بين المتغيرات المالية والبطالة فان العلاقة تكون عكسية بين كلا من الإيرادات العامة والنفقات العامة والدين العام وبين معدل البطالة لذا فالمعاملات ستكون بإشارة سالبة.

ثانيا: الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج

لغرض معرفة الخصائص الإحصائية لمتغيرات السياسة المالية ومعدل البطالة من حيث التذبذب بين اعلى وأدنى قيمة والوسط الحسابي والتوزيع الطبيعي تم اجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة وكما ورد في الجدول (8)

الجدول (8)

الخصائص الإحصائية لمتغيرات النموذج المدروس

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق
للمدة (2004_2022)

UE	TD	PE	PR	
15.23421	25448144	71817952	82486855	Mean
15.1375	9057407	71963734	78488954	Median
26.8	69912394	116959582	161697437	Maximum
10.8	32142805	26375175	32982739	Minimum
4.143241	24115853	26359484	33156084	Std. Dev.
1.537357	0.718174	0.012142	0.602935	Skewness
6.240843	1.954849	2.148836	3.007736	Kurtosis
63.19694	9.992217	2.296057	4.604903	Jarque-Bera
0.00000	0.006764	0.017262	0.000013	Probability
1157.8	1.93E+09	5.46E+09	6.27E+09	Sum
1287.484	4.36E+16	5.21E+16	8.24E+16	Sum Sq. Dev.
76	76	76	76	Observations

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال نتائج الجدول (8) ان متغير الإيرادات العامة (PR) حقق أعلى قيمة له حوالي 161697437 مليار دينار في سنة 2022 وذلك بسبب ارتفاع أسعار النفط وتحسن كميات الإنتاج المصدرة من النفط وأدنى قيمة حوالي 32982739 مليار دينار عام 2004 بسبب ظروف التغيير السياسي وما رافقها من أحداث في العراق وبمتوسط بلغ حوالي 82486855 مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنوياً إذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي 0.000013 وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً.

اما متغير النفقات العامة (PE) حقق أعلى قيمة له حوالي 116959582 مليار دينار عام 2022 وأدنى قيمة حوالي 26375175 مليار دينار عام 2005 وبمتوسط بلغ حوالي 71817952 مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنوياً إذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي 0.017262 وهي أقل من القيمة المعيارية (0.05) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعاً طبيعياً.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

فيما حقق متغير الدين العام (TD) أعلى قيمة له حوالي 69912394 مليار دينار عام 2021 وأدنى قيمة حوالي 32142805 مليار دينار عام 2015 وبمتوسط بلغ حوالي 25448144 مليار دينار. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنويا اذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي 0.006764 وهي اقل من القيمة المعيارية (0.05) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا.

اما المتغير التابع معدل البطالة (UE) فقد حقق أعلى قيمة له حوالي 26.8 % عام 2004 وأدنى قيمة حوالي 10.8 % عام 2016 وبمتوسط بلغ حوالي 15.2 %. اما معامل Jarque-Bera فقد كان معنويا اذ بلغت القيمة الاحتمالية لهذا المتغير حوالي 0.00000 وهي اقل من القيمة المعيارية (0.05) مما يعني ان المتغير يتوزع توزيعا طبيعيا.

ثالثا: مصفوفة معاملات الارتباط Correlation

يمكن معرفة قوة العلاقة واتجاهها بين المتغيرات من خلال حساب معاملات الارتباط المتعددة بينها والجدول (9) يوضح مصفوفة معاملات الارتباط المتعددة بين المتغيرات، نجد ان هناك علاقة ارتباط سالبة بين معدل البطالة والمتغيرات المالية وهذا يتوافق مع منطق العلاقات النظرية بينها، فنجد ان قوة الارتباط بينه وبين الإيرادات العامة بلغت حوالي 25 % بالاتجاه السالب. اما قوة ارتباطه بالنفقات العامة كان اكثر قليلا اذ بلغ حوالي 30 % وبالاتجاه السالب. اما اضعف هذه العلاقات كانت مع الدين العام فقد بلغت حوالي 0.3 %.

جدول (9)

مصفوفة معاملات الارتباط Correlation

TD	PE	PR	UE	
-0.03851	-0.30458	-0.25464	1	UE
0.359173	0.884731	1	-0.25464	PR
0.550042	1	0.884731	-0.30458	PE
1	0.550042	0.359173	-0.03851	TD

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

رابعا: تقدير النموذج الأول (نموذج الإيرادات العامة ومعدل البطالة)

$$uEt = Bo + B1 PRt + ut$$

1- اختبار استقرارية للسلاسل الزمنية في النموذج الأول

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

تستخدم اختبارات عدة للكشف عن مشكلة جذر الوحدة للمتغيرات وبالتالي استقرارها منها اختبار ديكي فولر البسيط DF والمطور ADF وكذلك اختبار فيليبس بيرون PP وغيرها. وسنقتصر على اختبارين فقط هما (ADF, PP) وذلك لدقة نتائجهما وشيوع استخدامهما في الدراسات العلمية الحديثة.

يشير الجدول (10) الى نتائج اختبارات الاستقرار للنموذج الأول. ففي اختبار ADF نجد ان متغير الإيرادات العامة لم يحقق استقراره عند المستوى الأصلي له اذ كانت القيمة الإحصائية للـ τ اقل من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية فضلا عن ان القيمة الاحتمالية Prob كانت اكبر من 0.05. بينما حقق استقراره بعد اخذ الفرق الأول له أي ان المتغير مستقر عند الرتبة (1) $I \sim (1)$. كما نلاحظ تطابق نتائج اختبار PP مع هذه النتائج مما يؤكد دقة النتائج.

اما متغير البطالة فقد كان في اختبار ADF غير مستقر عند المستوى اذ كانت Prob اكبر من 0.05 لكنه استقر بعد اخذ الفرق الأول له. لكن الملاحظ هنا ان نتائج اختبار PP مختلفة عن نتائج اختبار ADF اذ ان النتائج تشير الى ان المتغير استقر عند مستواه الطبيعي مما يعني انه مستقر من الدرجة (0) $I \sim (0)$. ومن المتعارف عليه انه عند اختلاف النتائج بين الاختبارين فانه يتم الاعتماد على نتائج اختبار PP لأنه اكثر دقة في حالة العينة الصغيرة.

الجدول (10)

نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الأول (الإيرادات العامة و معدل البطالة)

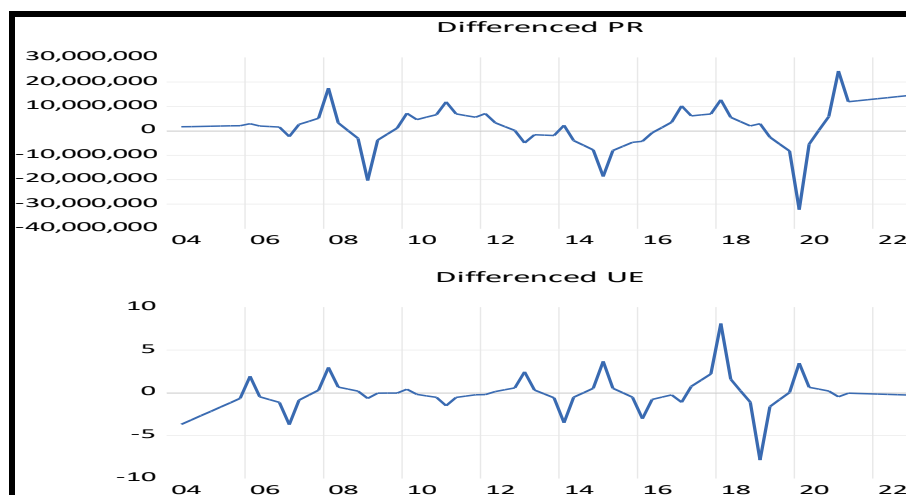
Variables	ADF				PP			
	Level		1 st Differences		Level		1 st Differences	
	T-static	Prob.	T-static	Prob.	T-static	Prob.	T-static	Prob.
PR	2.303198-	0.2708	3.590380-	0.0005	1.829613-	0.6805	3.655929-	0.0006
UE	2.746566-	0.2221	3.534976-	0.0006	4.124496-	0.0089	5.606213-	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الشكل (10)

استقرار متغيرات النموذج الأول (الإيرادات العامة و معدل البطالة)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

2- اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود

بعد الكشف عن سكون المتغيرات وعدم امتلاكها لجذر الوحدة سيتم اختبار التكامل المشترك بينهما وذلك من خلال استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك والذي يأتي ضمن منهجية ARDL. وكما في الجدول (11)

الجدول (11)

اختبار التكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				
				F-Bounds Test
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic			
	c: n=1000			
3.51	3.02	10%	7.090914	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=75		73	Actual Sample Size
3.597	3.133	10%		
4.32	3.777	5%		
5.957	5.26	1%		
	Finite Sample: n=70			
3.623	3.12	10%		
4.327	3.78	5%		
5.957	5.157	1%		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة F بلغت حوالي (7.090914) وهي اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة لها عند جميع مستويات المعنوية عند (73) مشاهدة. أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات.

3- تقدير العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ننتقل الى مرحلة تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل وفق منهجية ARDL . ففي الجدول (12) قدرت العلاقة قصيرة الاجل بين معدل البطالة والايرادات العامة . نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا أي انه استوفى شروط قبول النموذج حيث بلغت قيمته حوالي (-0.252331) مما يعكس وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين معدل البطالة من جهة وبين الإيرادات العامة من جهة اخرى . أي ان حوالي 25% من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها وإعادة تكيفها في الاجل الطويل، أي ان المدة الزمنية اللازمة للعودة للمعدلات الطبيعية المقبولة للبطالة حوالي 3 فصول (أي تسع شهور) عن طريق زيادة الإيرادات العامة. كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة R^2 التي بلغت حوالي 0.86 أي ان الإيرادات العامة تفسر حوالي 86% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة. وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازن في الاجل القصير.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (12)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الاول

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	3.828898	0.103653	0.396876	D(UE(-1))
0.0179	1.243758	0.103817	-0.129123	PR
0.0000	-4.679574	0.053922	-0.252331	CointEq(-1)*
-0.133673	Mean dependent var		0.869308	R-squared
1.862272	S.D. dependent var		0.851289	Adjusted R-squared
3.688932	Akaike info criterion		1.499923	S.E. of regression
3.783060	Schwarz criterion		157.4838	Sum squared resid
3.726444	Hannan-Quinn criter.		-131.6460	Log likelihood
			2.000937	Durbin-Watson stat
* p-value incompatible with t-Bounds distribution.				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

اما العلاقة طويلة الاجل فيمكن توضيحها من خلال الجدول (13) اذ نلاحظ ان معاملات الاجل الطويل معنوية عند مستوى معنوية 0.05 فنجد ان الإيرادات العامة ذات علاقة سالبة مع معدل البطالة أي ان زيادة الإيرادات العامة بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض معدل البطالة بنسبة 11% وهو ما يتوافق مع المنطق النظري الاقتصادي وان سبب ذلك هو سعي الحكومة الدائم الى خفض معدلات البطالة من خلال الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفقر اذ ان زيادة الإيرادات العامة ينعكس على زيادة الطلب على التشغيل من خلال القيام بالاستثمارات والمشاريع العامة. وفقا لهذه النتائج يتم رفض فرضية العدم وقبول فرض وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وحسب المعادلة الآتية:

$$UE = (-1.1000*PR + 15.6156)$$

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (13)

تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الاول

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
26800.	-0.488474	2.25E-08	-1.10E-08	PR
0.0000	7.629412	2.046761	15.61558	C

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

4- الاختبارات التشخيصية للنموذج

❖ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

بعد فحص مدى معنوية النموذج من الناحية الاحصائية يتم التوجه نحو اجراء اختبار التشخيص للحكم على مدى اجتياز النموذج للاختبارات القياسية. وللتأكد من خلو النموذج من مشكلة الارتباط الذاتي، سوف نعتمد هذا الاختبار الموضح في الجدول أدناه:

جدول (14)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.0160	Prob. F(2,66)	4.408778	F-statistic
0.1135	Prob. Chi-Square(2)	8.603350	Obs*R-squared

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

اذ بينت النتائج بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار Breusch – Godfrey Serial Correlation LM Test، إذ بلغت قيمة Prob. Chi – square (0.1135) كما هو موضح في الجدول (14) وهي أكبر من (0.05)، اي نقبل فرضية عدم التنصص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

❖ اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة **Prob. Chi – square** لاختبار **Heteroskedasticity Test ARCH** قد بلغت (0.9305) وهي أكبر من 0.05 وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (15)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.9364	Prob. F(4,68)	0.202113	F-statistic
0.9305	Prob. Chi-Square(4)	0.857701	Obs*R-squared
0.4879	Prob. Chi-Square(4)	3.434304	Scaled explained SS

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

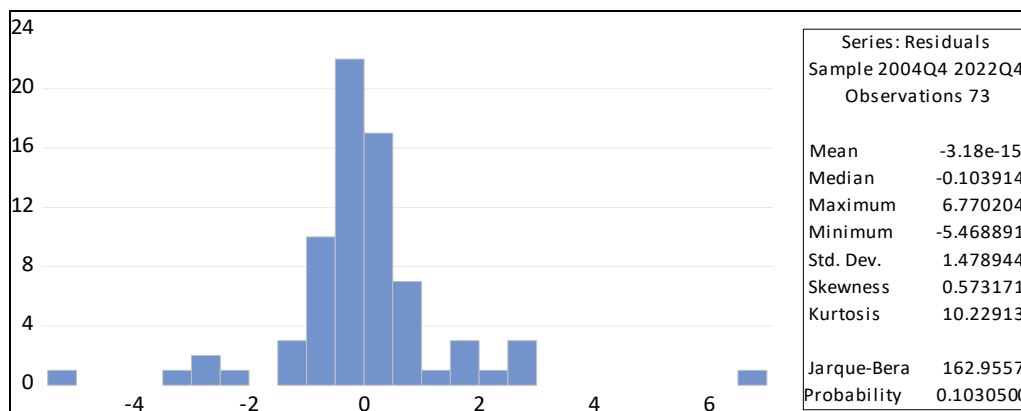
❖ التوزيع الطبيعي

نلاحظ من خلال الجدول (16) ان القيمة الاحتمالية لاختبار **Jarque-era** كانت (0.1030500) وهي أكبر من 5% مما يعني المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي ولا توجد مشكلة في النموذج

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (16)

اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

خامسا: تقدير النموذج الثاني (نموذج النفقات العامة ومعدل البطالة)

$$uEt = Bo + B1 PEt + ut$$

1- اختبار استقرارية للسلاسل الزمنية في النموذج الثاني

يشير الجدول (17) الى نتائج اختبارات الاستقرارية للنموذج الثاني. ففي اختبار ADF نجد ان متغير النفقات العامة لم يحقق استقراره عند المستوى الأصلي له اذ كانت القيمة الإحصائية للـ τ اقل من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية فضلا عن ان القيمة الاحتمالية Prb كانت اكبر من 0.5. بينما حقق استقراره بعد اخذ الفرق الأول له أي ان المتغير مستقر عند الرتبة (1) $I \sim (1)$. كما نلاحظ تطابق نتائج اختبار PP مع هذه النتائج مما يؤكد دقة النتائج.

اما متغير البطالة فقد كان في اختبار ADF غير مستقر عند المستوى فقد كانت Prob اكبر من 0.05 لكنه استقر بعد اخذ الفرق الأول له. لكن الملاحظ هنا ان نائج اختبار PP مختلفة عن نتائج اختبار ADF اذ ان النتائج تشير الى ان المتغير استقر عند مستواه الطبيعي مما يعني انه مستقر من الدرجة (0) $I \sim (0)$. ومن المتعارف عليه انه عند اختلاف النتائج بين الاختبارين فانه يتم الاعتماد على نتائج اختبار PP لأنه أكثر دقة في حالة العينة الصغيرة.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (17)

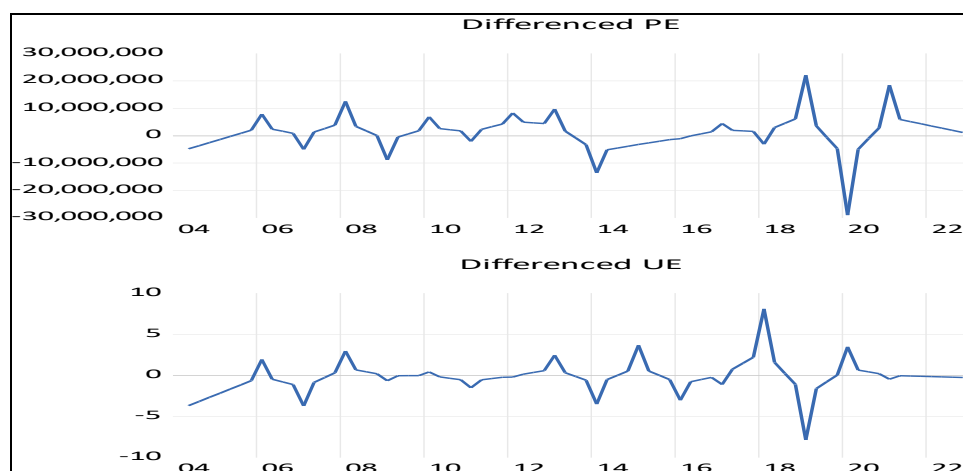
نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الثاني

Variables	ADF				PP			
	Level		1 st Differences		Level		1 st Differences	
	T-static	Prob.	T-static	Prob.	T-static	Prob.	T-static	Prob.
PE	-2.492049	0.3311	2.26760-	0.0236	2.46789-	0.3429	5.12404-	0.0000
UE	2.746566-	0.2221	3.53497-	0.0006	4.12449-	0.0089	5.60621-	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

الشكل (11)

استقرار متغيرات النموذج الثاني (النفقات العامة و معدل البطالة)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

2- اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود

بعد الكشف عن سكون المتغيرات وعدم امتلاكها لجذر الوحدة سيتم اختبار التكامل المشترك بينهما وذلك من خلال استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك والذي يأتي ضمن منهجية ARDL. وكما في الجدول (18)

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (18)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				F-Bounds Test
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	7.379855	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		
5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=75		73	Actual Sample Size
3.597	3.133	10%		
4.32	3.777	5%		
5.957	5.26	1%		
	Finite Sample: n=70			
3.623	3.12	10%		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج **Eveiws13**

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة F بلغت حوالي (7.379855) وهي اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة لها عند جميع مستويات المعنوية عند (73) مشاهدة. أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات.

3- تقدير العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ننتقل الى مرحلة تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل وفق منهجية ARDL. ففي الجدول (12) قدرت العلاقة قصيرة الاجل بين معدل البطالة والنفقات العامة. نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا أي انه استوفى شروط قبول النموذج

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

فقد بلغت قيمته حوالي (-0.260474) مما يعكس وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين معدل البطالة من جهة وبين الإيرادات العامة من جهة أخرى. أي ان حوالي 26% من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها وإعادة تكيفها في الاجل الطويل، أي ان المدة الزمنية اللازمة للعودة المعدلات الطبيعية المقبولة للبطالة حوالي 3 فصول عن طريق زيادة الإيرادات العامة. كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة R^2 التي بلغت حوالي 0.88 أي ان النفقات العامة تفسر حوالي 88% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة. وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازنية في الاجل القصير.

جدول (19)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الثاني

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0003	3.850743	0.103152	0.397212	D(UE(-1))
0.1832	1.344539	0.103748	-0.139494	PE
0.0000	-4.773964	0.054561	-0.260474	CointEq(-1)*
-0.133673		Mean dependent var	0.875373	R-squared
1.862272		S.D. dependent var	5752780.	Adjusted R-squared
3.679269		Akaike info criterion	1.492693	S.E. of regression
3.773397		Schwarz criterion	155.9693	Sum squared resid
3.716781		Hannan-Quinn criter.	-131.2933	Log likelihood
			1.995539	Durbin-Watson stat

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

اما العلاقة طويلة الاجل فيمكن توضيحها من خلال الجدول (20) اذ نلاحظ ان معاملات الاجل الطويل معنوية عند مستوى معنوية 0.05 فنجد ان النفقات العامة ذو علاقة سالبة مع معدل البطالة أي ان زيادة النفقات العامة بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض معدل البطالة بنسبة 26% وهو ما يتوافق مع المنطق النظري الاقتصادي وان سبب ذلك سعي الحكومة الدائم الى خفض معدلات البطالة عن طريق التخصيصات المالية الموجهة لمحاربة البطالة. وفقا لهذه النتائج يتم رفض فرضية عدم وقبول فرض وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرين وكما في المعادلة الآتية:

$$UE = (-2.6000*PE + 16.6327)$$

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (20)

تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثاني

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.3340	-0.973001	2.71E-08	-2.63E-08	PE
0.0000	7.861111	2.115816	16.63267	C
EC = UE - (-0.0000*PE + 16.6327)				

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

4- الاختبارات التشخيصية للنموذج

❖ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

بينت نتائج الجدول (21) بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار – **Breusch Godfrey Serial Correlation LM Test**، إذ بلغت قيمة **Prob. Chi – square** (0.4127) كما هو موضح في الجدول (21) وهي أكبر من (0.05)، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على ان البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

جدول (21)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.2149	Prob. F(2,66)	4.482602	F-statistic
0.4127	Prob. Chi-Square(2)	8.730182	Obs*R-squared

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

❖ اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

وللتأكد من ان البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد ان قيمة **Prob. Chi – square** لاختبار **Heteroskedasticity Test ARCH** قد بلغت (0.9288) وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية عدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

جدول (22)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.9348	Prob. F(4,68)	0.205073	F-statistic
0.9288	Prob. Chi-Square(4)	0.870113	Obs*R-squared
0.5054	Prob. Chi-Square(4)	3.322627	Scaled explained SS

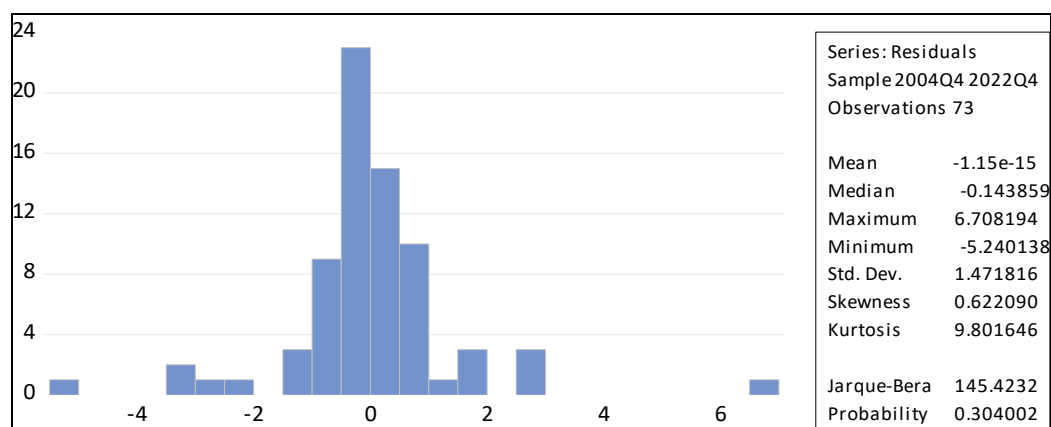
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

❖ التوزيع الطبيعي

نلاحظ من خلال الجدول (23) ان القيمة الاحتمالية لاختبار **Jarque-era** كانت (0.304002) وهي اكبر من 5% مما يعني المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي ولا توجد مشكلة في النموذج

جدول (23)

اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

سادسا: تقدير النموذج الثالث (نموذج الدين العام ومعدل البطالة)

$$UE_t = B_0 + B_1 PD_t + u_t$$

4- اختبار استقرارية للسلاسل الزمنية في النموذج الثالث

يشير الجدول (24) الى نتائج اختبارات الاستقرارية للنموذج الثاني. ففي اختبار ADF نجد ان متغير الدين العام لم يحقق استقراره عند المستوى الأصلي له اذ كانت القيمة الإحصائية لل τ اقل من القيم الحرجة عند جميع مستويات المعنوية فضلا عن ان القيمة الاحتمالية Prob كانت اكبر من 0.05. بينما حقق استقراره بعد اخذ الفرق الأول له أي ان المتغير مستقر عند الرتبة (1) $I \sim (1)$. كما نلاحظ تطابق نتائج اختبار PP مع هذه النتائج مما يؤكد دقة النتائج.

اما متغير البطالة فقد كان في اختبار ADF غير مستقر عند المستوى فقد كانت Prob اكبر من 0.05 لكنه استقر بعد اخذ الفرق الأول له. لكن الملاحظ هنا ان نائج اختبار PP مختلفة عن نتائج اختبار ADF اذ ان النتائج تشير الى ان المتغير استقر عند مستواه الطبيعي مما يعني انه مستقر من الدرجة (0) $I \sim (0)$. ومن المتعارف عليه انه عند اختلاف النتائج بين الاختبارين فانه يتم الاعتماد على نتائج اختبار PP لأنه أكثر دقة في حالة العينة الصغيرة.

جدول (24)

نتائج اختبار السكون لمتغيرات النموذج الثالث

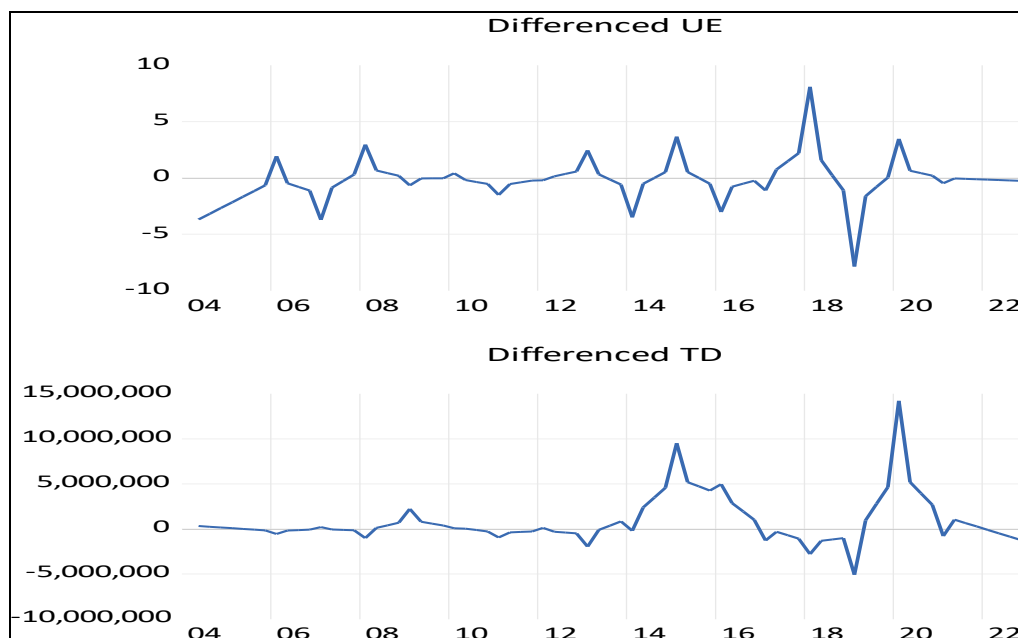
Variables	ADF				PP			
	Level		1 st Differences		Level		1 st Differences	
	T-static	Prob.	T-static	Prob.	T-static	Prob.	T-static	Prob.
TD	-2.612110	0.2764	3.53366-	0.0006	1.98966-	0.5973	3.59816-	0.0005
UE	2.746566-	0.2221	3.53497-	0.0006	4.12449-	0.0089	5.60621-	0.0000

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

الشكل (12)

استقرار متغيرات النموذج الثالث (الدين العام الداخلي ومعدل البطالة)



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

5- اختبار التكامل المشترك وفق منهجية اختبار الحدود

بعد الكشف عن سكون المتغيرات وعدم امتلاكها لجذر الوحدة سيتم اختبار التكامل المشترك بينهما وذلك من خلال استخدام اختبار الحدود (Bounds Test) للتكامل المشترك والذي يأتي ضمن منهجية ARDL. وكما في الجدول (25)

جدول (25)

اختبار الحدود للتكامل المشترك

Null Hypothesis: No levels relationship				F-Bounds Test
I(1)	I(0)	Signif.	Value	Test Statistic
	Asymptotic: n=1000			
3.51	3.02	10%	5.868003	F-statistic
4.16	3.62	5%	1	k
4.79	4.18	2.5%		

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

5.58	4.94	1%		
	Finite Sample: n=75		74	Actual Sample Size
3.597	3.133	10%		
4.32	3.777	5%		
5.957	5.26	1%		
	Finite Sample: n=70			
3.623	3.12	10%		
4.327	3.78	5%		
5.957	5.157	1%		

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eviews13

نلاحظ من خلال الجدول ان قيمة F بلغت حوالي (5.868003) وهي اكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة لها عند جميع مستويات المعنوية عند (73) مشاهدة. أي رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة التي تدل على وجود علاقة تكامل مشترك طويلة وقصيرة الاجل بين المتغيرات.

6- تقدير العلاقة قصيرة الاجل وطويلة الاجل

بعد التأكد من وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج ننتقل الى مرحلة تقدير العلاقة طويلة الاجل وقصيرة الاجل وفق منهجية ARDL. ففي الجدول (26) قدرت العلاقة قصيرة الاجل بين معدل البطالة والدين العام. نلاحظ ان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا أي انه استوفى شروط قبول النموذج حيث بلغت قيمته حوالي (-0.194023) مما يعكس وجود علاقة توازن طويلة الاجل بين معدل البطالة من جهة وبين الدين العام من جهة اخرى. أي ان حوالي 19% من الاخطاء في الاجل القصير يمكن تصحيحها وإعادة تكيفها في الاجل الطويل، أي ان المدة الزمنية اللازمة للعودة المعدلات الطبيعية المقبولة للبطالة حوالي 5 فصول (أي سنة وثلاثة اشهر) عن طريق زيادة الدين العام. كما بلغت القوة التفسيرية للنموذج من خلال قيمة R^2 التي بلغت حوالي 0.74 أي ان الدين العام يفسر حوالي 74% من التغيرات التي تحدث في معدل البطالة وهذا يؤكد قبول الفرضية البديلة التي تنص على وجود علاقة توازن في الاجل القصير.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (26)

تقدير العلاقة قصيرة الاجل للنموذج الثالث

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	5.290675	0.090769	0.480227	D(UE(-1))
0.0091	2.684245	8.80E-08	-2.36E-07	D(TD)
0.0120	-2.582572	8.82E-08	-2.28E-07	D(TD(-1))
0.0001	-4.256968	0.045578	-0.194023	CointEq(-1)*
-0.174941	Mean dependent var		0.735920	R-squared
1.883235	S.D. dependent var		1174570.	Adjusted R-squared
3.625803	Akaike info criterion		1.444399	S.E. of regression
3.750347	Schwarz criterion		146.0403	Sum squared resid
3.675485	Hannan-Quinn criter.		-130.1547	Log likelihood
			2.137162	Durbin-Watson stat

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

اما العلاقة طويلة الاجل فيمكن توضيحها من خلال الجدول (27) اذ نلاحظ ان معاملات الاجل الطويل معنوية عند مستوى معنوية 0.05 فنجد ان الدين العام ذو علاقة سالبة مع معدل البطالة أي ان زيادة الدين العام بنسبة 1% يؤدي الى تخفيض معدل البطالة بنسبة 2% وهو ما يتوافق مع المنطق النظري الاقتصادي وان سبب ذلك ان زيادة الدين العام يعني ان الحكومة تتبع سياسة مالية توسعية للقيام بالبرامج التنموية الاستثمارية والجارية مما يؤدي الى زيادة الطلب على التشغيل وبالتالي تخفيض معدلات البطالة. وفقا لهذه النتائج يتم رفض فرضية العدم وقبول فرض وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين المتغيرات وكما في المعادلة الآتية:

$$UE = 13.8242 - 0.2000 * TD$$

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (27)

تقدير العلاقة طويلة الاجل للنموذج الثالث

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.4065	0.835243	0.91E-08	-3.27E-08	TD
0.0000	10.15878	1.360817	13.82424	C

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

4- الاختبارات التشخيصية للنموذج

❖ اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

بينت نتائج الجدول (21) بأن النموذج المقدر خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بدلالة اختبار – **Breusch** **Godfrey Serial Correlation LM Test**، إذ بلغت قيمة **Prob. Chi – square** (0.4786) كما هو موضح في الجدول (28) وهي أكبر من (0.05)، أي نقبل فرضية العدم التي تنص على أن البواقي ليست مرتبطة ارتباطاً ذاتياً.

جدول (28)

اختبار مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags			
0.5148	Prob. F(2,66)	0.670618	F-statistic
0.4786	Prob. Chi-Square(2)	1.473859	Obs*R-squared

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

❖ اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

وللتأكد من أن البواقي لا تعاني من مشكلة اختلاف التباين نجد أن قيمة **Prob. Chi – square** لاختبار **Heteroskedasticity Test ARCH** قد بلغت (0.2861) وهي أكبر من 5%، وعليه نقبل فرضية العدم القائلة بتجانس البواقي وعدم احتوائها على مشكلة عدم تجانس التباين.

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

جدول (29)

اختبار مشكلة عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
Null hypothesis: Homoskedasticity			
0.2974	Prob. F(5,68)	1.246331	F-statistic
0.2861	Prob. Chi-Square(5)	6.212206	Obs*R-squared
0.0000	Prob. Chi-Square(5)	29.51884	Scaled explained SS

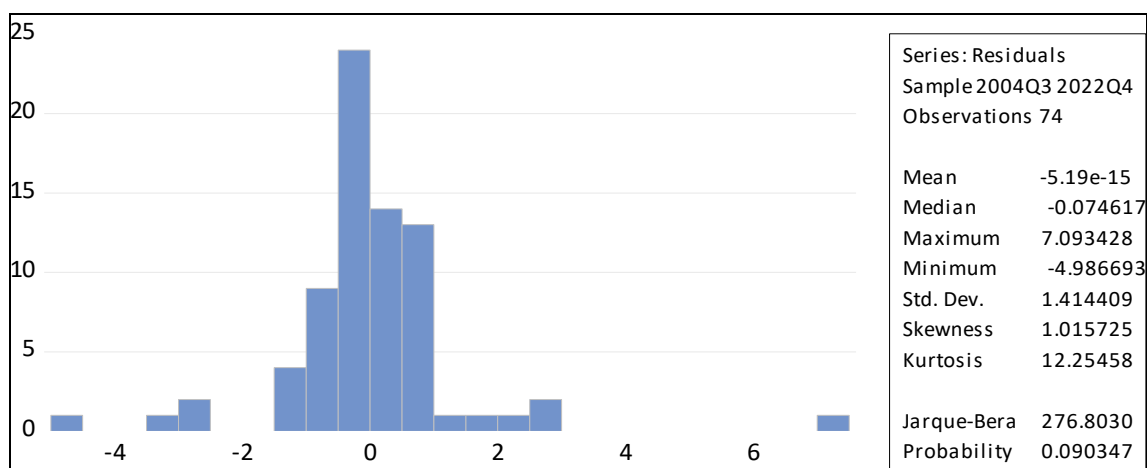
المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

❖ التوزيع الطبيعي

نلاحظ من خلال الجدول (30) ان القيمة الاحتمالية لاختبار **Jarque-era** كانت (0.090347) وهي اكبر من 5% مما يعني المتغير العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي ولا توجد مشكلة في النموذج

جدول (30)

اختبار مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي



المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على نتائج برنامج Eveiws13

الفصل الثالث تحليل قياس أثر مؤشرات السياسة المالية في معدلات البطالة في العراق للمدة (2004_2022)

ملخص نتائج الجانب القياسي

- 1- تحققت فرضية البحث البديلة بوجود علاقة ذات إثر معنوي سالب بين متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة، النفقات العامة، الدين العام) ومعدل البطالة في العراق.
- 2- الخصائص الإحصائية للمتغيرات المستقلة (متغيرات السياسة المالية) والمتغير التابع (معدل البطالة) اجتازت الاختبارات الإحصائية من حيث التوزيع العشوائي وخلوها من جذر الوحدة من خلال اختبارات السكون إذ كانت المتغيرات المستقلة غير ساكنة في حالتها الطبيعية وهي الحالة السائدة في المتغيرات الاقتصادية لأنها تتقلب خلال الزمن لكنها استقرت بعد اخذ الفروق الأولى لها.
- 3- أوضحت نتائج التكامل المشترك ان هناك علاقات توازنية قصيرة الاجل وطويلة الاجل من خلال اختبار الحدود Bound Test مما سمح باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ضمن منهجية ARDL لقياس وتقدير العلاقات قصيرة وطويلة الاجل بين المتغيرات.
- 4- بعد تقدير العلاقات التوازنية قصيرة الاجل بين المتغيرات المالية الثلاثة ومعدل البطالة كانت النماذج الاربعة مستوفية لشروط القبول فقد كان معامل تصحيح الخطأ سالبا ومعنويا وسرعة التكيف كانت متقاربة إذ وجد ان الإيرادات العامة تصحح حوالي 25% من اختلالات البطالة اما النفقات العامة فتصحح 26% منها فيما كانت حصة الدين العام حوالي 19% . وكانت الإيرادات العامة والنفقات العامة هي الأسرع في تصحيح اختلالات البطالة إذ تحتاج الى حوال 3 فصول للعودة الى المعدلات الطبيعية للبطالة.
- 5- اما في العلاقات طويلة الاجل فقد كانت النفقات العامة هي الأكثر تأثيرها غي معدلات البطالة فقد بلغت معلمة الاجل الطويل لها حوالي (-2.6) أي زيادة النفقات بنسبة 1% أدى الى تخفيض البطالة بنسبة 26% وتأتي بعدها الإيرادات العامة بنسبة 11% ومن ثم الدين العام بنسبة 2%.

أ- الاستنتاجات :

1. تباطؤ نمو الإيرادات العامة و عدم قدرتها على تغطية نمو الانفاق العام بسبب ضعف في مرونة الجهاز الضريبي و التهرب الضريبي كما هناك أسباب أخرى تتمثل بتأثير الإيرادات النفطية بالأسعار و الظروف الخارجية.
2. تعد الأدوات السياسية المالية من العوامل الرئيسة المؤثرة في معدل البطالة بسبب ما تملكه تلك الأدوات من قدرة في تحديد المركز المالي للدولة.
3. الاعتماد الرئيسي للسياسة المالية على النفط الخام في تمويل الإيرادات والتغلب على النفقات و الدين العام أيضاً، إذ ان الاعتماد على الإيرادات النفطية يجعل البلد محكوما باقتصادات الدول الرأسمالية المتقدمة لان اغلب الإيرادات تأتي من الخارج كذلك تجعل الاقتصاد اكثر عرضة للازمات الاقتصادية التي تحدث في تلك الدول و التي تعرقل سير النمو و الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية المرجوة .
4. لم يتم استغلال الدين العام استغلال امثل في العراق إذ اتجه نحو تمويل الاستهلاك و خاصة السلع المستوردة و نسبة قليلة منه فق اتجهت نحو الاستثمار في مشاريع ذات الإنتاجية المنخفضة .
5. يعاني العراق من كل أنواع البطالة خاصة البطالة الهيكلية التي تعد من اكثر أنواع البطالة انتشارا في العراق .
6. تحققت فرضية البحث البديلة بوجود علاقة ذات إثر معنوي سالب بين متغيرات السياسة المالية (الإيرادات العامة، الدين العام) ومعدل البطالة في العراق.
7. ان اعتماد الاقتصاد العراقي على قطاع النفط يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات و انعكاسها على خفض الإيرادات للدولة و بالتالي زيادة عجز الموازنة العامة .
8. نستنتج من خلال معامل Jarque bera ان المتغيرات المستقلة تتوزع توزيعا طبيعيا كما ان المتغير التابع المتمثل بمعدل البطالة يتوزع توزيعا طبيعيا أيضا .

ب- التوصيات :

1. مكافحة الفساد الإداري و المالي على مستوى الوزارات كافة و هيئاتها و الجهات المرتبطة بها بتنفيذ اهداف الموازنة و الجهات التي تقوم بصرف التخصصات المالية لها .
2. الاهتمام بالنشاط الاستثماري الخاص و إعطائه مزايا مالية و اقتصادية و حصانات و النهوض به من خلال اصدار قوانين و أنظمة جديدة مساندة .
3. التشجيع على الادخار في المجتمع حتى يمكن استهداف الناتج الإجمالي و تحقيق معدلات النمو الاقتصادي المطلوبة و تحفيز المساهمة بعملية تنشيط الاقتصاد العراقي الى جانب القطاع العام .
4. انشاء قاعدة معلومات واضحة يمكن الاستفادة منها في علاج التزايد في معدل البطالة و تكون خاصة بأعداد السكان القادرين على العمل و الخريجين و أصحاب الشهادات العليا و الاستفادة من خبراتهم و امكانياتهم في تطوير سوق العمل .
5. زيادة الوعي بأهمية المشاريع الصغيرة و توضيح مدى دورها في التنمية الاقتصادية و دورها في جذب اليد العاملة.
6. توجيه الانفاق العام على نحو كفوء نحو مجالات اجتماعية و اقتصادية و استخدامه للتقليل من معدلات البطالة عن طريق استخدام أدوات السياسة المالية المتمثلة بالنفقات العامة و الإيرادات العامة و الدين العام.
7. تخفيف عبء الدين العام من خلال وضع خطط مناسبة لتقليل منه و نظرا لما يسببه الدين العام من اثار سلبية التي بدورها تؤثر على الاقتصاد العام في البلد .
8. ضرورة العمل على تنويع أدوات الدين العام المحلي وللمساهمة في تنويع مصادر التمويل العامة .
9. ضرورة ان تكون مهام السياسة المالية في تحديد حجم العجز المالي الحاصل و تغطيته لتأتي بعدها دور السياسة النقدية في اختيار الأداة التي يتم بواسطتها تمويل العجز وذلك بهدف عدم حدوث تضخم.
10. خلق قاعدة إنتاجية تسهم بجمع القطاعات الاقتصادية و تكوين الناتج المحلي الإجمالي .

11. العمل على رسم أهداف للسياسة المالية تسهم في بناء الاستقرار الاقتصادي و تشجيع عمليات الاستثمار و بالتالي تحسين مستوى هذا النشاط.

المصادر والمراجع

أولا : المراجع :

-القران الكريم

ثانيا : المصادر :

1-العربية :

أ-الكتب:

1. أبو السعود ، محمد فوزي ، الاقتصاد الكلي مع التطبيقات ، الدار الجامعة للنشر ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 ،
2. أبو دوح ، محمد عمر " ترشيد الانفاق العام و علاج عجز الموازنة في الدولة " ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
3. أبو مصلح ، غالب ، أزمة الاقتصاد اللبناني (واقع و حلول) ، دار الفارابي لنشر ، الطبعة الأولى ، دار الحمراء ، بيروت ، 2017
4. الاسرج ، حسين عبد المطلب ، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول العربية ، 2018
5. الاعسر ، خديجة ، اقتصاديات المالية العامة ، أستاذة اقتصاد في جامعة القاهرة ، أعضاء منظمة الإدارة العربية ، ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2016.
6. باهر ، محمد عتلم " المالية العامة وادواتها الفنية واثارها الاقتصادية " مكتبة الاداب , القاهرة , مصر , 1998.
7. البكار ، عبد القادر محمود ، البطالة مشكلة لا يعرفها الإسلام ، الطبعة الأولى ، دار السلام للطباعة و النشر ، مصر ، 2008 ،
8. جرار ، د. امانى غازي ، قضايا معاصرة (المناهج الفكرية و السياسية) ، دار اليازوري للطباعة و النشر ، 2019
9. حامد ، د. محمود ، قضايا اقتصادية معاصرة ، دار حميثرا للنشر و التوزيع ، العراق ، 2017
10. حسين و سعيد ، مجيد علي و عفاف بعد الجبار ، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي ، الطبعة الأولى ، 2004 ،

11. الحسيني ، محمد غالي راهي ، التوسع المالي و اتجاهات السياسة المالية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، العراق ، 2016
12. حشيش ، عادل احمد، " اساسيات المالية العامة"، دار النهضة , بيروت, لبنان , 1992
13. حلمي ، خالد سعد زغلول , الدين العام واثره على السوقين النقدية و المالية , العدد 125, كتاب الاهرام الاقتصادي , القاهرة , مصر , 2000
14. الحيايي ، وليد و اخرون ، العولمة الرأسمالية و اثرها على اقتصاديات الدول النامية ، مركز الكتاب الاكاديمي ، الاكاديمية العربية في الدنمارك ، 2015
15. الخطيب و دياب ، فاروق بن صالح و عبد العزيز بن احمد ، دراسة متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية ، مكتبة النور ، جدة ، 2013
16. خلف ، فليح حسن " المالية العامة " الطبعة الأولى ، عالم الكتب الحديث للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008.
17. داوود ، حسام علي ، مبادئ الاقتصاد الكلي ، دار الميسرة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2010،
18. الدليمي، حمد فواز ، إدارة الازمات الدولية المالية و الاقتصادية ، دار جليس الزمان للطباعة و النشر ، الطبعة الأولى ، عمان ، المملكة الهاشمية الأردنية ، 2010
19. رمزي ، محمود ، خدعة الديون ، دار التعليم الجامعي ، 2018
20. سلامة ، محمد سلمان ، الإدارة المالية العامة ، دار معتز للنشر و التوزيع ، 2015
21. سميسم ، سلام ، السياسة المالية في التاريخ الاقتصادي الإسلامي ، الطبعة الأولى ، دار مجدلاوي للنشر و التوزيع ، المملكة الأردنية الهاشمية ، 2011 .
22. السيد ، د. ريهام يسري ، أسس صناعة السياحة ، الطبعة الأولى ، دار غيداء للنشر و التوزيع ، 2020
23. السيد ، عطية عبد الواحد ، مبادئ و اقتصاديات المالية العامة ، دار النهضة العربية , 2000
24. طاقة ، محمد ، مؤشرات التقدم الاقتصادي و طرق حسابها ، دار امنة للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، الأردن ، 2021
25. الطاهر ، عبد الله الشيخ محمود ، مقدمة في اقتصاديات المالية العامة ، جامعة الملك سعود ، المملكة العربية السعودية ، 1992.

26. عابد , محمد احمد, " الإدارة المالية الدولية العالمية و التحليل المالي الاقتصادي " ، عمان ،الأردن ، 2010 ،
27. العادلي ، عادل مجيد عيدان ، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية و التكنولوجية ، دكتوراه اقتصاد وزارة التعليم العالي ، العراق ، الطبعة الثانية ، 2016
28. العادلي ، عادل مجيد عيدان ، الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية و التكنولوجية ، دار غيداء للنشر و التحرير ، 2016
29. عامر ، د. طارق عبد الرؤوف ، أسباب و ابعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها ، الطبعة الثانية ، مطبعة رشاد برس ، بيروت ، لبنان ، 2015 .
30. عامر ، د. طارق عبد الرؤوف ، أسباب و ابعاد ظاهرة البطالة و انعكاساتها ، الطبعة الثانية ، مطبعة رشاد برس ، بيروت ، لبنان ، 2015
31. عامر و المصري ، عبد الرؤوف محمد و د. إيهاب عيسى ، البطالة مفهومها و أسبابها و خصائصها اتجاهات عربية و عالمية ، الطبعة الأولى ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2017
32. العامري و الحلو ، سعود جايد مشكور و عقيل حميد ،مدخل معاصر في علم المالية العامة ، الطبعة الثانية ، العراق ، 2020
33. عبد العزيز ، اكرام ، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار و البديل ، بيت الحكمة ، الطبعة الأولى ، 2002.
34. عبيد ، إبراهيم ، سلسلة قضايا شبابية معاصرة البطالة ، دار زهور المعرفة و البركة، القاهرة ، مصر ، 2020
35. العبيدي ، سعيد علي ، اقتصاديات المالية العامة ،دار دجلة للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، 2011
36. العبيدي ، سعيد علي محمد ، اقتصاديات المالية العامة ، الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011
37. العربي و عساف ، علي و عبد المعطي " إدارة مالية عامة" ، دار عالم الكتب ، الطبعة الأولى ، الكويت ، 2015 .
38. العلي ، عادل ، المالية العامة و القانون المالي و الضريبي ، اثراء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2011 ،
39. علي ، علي سعيد ، طريقك الى العمل بالقطاع المصرفي (كتاب الاقتصاد الكلي) ، أستاذ في كلية التجارة جامعة عين شمس ، ببلومانيا للنشر و التوزيع ، الطبعة الأولى ، مصر ، 2021

40. عمارة ، د. رانيا محمود ، المالية العامة و الإيرادات العامة ، مركز الدراسات العربية للنشر و التوزيع ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2015
41. عمارة ، رانيا محمود ، المالية العامة و الإيرادات العامة ، كلية الحقوق جامعة القاهرة ، مصر ، الطبعة الأولى ، 2015.
42. غدير ، د. هيفاء غدير ، السياسة المالية و النقدية و دورها التنموي في الاقتصاد السوري ، وزارة الثقافة ، دمشق ، سوريا ، 2010
43. الفارس ، عبد الرزاق ، الحكومة و الفقراء و الانفاق العام ، الطبعة الأولى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، 1997.
44. الفتلاوي ، حيدر مجيد عبود ، دور السياسات المالية في معالجة الفقر ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، بيروت ، 2020
45. القاضي ، حسن محمد ، الإدارة المالية العامة ، الاكاديميون للنشر و التوزيع ، الطبعة الاولى، بغداد ، 2014 ،
46. القاضي ، حسن محمد ، " الإدارة المالية " ، الطبعة الأولى ، عمان (الأردن)، 2014
47. القيسي ، فريد جاسم حمود ، فتنة العنف في العراق ، دار المناهل للطباعة و النشر ، 2012
48. لمشهداني و العبيدي ، خالد احمد فرحان ، عبد الخالق عبدالله " مبادئ اقتصاد " دار الأيام للنشر و التوزيع ، عمان ، 2018 .
49. مساعدة و عقلة ، امجد عبد المهدي و محمود يوسف " المالية العامة " الطبعة الأولى ، عمان ، الأردن ، 2011 .
50. مهدي ، د. عدنان عبد الأمير مهدي ، مشكلة البطالة في العراق بعد 2003 واقعها ، أسبابها ، اثارها ، خيارات السياسة العامة ، مركز البيان للدراسات و التخطيط ، 2021
51. ناشد ، سوزي عدلي ، اساسيات المالية العامة ، كلية الحقوق ، مدرس في جامعة الإسكندرية ، الطبعة الأولى ، بيروت ، لبنان ، 2008
52. الوادي و اخرون ، محمود حسين ، مبادئ علم الاقتصاد ، دار اليازوري للطباعة و النشر ، الطبعة الثانية ، عمان ، الأردن ، 2007
53. علي ، فاطمة محمد راشد ، السياسة المالية و دورها في تخصيص الموارد الاقتصادية بين الاقتصاد الوضعي و الإسلامي ، دار التعليم الجامعي ، الإسكندرية ، مصر ، 2020.
54. ساحل ، محمد ساحل ، أسس الموازنة العامة للدولة ، مركز الكتاب التعليمي ، الجزائر، 2020 .

55. شبلي ، ماجدة واخرون ، المالية العامة و التشريع الضريبي ، مركز التعليم المفتوح ،الجزائر ، 2021.
56. ساحل ، محمد ساحل ، أسس الموازنة العامة للدولة ، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2020 .
57. ملوكي و الحارس ، اياد عبد الجبار و حكمت عبد الكريم ، التشريعات المالية و التجارية ، دار التقني للطباعة و النشر ، بغداد ، 1985
58. العلاق، علي محسن إسماعيل ، كتابات في السياسة النقدية و الاستقرار المالي ، 2019
59. حسن لطيف كاظم الزبيدي ، السياسة المالية ، 2018
60. الخيكاني و الموسوي , نزار كاظم و حيدر يونس " السياسات الاقتصادية الاطار العام و اثرها في السوق المالي و متغيرات الاقتصاد الكلي " الطبعة الثانية , دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع , عمان , 2015.
- 61.
- ب-المجلات و الدوريات :
1. ابو هات ، عبد الكريم كامل ، توجيه الانفاق الحكومي ، مجلة القادسية للعلوم الإدارية و الاقتصادية المجلد 7 ، 2005
2. الاسرج ، حسين عبد المطلب ، دور المشروعات الصغيرة في مكافحة البطالة في الدول العربية ، 2018.
3. إسماعيل و هذال ، محمد ناصر و اخرون ، واقع التشغيل و البطالة في العراق للفترة 1997-2004 ، مجلة التقني البحوث الإدارية , المجلد 2 , 2018
4. البكري ، جواد كاظم ، استخدام بعض متغيرات الاقتصاد الكلي للتنبؤ بمعدلات البطالة في الاقتصاد ، مجلة كلية الإدارة و الاقتصاد للعلوم الاقتصادية و الإدارية و المالية ، جامعة بابل ، 2015
5. حامد ، محمود حامد ، بحوث في الاقتصاد الإسلامي ، دار حميثرا للنشر و الترجمة ، 2017
6. الخشمي و الخليف ، سارة و شروق ، واقع مشكلة البطالة في المملكة العربية السعودية و المؤشرات التخطيطية لمواجهتها ، مجلة الخدمة الاجتماعية ، العدد خمسة و خمسون ، القاهرة ، مصر ، 2014
7. الراوي ، د. احمد عمر ، البطالة في العراق واقع و تحديات و معالجة ، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية ، العدد السادس و العشرون ، 2010
8. رشيد ، د. ايناس محمد رشيد ، تحليل اثر الدين العام على الانفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في العراق ، مجلة الجامعة العراقية ، 2021

9. زكان و بلعباس ، احمد و رايح ، مؤتمر بعنوان العلاقة بين الانفاق العام و البطالة (دراسة قياسية) كلية العلوم الاقتصادية ، 2011
 10. السعيد ، ناجي رديس عبد ، الدين العام و انعكاسه على الانفاق الاستثماري في العراق للمدة 2003 2014 ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية ، جامعة الكوفة ، العدد 21 ، 2017
 11. شاهين محمد ، محمد عبدالله ، تحديات العولمة الاقتصادية و السياسية للدولة العربية و سبل معالجتها ، 2018 .
 12. العربي ، مكتب العمل ، الاسرة و حقوق العمل في الوطن العربي الافاق و المستقبل ، مجلة العمل العربي ، منظمة العمل العربية ، القاهرة ، 1993 .
 13. كاظم ، كامل علاوي ، التنمية البشرية في العراق ، واقع و متطلبات ، جامعة الكوفة ، 2006
 14. اللطيف ، عماد محمد عبد ، الدين الحكومي الداخلي واقره على السياسة النقدية (العراق حالة دراسية) ، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية و الدولية ، جامعة المستنصرية ، العدد 39 ، 2012
 15. المنيف ، ماجد بن عبدالله ، مبادئ الاقتصاد والتحليل الجزئي ، دار العبيكان للنشر و التوزيع ، 2016 .
 16. الموسوي و الفتلاوي ،سلام كاظم شانيو و صفاء عبد الجبار ، قياس وتحليل العلاقة بين تطور الدين العام الداخلي و النمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2017)،مجلة الإدارة و الاقتصاد ،جامعة كربلاء ،مجلد الثامن، العدد 1، 2019
 17. الحاج ، حسن ، عجز الموازنة المشكلات و الحلول ، مجلة جسر التنمية ، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الدول العربية ، المعهد العربي للتخطيط ، الكويت ، 2007
- ج-الرسائل و الأطاريح :
1. الاسطل ، محمد مازن ، العوامل المؤثرة على البطالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية التجارة الجامعة الإسلامية ، غزة ، 2014
 2. الخيكاني ، نزار كاظم ، إمكانات السياستين النقدية و المالية في التأثير على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية (مصر و اليابان) أطروحة دكتوراه ، جامعة الكوفة ، 2008
 3. دهشان ، احمد إبراهيم دهشان ، التنسيق بين السياسة المالية و النقدية و اثره على متغيري التضخم و سعر الصرف في مصر ، كلية الحقوق ، جامعة زقازيق ، مصر ، 2021 .

4. الربيعي ، رجاء ، دور السياسة المالية و النقدية في معالجة التضخم الركودي ، الولايات المتحدة – العراق دراسة حالة ، دار امنة للنشر، أطروحة دكتوراه ، 2013
5. الزبيدي ، بتول حسن رداد ، تقييم أداء الموازنة العامة في العراق للمدة 2003-2012 ، رسالة ماجستير ، جامعة واسط ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2014
6. الشبخاني ، عامر عبدالله ، كفاية السياسة المالية في تحمل العبء المالي الحكومي في العراق للمدة 2004-2014 ، أطروحة دكتوراه ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2016
7. صمد ، سعودي عبد ، اثر أسعار البترول في تمويل الانفاق الحكومي لبرنامج النمو الاقتصادي و انعكاساتها على سوق التشغيل في الجزائر ، جامعة البويرة ، رسالة ماجستير، الجزائر ، 2014
8. العسكري ، عدنان ريسان حسين ، البطالة في ذي قار ، أطروحة دكتوراه غير منشورة – جامعة القادسية ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، 2014
9. الموسوي ، رواء يحيى خلف ، دور أدوات السياسة المالية في تحفيز القطاع الحقيقي في العراق للمدة 2004-2016 ، جامعة واسط ، 2019

د-التقارير و المنشرات :

1. قانون 30-90 المتعلق باملاك الدولة الدومين
2. مؤشرات الدين العام ، الانتوساي 2000-2009
3. خبراء صندوق النقد الدولي ، منشورات الصندوق لسنة 2001.
4. البنك المركزي المصري ، التقرير السنوي ، 2014-2015
5. احصائيات الدين العام ، 2013

2-المصادر الأجنبية :

1. Bernard Laurens and Enriq G. de la Piedra “ **coordination of monetary and Fiscal Policies** “ International Monetary Fund , Working paper . No 25 March 1998 ,
2. Corina , c.R. ,**Public Debt :structure and characteristics Romanias case** ,annals of the Constantin Brancusi University of Targu Jiu : Economy Series 2013

3. Holeman R , le Chomage Mecanisme Economique Consequence Sociales et Humaines , paris , Francaise ,1997
4. Holtfrerich, Carl-Ludwig, P. Feld, Lars, Heun, Werner & Illing, **Gerhard, (2016) Government Debt: Causes Effects and Limits**, German National Academy of Sciences Leopoldina, Berlin.
5. International Monetary Fund Research , **World Economic** , 2008
6. Miithan Modern ,puplic finance , **theory and parctic Himalaya hose** ,new York ,1998
7. Reissert , Schmid , **Unemployment Insurance and Active Labor Market Policy** ,1992 , Michigan .
8. Tremay ,Ginette” **Economie Globale”** hemeliereeducation ,edition montreal ,2006
9. Samual Antwi , Xicang Zhao & Eenezer Fiifi Emire Atta Mills , **Consequential Effects of Budget Deficit on Economic Growth : Empirical Evidence from Ghana** , International Journal of Economics and Finance , 2013.
10. Jean Longatte , Pascal Vanhove , Economic Generale , DUNOD , Paris , 2022,
- 11.G. C. Lim and Paul D. McNelis, **Computational Macroeconomics for the Open Economy**, The MIT Press Cambridge, Massachusetts, London, England, 2008, PP. 25-27. (2) Philip Arestis and Elias Karakitsos, The Post Great Recession' US Economy Implications for Financial Markets and the Economy, Great Britain, 2010.
- 12.George Buckley , Sumit Desai , **What You Need to Know about Economics** ,Al Manahal , 2013.

Abstract:

The relationship between fiscal policy and unemployment is one of the topics that economists are greatly interested in in financial and economic studies, as they are common to them. In this study, some fiscal policy variables represented by public expenditures (current expenditures and investment expenditures) and public revenues were used to evaluate the relationship between fiscal policy. And the unemployment rate, as well as the public debt, and the fiscal policy in Iraq is characterized by the dominance of current expenditures and oil revenues and a declining role of tax revenues and other sources of revenue.

This is due to the many transformations that the Iraqi economy went through during the period (2004-2022), as it suffered from many problems, which in turn affected the macroeconomic variables, as fiscal policy has a significant impact on economic activity. The Iraqi economy also received the attention of many economists and researchers. At the local level, due to the various circumstances that the Iraqi economy went through, as it suffered from structural imbalances that led to a decline in economic performance in general and a high rate of inflation and unemployment. Economists also considered unemployment a serious economic phenomenon facing the Iraqi economy and it has negative repercussions on the economic and social levels. Political and financial because the labor element is one of the important elements capable of achieving interaction between the elements of production.

To reach the goal of the research, the variables of financial policy and unemployment and the relationship between them were addressed, in addition to analyzing and using the standard method to explain the conceptual framework of the financial variables and the unemployment rate. Hypothesis testing and the regression equation were used, and it included a set of independent variables represented by financial policy indicators on the variable. The dependent,

represented by the unemployment rate, based on the (Eviews12) program, and the estimation results demonstrated the presence of a positive effect and others a negative effect. The main conclusion of the research is that the Iraqi economy's dependence on oil revenues to cover public expenditures makes the country linked to the economies of advanced capitalist countries because most of the revenues come from abroad.

It also makes the economy more vulnerable to the financial and economic crises that occur in those countries and hinder the progress of economic growth and economic and social goals. It also makes the economy more vulnerable to the financial and economic crises that occur in those countries and hinder the progress of economic growth and economic and social goals. It was recommended The researcher emphasized the necessity of directing public spending efficiently towards social and economic areas and using it to reduce unemployment rates through the use of financial policy tools represented by public expenditures, public revenues and public debt.

Search keywords: fiscal policy, unemployment rate, public expenditures, public revenues, public debt.

Republic of Iraq
Ministry of higher education and
scientific research
University of Qadisiyah
College of management and economics
Department Finance and banking Sciences
Postgraduate studies



Analysis of the impact of some fiscal policy variables on unemployment rates in Iraq for the period (2004-2022)

To the Council of the college of management and Economics/
University of Qadisiyah, which is part of the requirements for
obtaining a master's degree in finance and banking Sciences

A thesis submitted by the student

Tahani Abbas Fadhel al Mohammad Agha

Supervised

Prof. Dr. Batool Muter Ebadi

2024 A.D

1445 A.H